الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان

كلية الأداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

محاضرات في التداولية العربية و أعلامها

محاضرات موجهة لطلبة الماستر السداسي الثالث

إعداد و تقديم

الدكتورة: وهيبة بن حدو

الموسم الجامعي: 2021/2020

المقدمة

التداولية علم جديد للتواصل الإنساني، يدرس الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال، ويتعرف على القدرات الإنسانية للتواصل اللغوي في مجال الفهم و الإفهام. فالموضوع الذي تتناوله التداولية هو الطريقة التي تؤول بها التراكيب اللغوية في المقامات المختلفة، والتي يستعمل فيها التعبير عن غايات محددة، فالمرسل والمخاطب والمقام وظروف المقال، وكل ما يقوم بين هذه العناصر من تفاعل له دور كبير في تحديد المعنى الذي يُعد غاية التواصل.

لقد ألقيت هذه المحاضرات على طلبة الماستر 2، و تتوخى هذه المحاضرات على وجه التحديد إيضاح مادة التداولية، و تبسيط مفاهيمها، و ذلك من خلال محورين أساسيين؛ الأوّل يتعلق بالمصطلح بوصفه مفهوما لسانيا (مفهوم التداولية، النشأة و التطور، مبادئ التداولية)، و الثاني كان خاصا بالتداولية العربية (التداولية و الحجاج، و التداولية و البلاغة العربية، أعلام التداولية العرب القدماء، التداولية عند المحدثين العرب). و يجب على الطالب أن تكون لديه أوليات المعارف اللسانية الحديثة، و النظريات المتداولة في هذا المجال.

جاءت المحاضرات على شكل أبحاث أولينا فيها اهتماما خاصا بتوثيق المراجع بإيراد الهوامش في آخر كلّ صفحة. كما جاء التنسيق بين المحاضرات آخذا بالحسبان توزيع المعلومات حسب مقتضياتها معتمدين على التدرج في طرحها.

الأستاذة: وهيبة بن حدو

بسم الله الرحمن الرحيم

مفردات المقياس

1/ مفهوم التداولية.

2/ مهام التداولية

3/ التداولية: المنطلقات، النشأة و التطور.

4/ علاقة التداولية بالعلوم الأخرى.

5/ مبادئ التداولية: أفعال الكلام.

6/ الإشاريات.

7/ متضمنات القول.

8/ الاستلزام الحواري.

9/ القصدية.

10/ التداولية و النظرية السياقية.

11/ التداولية و البلاغة الجديدة (الحجاج).

12/ البلاغة العربية و التداولية.

13/ التداولية في التراث اللغوي العربي.

14/ التداولية عند المحدثين.

طريقة التقييم: مراقبة مستمرة، امتحان.

المحاضرة الأولى

مفهوم التداولية

التعريف بالتداولية:

أ- المفهوم اللغوي:

وردت مادة" دول "في عدّة معاجم لغويّة، من بينها **لسان العرب** لابن منظور"تَداوَلنا الأمرَ: أخذناه بالدُّوَل، وقالوا دَوالَيكَ أي مُداوَلةً على الأمر، ودَالت الأيّام أي دَارت، والله يُداولُها بين الناس، وتداولتهُ الأيدي أخذته هذه مرَّة وهذه مرَّة، وتداولنا العمل والأمر بيننا "[1] و تعني أيضا الانتقال من حال إلى حال.[2]

أمّا ما جاء في معجم **أساس البلاغة** للزمخشري في تعريف الجذر دول: " دالت له الدولة، ودالت الأيّام بكذا، وأدال الله بني فلان من عدوّهم، جعل الكثرة لهم عليه ... وأديل المؤمنون على المشركين يوم بدر، و أديل المشركون على المسلمين يوم أحد...والله يداول الأيام بين الناس مرة لهم ومرة عليهم، وتداولوا الشيء بينهم، والماشي يداول بين قدميه، يراوح بينهما."[3]

ما يمكن ملاحظته أن معاجم العربية لا تكاد تخرج في دلالاتها للجذر "دول" على معاني: التحول والتبدل والانتقال، سواء من مكان إلى آخر أم من حال إلى أخرى، مما يقتضي وجود أكثر من طرف واحد يشترك في فعل التحول والتغير والتبدل والتناقل "وتلك حال اللغة متحولة؛ من حال لدى

[1] لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت لبنان ، ط2، 2004م، 252/1

[2] ينظر لسان العرب، 327/5.

[3] أساس البلاغة، الزمخشري، شركة ابن شريف الأنصاري للطباعة و النشر، المكتبة العصرية، بيروت-لبنان،2005،ص270.

المتكلم إلى حال أخرى لدى السامع، ومتنقلة بين الناس يتداولونها بينهم."[1] وهو مصطلح مركب "من وحدتين إحداهما معجمية " تداول" و الأخرى صرفية "ية" دالة على مصدر صناعي. و الدال و الواو و اللام في اللغة أصلان أحدهما يدل على تحول الشيء من مكان إلى مكان، و الآخر يدل على ضعف و استرخاء."[2]

وعلى هذا الأساس يمكن القول بأنّ التداولية لغة "من التداول، و التداول تفاعل يشترط وجود طرفين على الأقل ملقي ملتقي ، مخاطب و مستمع."[3] فمعنى جذر دول ينطبق على اللغة كونها خاصية اجتماعية تنتقل من المتكلّم إلى السامع، فتكون عند الأوّل في حالة و عند الثاني في حالة مختلفة متداولة بين الناس لتبادل مصالح.

ب- المفهوم الاصطلاحي:

إنّ مصطلح التداولية "أو التداوليات أو البراغماتية أو البراجماتية أو الوظيفية أو السياقية... دوّال متواترة في اللغة العربية في مقابل كلمة (pragmaticus) اليونانية، المشتقة من (pragma) و تعني الحركة أو الفعل (action)."[4] غير أنّ مصطلح التداولية يظل الأكثر استخداما بين الباحثين.و تجدر الإشارة إلى أن عبد الرحمان حاج صالح استعمل مصطلح الاستعمال كمقابل لPragmatique .[5]

فقد عرضت لها كثير من الترجمات في اللغة العربية منها: التبادلية، الاتصالية، النفعية، الذرائعية، المقصدية و المقامية إلى جانب التداولية إذ هي تبادل اللغة من المتكلم والمخاطب أي التفاعل القائم

---

[1] في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، خليفة بوجادي، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، العلمة، الجزائر، ط1،2009 م، ص148.

[2] مقاييس اللغة، ابن فارس أحمد بن زكريا، تح عبد السلام مُحَمَّد هارون، دار الفكر، 1979، 314/2

[3] من أفعال اللغة إلى بلاغة الخطاب السياسي، بهاء الدين مُحَمَّد مزيد، شمس للنشر و التوزيع ، القاهرة ، ط1، 2010م، ص18

[4] التداولية أصولها و اتجاهاتها، جواد ختام، دار كنوز المعرفة، عمّان، ط1، 2016م، ص13.

[5] ينظر نظرية القراءة الكلامية بين التراث العربي و المناهج الحديثة دراسة تداولية، مُحَمَّد مندور، مجلة الواحات والبحوث والدراسات، جامعة غرداية الجزائر، 2012م، العدد 12، ص 52.

بينهما في استعمال اللغة.[1] و بهذا كان مصطلح "تداولية" أكثر ثبوتا بهذه الدلالة من المصطلحات الأخرى.

و إذا ما قمنا ببحث عن تعريف للتداولية، فإننا لن نجد تعريفا شاملا وموحدا لها، وذلك للأسباب الآتية:

أولا: لأننا لا يمكن أن نبرر التعريف إلا من خلال تطبيقه.

ثانيا: أن التعريف يضع البحث في إطار محدد ويضيقه في بعض الأحيان.

ثالثا: أن هناك اتجاهات عديدة تحاول تعريف التداولية، ومن ثم يصعب معها الوصول إلى صيغة موحدة.

لهذه الأسباب وغيرها كانت كل محاولات التعريف من طرف الدارسين لا تنسجم فيما بينها، إن لم نقل إنها تتضارب.

ج- مصطلح التداولية عند الغرب:

يعود مصطلح التداولية الى الفيلسوف "**تشارلز موريس**" سنة 1938م انطلاقا من عنايته بتحديد الإطار العام لعلم العلامات أو السيميائية، ويمكن القول أن مبتدع التداولية المفترض هو تشارلز بيرس إلا أن تلميذه تشارلز موريس هو الذي أدخلها ضمن إطار نظري.حيث عرف التداولية بأنّها جزء من السيميائية و تهتم بمعالجة العلاقة بين العلامة و مستعمليها.[2] و هذا تعريف واسع يتعدى المجال اللساني الى السيميائي و من المجال الإنساني إلى المجال الحيواني و الآلي.

نجد لمفهوم التداولية عند الغرب عدّة تعاريف وذلك لتعدّد جوانب بحثها من جهة، وتشعب خلفياتها المعرفية و الفكرية من جهة أخرى. ومن جملة التعريفات التي قدمت للتداولية نذكر:

[1] آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، دار النشر الإسكندرية، دار المعرفة ط1، 2002، ص52

[2] ينظر المقاربة التداولية، فرانسوا أرمينكو، تر سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، 1986م، ص12

يقول **دلاش** (Dalash):"إنه تخصص لسانيى درس كيفية استخدام الناس للأدلة اللغوية، في صلب أحاديثهم وخطاباتهم، كما يعني من جهة أخرى بكيفية تأويلهم لتلك الخطابات والأحاديث".[1]

ونجد كلا من **آن ماريديير**(Anne- Marie Diller) **وفرانسوا ريكاناتي** (François Récanati) يحاولان تحديد معنى التداولية لسانيا بكونها تهتم "بدراسة استعمال اللغة في الخطاب، شاهدة في ذلك على مقدرتها الخطابية".[2]

في حين يذهب **فرانسيس جاك** .Françaiss إلى أن التداولية:" تتطرق إلى اللغة باعتبارها ظاهرة خطابية وتواصلية واجتماعية معا"،[3] أخذت بعين الاعتبار دور المتخاطبين أو المتكلمين، والسياق، باعتباره شيء يتطلب الاهتمام به، حتى تتحقق العملية التواصلية، بمعنى أن التداولية تهتم بمجموع شروط إمكانية التواصل.

ولذلك ذهب **فان دايك** van dayk إلى أن النظرية التداولية يجب " أن تسهم إسهاما مستقلا في تحليل الشروط، التي تجعل تلك العبارات جائزة ومقبولة في موقف معين بالنسبة للمتكلمين بتلك اللغة."[4]

وقد عرفها **فيليب بلانشيه**" : "الدراسة التي تعنى باستعمال اللغة و تهتم بقضية التلاؤم بين التعابير الرمزية و السياقات المرجعية و المقامية الحديثة و البشرية."[5]

---

[1] مدخل إلى اللسانيات التداولية لطلبة معاهد اللغة العربية وآدابها، الجيلالي دلاش، ترمُحَمَّد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ط، د.ت، ص1.

[2] المقاربة التداولية، فرانسواز أرمينيكو، ص12.

[3] المقاربة التداولية، ص13،

[4] النص والسياق، إستقصاء البحث في الخطاب الدلالي و التداولي، فان دايك، ترجمة عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، 2000م، ص 256

[5] التداولية من أوستن إلى غوفمان، فيليب بلانشيه، صابر الحباشة، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا، دط، 2007 ، ص18 .

ويعرفها **جورج بول** بأنها دراسة المعنى الذي يقصده المتكلم. ويتضمن ميدان الدراسة هذا بالضرورة تفسير ما يعنيه الناس في سياق معين وكيفية تأثير السياق فيما يقال ،كما يتطلب أيضا التمعن في الآلية التي ينظم من خلالها المتكلمون ما يريدون قوله وفقا لهوية الذي يتكلمون إليه وأين ومتى وتحت أي ظروف.[1]

ومن هنا يمكننا القول أنّ معظم العلماء الغربيين أجمعوا على أنّ التداولية تجاوزت الدراسات البنيوية للغة إلى دراستها وفق سياقاتها الاستعمالية.

ومن تم فالتداولية تعنى بدراسة:

*كيفية تسيير الأقوال المستعملة، أو اعتمادها على المعرفة بالعالم الواقعي المحيط بالنص.

*كيفية فهم المتحدثين للأحداث الكلامية.

*كيفية تأثر تركيب الجمل بالعلاقة بين المتحدث والسامع.

وبهذا نستنتج أنّ جل مفاهيم التداولية تعكس التنوع المعرفي الذي نشأ فيه الفكر التداولي، فكل تعريف يحمل منطلقات نظرية تسير وتضبط إجراءاته ضبطا منهجيا.

د- مصطلح التداولية عند العرب:

يستخلص **مُحَّد عناني** مفهوم المصطلح من الدراسات الغربية الذي تناولته فيحدده في أنه: " دراسة استخدام اللغة في شتى السياقات و المواقف الواقعية أي تداولها علميا، وعلاقة ذلك بمن يستخدمها، تفريقا لها عن مذهب العلاقات الداخلية بين الألفاظ و علاقة الألفاظ بالعالم الخارجي أو دلالتها"[2].

[1] التداولية، جورج يول، ترجمة قصي العتابي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 1431هـ-2010م. ص 19.

[2] في أصول الحوار وتجديد الكلام، طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي .الدار البيضاء المغرب، 2000م، ص28.

و اقترح **صلاح فضل** مفهوما للتداولية حيث قال: " التداولية تعنى بالشروط و القواعد اللازمة بين أفعال القول و مقتضيات المواقف الخاصة به أي العلاقة بين النص و السياق."[1]

أما الدكتور **صبحي ابراهيم الفقي** قد أشار إلى التداولية بأنها: "دراسة التواصل اللغوي بصفة خاصة، والعلاقات بين الجمل – السياقات و الأحوال التي استعملت اللغة فيها." [2] و منه نستنتج أن التداولية تدرس اللغة بمراعاة جميع سياقات استعمالها.

و قدم **مسعود صحراوي** تعريفا إجرائيا للتداولية، إذ يربطها بالتواصل على نحو يجعلها شديدة الالتصاق به، فهو يحددها بأنها: " "إيجاد "القوانين الكلية للاستعمال اللغوي والتعرف على القدرات الإنسانية للتواصل اللغوي، وتصير "التداولية"، من ثم، جديرة بأن تسمى :"علم الاستعمال اللغوي".[3]" أي أن التداولية تبحث في الاستعمال اللغوي.كما نجد أنّ التداولية عنده "تدرس اللغة عند استعمالها في الطبقات المقامية، وذلك باعتبارها كلام محدد من متكلم محدد موجها لملتقى محدد بلفظ محدد في مقام محدد لتحقيق غرض تواصلي محدد".[4]

لهذا نجد الدكتور "**محمد أحمد نحلة**" يقسم التداولية إلى:[5]

- التداولية الاجتماعية: وهي تدرس الاستعمال اللغوي انطلاقا من السياق الاجتماعي.

- التداولية اللغوية: وهي تنظر للاستعمال اللغوي من الجانب التركيبي.

---

[1] بلاغة الخطاب وعلم النص، صلاح فضل، عالم المعرفة، ط1، الكويت، 1999م، ص24

6 علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، صبحي إبراهيم الفقي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1،43/1.

[5] التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة " الأفعال الكلامية "في التراث اللساني العربي، مسعود صحراوي، دار الطليعة، بيروت، لبنان، دط، دت، ص 16 .

[4] التداولية عند العلماء العرب، ص 26.

[5] آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 15.

– التداولية التطبيقية: وهي التي تعتني بالمشاكل المطروحة أثناء عملية التواصل بين المخاطب والسامع في المواقف المختلفة.

التداولية العامة: وهي التي تعني بالأسس التي يقوم عليها استعمال اللغة استعمالا اتصاليا.

ويحاول **بن عيسى ازابيط** بعد استقرائه لمختلف التعاريف التي تناولت مفهوم التداولية الخروج بتعريف يقرب بين مختلف هذه التعاريف قائلا: "التداولية دراسة لظواهر الخطاب وتفسير لبنياته في ضوء الاستعمال والوظائف."[1] وهو تعريف يلبي شروط التكامل بين ظواهر الخطاب وتقويم البنيات والمعنى كعناصر داخلية، وبين الاستعمال والوظائف والانجاز والسياق كعناصر خارجية، كما يلبي شرط التفاعل والتداخل بين هذه العناصر المشكلة للأسس التداولية.

نستخلص من التعريفات السابقة أن التداولية درس غزيرٌ، لما يمتلك بعد حدودا واضحة وأنّها في أبسط تعريفاتها: تعني دراسة اللغة أثناء استعمالها واستخدامها في سياق التخاطب، وعلى أنها تهتم بكلّ ما يحيط بعملية التخاطب وذلك بغية إيصال المعنى من المتكلم إلى السامع، كما تبحث عن الشروط اللازمة لضمان نجاعة الخطاب ومُلاءمته للموقف التواصلي بين المتلفظ بالخطاب والسامع له.

[1] خطاب الاستفهام في اللغة العربية (مقاربة لسانية للبنية و الوظيفة)، بنعيسى عسو أزابيط، مجلة الحوار المتمدن، 2017م، ص 68-67

المحاضرة الثانية

مهام التداولية

1- **الأنشطة التداولية**: إنّ من أبرز الأنشطة التداولية نذكر:[1]

- "دراسة استعمال اللغة" عوضا عن "دراسة اللغة".
- دراسة الآليات المعرفية(المركزية) التي هي أصل معالجة الملفوظات و فهمها.
- دراسة الوجوه الاستدلالية للتواصل الشفوي، و بالتالي بناء روابط بين علمي اللغة و التواصل.
- دراسة الظواهر اللسانية ذات الطبيعة المتباينة، التي يمكن تحديدها منهجيا في أربعة مذاهب أساسية:[2]

-التداولية التلفظية: Enonciative أو اللسانيات التلفظية التي تهتم بدراسة العلاقات بين المعطيات الداخلية ومجموعة الحالات التلفظية الممكنة.

-التداولية التعاقدية:Conventionnelle التي من خلالها يمكن للفكر أن يؤسس نوعا من الحوار، وهذه النظرية تدرس القيم التداولية في الجملة التي يمكن أن توظف تعاقدا لغويا خاصا، بحيث أن المنطق التخاطبي يتضمن مجموعة من القيم الدلالية المندمجة في موضوع اللغة المعين:

أ – قيم الإقناع

[1] ينظر التداولية عند العلماء العرب، ص28. و التواصل اللساني و الشعرية مقاربة تحليلية لنظرية لرومان جاكبسون، الطهر حسن بومريز، منشورات الاختلاف،ط1، 2007م، ص35.

[2] الاستدلال في معاني الحروف دراسة في اللغة والأصول، أحمد كروم، المطبعة والوراقة الوطنية المغرب. ط1، 2000م، ص186

ب – قيم الإنجاح

وقد انطلقت هذه النظرية من أبحاث اللساني بورس. ثم تطورت في أطروحات أوستن Austin و سورل seurle خصوصا عند معالجتهما لمفهوم التخاطب، أو نظرية تعاقد الخطاب.

–التداولية التخاطبية: Conversationnelle وهي التي تحتاج في موضوعها النظري إلى معطيات في الرمزية، وكذلك في نظرية التواصل. ومهما تختلف تصورات التداوليين لهذه المادة، فإنها تهتم بالمتكلم وعلاقته بالخطاب المعين.

–التداولية المندمجة: Intégrée وقد نتج هذا النوع التداولي عند التجارب التي حاول اوزفالد ديكرو Ducrot من خلالها أن يلحقها بالحقل التلفظي الذي سماه (الموضوع المتحدث فيه)، وهذا يدل على أن ديكرو يدافع عن تصور مزدوج للتداولية، حيث تأخذ الوظيفة الاستدلالية الحجاجية؛ باعتبارها وظيفة تلفظية لبنيتها الأساس والعقود اللغوية actes de langage التي سمحت له بإنجاز عقود استدلالية حجاجية قيمتها التلفظية في الخطاب. وهذه الثنائية للتصور الذي دافع عنه ديكرو يمكن أن نؤطر فيها التداولية المندمجة، أو بتعبير أخر النظرية الدلالية التي تعطي الأهمية الأساس للمعطيات التداولية في إطار المعنى.

2–**مهامها**: تتلخص مهام التداولية فيما يلي[1]:

– شرح كيفية جريان العمليات الاستدلالية في معالجة الملفوظات.

– بيان أسباب أفضلية التواصل غير المباشر و غير الحر على التواصل الحرفي المباشر.

[1] التداولية، فرناند هالين، عز الدين العوف، مجلة الآداب الأجنبية، مجلة فصلية تصدر عن إتحاد الكتّاب العرب دمشق، ،شتاء 2006، العدد 125 ،ص63 .

– شرح أسباب فشل المعالجة البنيوية الصرف في معالجة الملفوظات: فالبنيويون حولوا اللسانيات إلى علم تجريدي مغلق ذي إجراءات داخلية خالصة، يؤمن بكيانية البنية اللغوية في مستواها الصوري المجرّد، في حين أنّ دراسة اللغة لا تنحصر ضمن الكينونة اللغوية بمعناها البنيوي الضيّق، و إنّما تتجاوزها إلى أحوال الاستعمال في الطبقات المقامية المختلفة حسب أغراض المتكلّمين و أحوال المتخاطبين.

وعليه فإنّ بعض الدّارسين يعوّلون على التداولية في تحقيق مجموعة من الرّهانات تعبّر عنها الأسئلة التالية:

*كيف نصف الاستدلالات في عملية التواصل، علما بأنّ الاستدلالات التداولية غير معقلنة في كثير من الأحيان؟

*ما هو نموذج التواصل الأمثل؟(أهو الترميز أو الاستدلال؟)

* ما هي العلاقة بين الأنشطة الإنسانية الثلاث :اللغة و التواصل والإدراك؟ وما هي العلاقة بين الفروع المعرفية المشتغلة بهذه الأنشطة (أيعلم اللغة وعلم التواصل وعلم النفسي المعرفي)؟

و قد اختصت التداولية بدراسة أربعة مجالات نذكرها كالتالي[1]:

1/ دراسة المعنى الذي يقصده المتكلم :دراسة المعنى كما يوصله المتكلم، أو الكاتب ويفسره المستمع أو (القارئ)؛ لذا فإنها مرتبطة بتحليل ما يعنيه الناس بألفاظهم أكثر من ارتباطها بما يمكن أن تعنيه كلمات أو عبارات هذه الألفاظ منفصلة.

[1] ينظر التداولية، ص19 .

2/ التداولية هي دراسة المعنى السياقي : يتضمن ميدان الدراسة هذا بالضرورة تفسير ما يعنيه الناس في سياق معين و كيفية تأثير السياق فيما يقال، كما يتطلب أيضا التمعن في الآلية التي ينظم من خلالها المتكلمون ما يريدون قوله وفقا لهوية الذي يتكلمون إليه، وأين، ومتى، وتحت أية ظروف.

3/ دراسة كيفية ايصال أكثر مما يقال :يدرس هذا المنهاج أيضا الكيفية التي يصوغ من خلالها المستمعون استدلالات حول ما يقال للوصول إلى تفسير المعنى الذي يقصده المتكلم، و يبحث نوع الدراسة هذا في كيفية إدراك قدر كبير مما لم يتم قوله على أنه جزء مما يتم ايصاله، بإمكاننا القول أنه دراسة المعنى غير المرئي:invisible meaning.

4/ دراسة التعبير عن التباعد النسبي : يثير هذا المنظار التساؤل حول ما يمكن أن يحدد ما يقال وما لم يتم قوله .ويرتبط الجواب الرئيس بمفهوم التباعد distance. ينطوي القرب المادي أو الاجتماعي أو المفاهيمي على خبرة مشتركة، حيث يحدد المتكلمون مقدار ما يحتاج ونقوله بناء على افتراض قرب المستمع أو بعده.

3- **أهمية النظرية التداولية:** اتسع مجال البحث في التداولية حيث أصبحت درسا لغويا غزيرا يمد الباحثين في الدراسات اللغوية بمجموعة من الأفكار والمفاهيم والرؤى الجديدة التي توضح تساؤلاتهم، ويستعينون بها في دراساتهم للوصول إلى النتائج القيمة. و عليه فإنّ أهمية التداولية تتمثل في: [1]

- معالجة أوجه القصور التي عانت منها البنيوية والتوليدية.
- تحويل الدرس اللساني إلى درس للإنجاز اللغوي.
- التأكيد على ارتباط المتكلم بالسياق الخارجي ارتباطا وثيقا.
- التركيز على اللغة المستخدمة من قبل المتكلّم لا اللغة المجردة.

[1] ينظر استيراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية ، عبد الهادي بن ظافر الشهيري، دار الكتاب الجديد ، بيروت، ط1، 2004م، ص2 و المقاربة التداولية، ص 11.

- تجيب عن أهمّ الأسئلة و الاشكاليات الجوهرية في النص الأدبي المعاصر والإشكاليات الجوهرية في النص: من يتكلّم؟ إلى من يتكلّم؟ ماذا نقول حين نتكلّم؟ كيف نتكلّم؟ ماهو مصدر التشويش و الايضاح؟ كيف نتكلّم بشيء ونريد قول شيء آخر؟
- تساعد الباحث على رصد مقاصد المتكلمين.
- الحقل التداولي ملتقى للعديد من العلوم و التخصصات.
- الاهتمام بالخطاب و التواصل بشكل عام الأمر الذي مكنها من الانطواء على العديد من المحاور والآليات.
- حل العديد من المشاكل اللغوية التي أهملتها اللسانيات، لذا تعدّ عمود اللسانيات وقاعدتها الأساسية.
- قدّمت التداولية للعاملين في الحقل الأدبي أدوات منهجية للولوج إلى البنية الإبداعية للمبدع باعتبارها تركز على النص المتحرّر من خلال أدائه الوظيفية التواصلية.

4- أهدافها: حققت التداولية منذ ظهورها العديد من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي: [1]

- تطوّير نظرية أفعال الكلام.
- إقامة روابط بين الإدراك و اللغة عن طريق المباحث.
- تجديد البحث اللغوي في العديد من القضايا التي كانت تنتمي إلى المجال المرتبط بالدلالة.
- تجاوز حدود الخطاب فأصبحت نظرية عامة للفعل و النشاط الإنساني.
- الاهتمام بقضية التلاؤم بين التعابير الرمزية و السياقات المرجعية و المقامية.

[1] ينظر الوظائف التداولية في اللغة العربية، أحمد المتوكل، منظمة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب،1985، ص08.و ينظر التداولية من أوستين إلى غوفمان، ص 18 و 45

- الاهتمام بقصدية المتكلّم و ما ينشئه من أقوال كما و كيفا، فالمتكلم مصدر الحديث و أساسه و قاعدة انطلاقه و بالتالي بناء المعنى ينبغي أن يؤسس عليه.

و إذا اعتبر البعض التداولية قمامة اللسانيات، و أنّه لا أهمية لها. فهذا تصور خاطئ عن التداولية فهي عالجت مشكلات لغوية هامشية لم تعالجها اللسانيات، أي تقوم على إزالة الغموض عن عناصر التواصل اللغوي و شرح طرق الاستدلال ومعالجة الملفوظات.

المحاضرة الثالثة

التداولية: المنطلقات، النشأة و التطور

1- منطلقات التداولية:

أ- الفلسفة التحليلية:

إذا ما رمنا معرفة الإرهاصات الأولى للتداولية، فإننا سنجدها مبثوثة في أعمال فلاسفة اللغة، حيث كانت التداولية من أهمّ العلوم اللسانية لدى الفلاسفة، بدأت كطريقة قديمة في التفكير على يد سقراط، ثم تبعه أرسطو، والرواقيون من بعده، بيد أنها لم تظهر الى الوجود ، باعتبارها نظرية للفلسفة إلا على يد باركلي، وتوسعت في العقود الثلاثة الأخيرة ، تغديها جملة من العلوم أهمّها الفلسفة التحليلية.[1]

الفلسفة التحليلية في الحقيقة هي نتاج تطوير النظرية الفلسفية التي تسمى "المنطوقية"، وعليها بُنيت فلسفة أوستن فيما بعد. ويمكن إجمال مفهوم الفلسفة التحليلية في جملة من المطالب و الاهتمامات و التي تتلخص فيما يلي:[2]

-ضرورة التخلي عن أسلوب البحث الفلسفي القديم، و خصوصا الجانب الميتافيزيقي.

-تغيير بؤرة الاهتمام الفلسفي من موضوع "نظرية المعرفة" إلى موضوع "التحليل اللغوي".

-تجديد و تعميق بعض المباحث اللغوية، لاسيّما مبحث الدلالة و الظواهر اللغوية المتفرعة عنها.

و قد تفرعت الفلسفة التحليلية إلى ثلاثة اتجاهات وهي:

---

[1] ينظر اللسانيات العامة اتجاهاتها و قضاياها الراهنة، نعمان بوقرة، علم المكتبة الحديثة، إربد، الأردن، ط1، 1430هـ/2009م ص163

[2] التداولية عند العلماء العرب، ص21-22.

-الوضعانية المنطقية Positivisme logique بزعامة رودولف كارناب

-الظاهرانية اللغوية (Phénomélogique du langage)بزعامة ادموند هوسرل.

-فلسفة اللغة العادي (philosophie du langage ordinaire) بزعامة فتغنشتاين ويعد هذا الفرع المؤسس الحقيقي المنهج التداولي الوظيفي الذي نشأت بين أحضانه ظاهرة الأفعال الكلامية.[1]

فأفكار فلاسفة التحليل شكّلت المناخ الملائم لنمو بذور التداولية فيما بعد حيث تطرق إليها العديد من فلاسفة اكسفورد من بينهمجون أوستين حين ألقى محاضراته في جامعة هارفرد سنة 1955م، فقد كان هدفه تأسيس اختصاص فلسفي جديد وهو فلسفة اللغة.[2]وتلميذه (سيرل) إضافة إلى اسهامات (غرايس) و جهوده الكبيرة التي طور من خلالها الدرس بالخصوص عند تطرقه إلى مبادئ المحادثة. و(بيرس).

ومن هذا المنطلق، بات واضحا أنّ التداولية في مفهومها العام تدرس اللغة في التواصل انطلاقا من الأسئلة التي تثيرها:" ماذا نصنع حين نتكلّم؟ ماذا تقول؟... فكلّ هذه الأسئلة وغيرها كانت الدافع الفعلي لدفع حركة المقاربات التداولية وتوسيع دائرتها لتصبح هاته الأخيرة(التداولية) التي ظهرت في مجموعة من التصورات أبرزها: تصوّر "فرانسواز أرمينكو" وتصور"جان سارفوني" و تصور "هانسون".[3]

تصور فرانسواز أرمينكو: تجعل الباحثة " فرانسواز أرمينكو" التداولية في اتجاهين مختلفين هما :

1- تداولية اللغات الشكلية و تداولية اللغات الطبيعية: يعدّ الاتجاه الفلسفي الكانطي المحضن الرئيسي لنشأة تداولية اللغات الشكلية، وظهرت ملامحه مع ظهور فلسفة اللغة العادية التي دأب

[1] التداولية عند العلماء العرب، ص22.

[2] نظرية أفعال الكلام العامة، كيف ننجز الأفعال بالكلام، جون لانكشو أوستين، تر القادر قنيني، إفريقيا، المغرب، 2008م ، ص26

[3] ينظر المقاربة التداولية، ص41 و تحليل الخطاب السردي في ضوء نظرية التداولية، محمّد بلخير، منشورات الاختلاف الجزائر ، ط1 2003م، ص12-13.

روّادها على وضع أسس هذا الاتجاه (تداولية اللغات الشكلية) كنظرية تقوم على مبادئ الفلسفة و المنطق في معالجة العلاقة بين التلفظ و ملفوظه، وبين الجمل وسياقاتها من خلال أعمال "فيتجنشتاين" و"شتراوس" وغيرها، فقد امتد مجال التداولية من دراسته شروط الحقيقة وقضايا الجمل إلى دراسته حدس المتخاطبين و الاعتقادات المتقاسمة، أمّا تداولية اللغات الطبيعية فتمثلت في دراسة اللغة بوصفها الوسيلة الوحيدة للتعبير عن مشكلات الفلسفة و المجتمع.[1]

2- تداولية اللفظ: و نميز فيها اتجاهين:[2]

-تداولية صيغة التلفظ: تدرس اللفظ من حيث هو صناعة أي كيفية صياغته و تشكيله وتمثلها فكرة ألعاب اللغة عند " فيتجنشتاين" ومفهوم الأفعال لدى "أوستين" و "سيرل".

-تداولية صيغ الملفوظ: تهتم بشكل الملفوظ وعباراته فتعالج العلاقة بينه و بين الدلالة وتحدّد السياق المناسب له.

وتحدد فرانسواز أرمينيكو المفاهيم الأكثر أهمية في التداولية، في ثلاث مفاهيم أساسية تشكل الركيزة التي عليها يقوم الدرس التداولي وهي:[3]

- مفهوم الفعل: ويتنبه إلى أن اللغة لا تخدم فقط؛ تمثيل العالم، بل تخدم انجاز الفعل، فالكلام هو أن تفعل.

- مفهوم السياق: ونقصد به الوضعية الملموسة، التي توضع وتنطلق من خلالها مقاصد تخص المكان والزمان، وهوية المتكلمين... الخ وكل ما نحن في حاجة إليه من اجل فهم وتقييم ما يُقال، وهكذا

[1] ينظر المقاربة التداولية، ص11

[2] ينظر المرجع نفسه، ص110.

[3] ينظر المرجع نفسه، ص 13

ندرك أهمية السياق حين نحرم منه مثلا، أو حين تُنقل إلينا المقاصد عبر وسيط، وفي حالة معزولة عن السياق.

– مفهوم الانجاز: ونقصد به طبقا للمعنى الأصلي للكلمة، انجاز الفعل في السياق إما بمحايثة لقدرات المتكلمين، أي معرفتهم وإلمامهم بالقواعد، وإما بتوجب إدماج التمرس اللساني بمفهوم أكثر تفهما كالقدرة التواصلية.

تصور "جان سارفوني" : يلخص جان سارفوني التداولية في ثلاث وجهات نظر هي: [1]

- وجهة أزوالديكو يهتم بالعلاقة بين المتكلّم و أداته من حيث أنّه قال أو لم يقل، وهو ما يصطلح عليه بالمصطلح الأجنبي (Enter subjectif) و الذي يدل على التعبير المتبادل لذاتنا لاسيّما أنّ في الكلام شيئا من الذات المتكلّمة دوما. ويندرج ضمن هذه الوجهة الافتراض المسبق الذي يعدّ وسيلة للقول أو عدم القول ne (Dire ، pas dis) ودراستها الأقوال المضمرة sous entendus التي يبقى تحقيقها في الواقع رهن السياق الحديث.

- وجهة آلان بيريندونيه: [2] تظهر رؤيته للتداولية حينما خالف رؤية "أوستين" التي ترى أنّ القول هو الفعل في حين يرى آلان أننا حينما نقول فنحن لا نفعل شيئا، ويعلّل رؤيته عندما يجعل قيمة تنتجها الملفوظية بين الوصفية وبعض شروط السياق النوعي، و الأفعال الإنجازية في نظره ليست مهمة إنجاز الفعل حيث يستخدم في إحلال الكلام محلّ الفعل المادي كقولك:" أتنازل عن ملكيتي لفلان": استبدال حركة الإعفاء بصيغة كلامية تعادل تلك الحركة و بالتالي يتصل مفهوم الفعل لديه بمفهوم الحدث (الحركة) لذا يمكن التصرف دون تحريك اليد و الرجل، فالفعل الوحيد المنجز عند التلفظ هو حركات صوتية أي ملفوظ بالمعنى الحرفي للكلمة.

---

[1] ينظر التداولية عند العلماء العرب، ص 30

[2] ينظر البعد التداولي في العملية التواصلية، شعر الأمير عبد القادر أنموذجا، عيسى بربار، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص لسانيات جامعة أحمد بن بلة ، وهران، السنة الجامعية 2015-2016م، ص42

- وجهة روبين مارتان:[1] ذهب إلى أنّ مجال البراغماتية ليس الجملة ولكنّها تتداخل على مستوى اللفظ ، وهي النتيجة الآلية للدلالة المنطقية التي تشكّل هذه الكلمة علامة لها.

نستخلص أنّ الاتجاه الذي اعتمدته الفلسفة التحليلية بكثرة هو اتجاه فلسفة اللغة العادية، حيث مثّل المحضّن لنشوء الفلسفة الأوستينية في اللغة، ومنه استنبطت ظاهرة الأفعال الكلامية التي ترتكز عليها النظرية التداولية، حيث اعتبرت نتاجا عن نظرية ألعاب اللغة التي كانت للفيلسوف فتغنشتاين طرحها في طيات كتابه "بحث في الفلسفة والمنطق 1921م"، بحيث اهتم باللغة، وكان لجهوده أثر كبير في سياق الفلسفة التحليلية وتياراتها الجديدة وخاصة ما أصبح يعرّف في تاريخ الفلسفة المعاصرة بمدرسة "كمبردج"[2] أو مدرسة أكسفورد[3] أو مدرسة أفعال الكلام[4].

تصور "هانسون":أما هانسون فقد حاول أن يميز بين ثلاث درجات للتداولية في برنامجه مختلفة حسب طبيعة سياقها:[5]

فتداولية الدرجة الأولى: هي دراسة للرموز الاشارية، أي للتعابير المبهمة حتما ضمن ظروف استعمالها؛ أي سياق تلفظها. ومن ثمة يكون سياق الدرجة الأولى هو الموجودات أو محددات الموجودات، ومن ثم فالسياق الوجودي و الإحالي هو المخاطبين ومحددات الفضاء والزمان.

أما تداولية الدرجة الثانية: فهي دراسة طريقة تعبير القضايا في ارتباطها بالجملة المتلفظ بها، في الحالات الهامة. إذ على القضية المعبر عنها أن تتميز عن الدلالة الحرفية للجملة، وبناء على ذلك

[1] ينظر البعد التداولي في العملية التواصلية، شعر الأمير عبد القادر أنموذجا، ص42.

[2] التداولية أصولها واتجاهاتها، ص 30-37.

[3] ينظر المرجع نفسه، ص 38-40

[4] الفلسفة واللغة، الزاوي نغورة، نقد المنعطف اللغوي في الفلسفة المعاصرة، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 2005، ص 104.

[5] ينظر المقاربة التداولية، ص52

يكون سياق هذه الدرجة موسعا كما عند ستالناكر، بمعنى انه يمتد إلى ما يحدس به المخاطبون، انه سياق الإخبار والاعتقادات المتقاسمة لا السياق الذهني.

أما تداولية الدرجة الثالثة: فهي نظرية أفعال اللغة، ويتعلق الأمر بمعرفة ما تم خلال استعمال بعض الأشكال اللسانية، فأفعال اللغة مسجلة لسانيا، إلا أن هذا لا يكفي لرفع الابهامات والإشارة إلى ما أنجز فعلا عبر هذا الموقف التواصلي.

ب- السيميائية:

إنّ المتفحص للسيمياء يدرك أنّ لها أصلين هما: "سوسير" (1857م، 1913م) بوصفه لسانيا و"بيرس" (1939م، 1914م) بوصفه منطقيا، وقد اختلفت الآراء حول من هو السبّاق في التبشير بهذا العلم، رغم انشغالهما معا بموضوع العلامة، إلا أن تصور كلّ منهما مباين لتصوّر الآخر.

فنجد دي سوسير قد أطلق على هذا العلم بالسيمولوجيا قائلا: "ونستطيع إذن أن نتصور علما يدرس حياة الرموز والدلالات المتداولة في الوسط المجتمعي، وهذا العلم يشكل جزءا من علم النفس المجتمعي (...) وما دام هذا العلم لم يوجد بعد فلا نستطيع أن نتنبأ بمصيره، غير أننا نصرح بأنّ له الحق في الوجود (...) وليس علم اللسان إلا جزءا من هذا العلم العام"[1]، كما أنّ "بيرس" جعل السيميائيات علما شاملا موضوعه التجربة الإنسانية بصرف النظر عن كونها لسانية أم حركية إذ يقول: "لم يكن في وسعي أن أدرس أي شيء، سواء تعلق الأمر بالرياضيات أو الأخلاق... إلا من زاوية سيميائية"[2] حيث أنّ السيميائيات قد اهتمت بالعلامة ودلالتها وأشارت إلى السيرورة الدلالية التي تتخذ بعدا تداوليا من خلال ربط التأويل بسياق الكلام، فعندما يتلفظ شخص بجملة "الجوّ غائم" فإنّ دلالتها تختلف باختلاف المؤولين، أمّا التجلي الثاني للتداولية في سيميائيات بيرس هو من

[1] محاضرات في علم اللسان العام، دي سوسير، ترجمة عبد القادر قنيني، مراجعة أحمد حبيبي، إفريقيا الشرق 1987، ص 26.

[2] السيميائيات النشأة والموضوع، سعيد بنكراد، عالم الفكر، يناير، مارس، 2007، المجلد 35، العدد 3، ص 30.

خلال الإشارة إلى أن كل موضوع أو مفهوم لا دلالة له إلّا في إطار ما يترتب عنها من آثار أو أفعال.

نستخلص مما سبق أنّ السيميائية ر تعدّ كيزة من ركائز التداولية ذلك أنّ السيميائية هي علم الإشارات وقد تبنّت التداولية مفهوم العلامة وعلاقتها بمستعمليها لذا عرفت بأنّها دراسة علاقة العلامات بمؤوليها.[1]

وعليه فإنّ التداولية تعود إلى العالم السيميائي بيرس كما أشرنا سابقا الذي كان له الفضل في حمل صوبها حيث تمثل موقفه كما وصفه هابيسمس العلميhabesmas بإسقاط تجربة التطور العلمي إتجاه السيرورة الجماعية[2] وبهذا نستطيع القول أنّ العلاقة بينهما تكاملية بما أنّ السيميائية كانت النواة الأكثر تقدما في تشكيل التداولية بهيئتها النهائية.

ت- الذرائعية:

إن الذرائعية كانت -هي بدورها- رافدا من روافد التداولية حيث "نجد أنّ التداولية قد تقاطعت معها من حيث الاهتمام بالبحث في سيرورة إنتاج العلامة وفاعليتها في التدليل،"[3]لذا فإنّ بيرس من خلال بحثه فيها استنتج أنّ المفاهيم التي تحقق نتائج علمية هي المفاهيم التي تكون ذات معنى، أي أنّ المفاهيم تتوضح من خلال النتائج، وعلى هذا يتحدّد موضوع التداولية عنده. ما يتبيّن لنا أنّ الذرائعية قد تقاطعت مع الفكر التداولي في تناولها لقضايا الفكر، فالأفكار لا معنى لها إلّا ضمن تجربة واقعية، وبهذا فالكلام لا معنى له إلّا إذا تحدد داخل سياق كلامي محدّد، ومثال ذلك: قولنا: "الجوّ باردٌ" فهنا يتوضح عند المتلقي أن المتكلم يصف له واقعة بحيث يخبره أن الجوّ بارد، لكن بالعودة إلى النظر في

[1] ينظر التداولية في الفكر النقدي، كاظم جاسم منصور الغزاوي، أطروحة دكتوراه، جامعة بابل، 1433-2012، ص117.
[2] التداولية في البحث اللغوي و النقدي، بشيري البستاني، مؤسسة السياب ، لندن، ط1، 2012، ص73-74
[3] التداولية أصولها و اتجاهاتها، ص 64.

سياقات الجملة ربما تتضمن دعوة لغلق النوافذ أو إشعال المدفأة. فالذرائعية دعت لتوضيح هذه العبارات وإلى قياس الوقائع بفائدتها العلمية.

وبهذا فإن الذرائعية هي بدورها كانت رافدا من روافد التداولية و"نجد أنّ التداولية قد تقاطعت معها من حيث الاهتمام بالبحث في سيرورة إنتاج العلامة وفاعليتها في التدليل"[1].

جـ- نظرية التواصل:

كان لنظرية التواصل دور في بلورت الخطاب التداولي، وذلك من خلال إثارة جملة من القضايا ذات الصلة باستعمال اللغة: "بحيث نجد العالم دي سوسير ركز على مجموعة من الثنائيات من أهمها ثنائية اللسان والكلام، فاللسان عبارة عن مجموعة من العلامات والكلام هو الفعل".[2]حيث أقر دي سوسير أنّ موضوع اللسانيات هو دراسة اللغة وليس الكلام ونجد أن هذا قد ساعد الدراسات اللسانية فيما يخص البنيوية، ولكن أدى إلى إهمال دراسة الكلام واختلافات تتصل بالمتكلم، وبهذا نستنتج على عدم القدرة على تحقيق عملية التواصل.

ومن هذه المنطلقات حرصت التداولية على تغيير الملامح العامة، وتجاوزت التصورات التي أتى بها "دي سوسير"، وكذلك الطابع الخطي الذي اعتمده "شانون" و"ويقر". بحيث نصّت على أنّ الكلام ليس مجرّد تطبيق للغة، وإنّما النسق اللغوي يعتمد بالأساس على السياق.

والملاحظ أنّ التداولية قد لمحت إلى النظر في المؤثرات المحيطة بعملية التواصل، من زمان ومكان ونوايا المتكلم (مقاصده)، وكذلك الاقتضاء، وغيرها من الأسس التي دعت إلى اعتمادها من أجل إدراك المعنى الصحيح للفظ.

[1] التداولية أصولها و اتجاهاتها، ص64

[2] ينظر محاضرات في علم اللسان العام، ص 18.

د- العلوم المعرفية:

نجد أنّه كان "لبول غرايس" جهود ساهمت في انفتاح التداولية على العلوم المعرفية، خاصة قضايا الاستدلال التي ركز عليها، وكذا فيما يخص نظرية المحادثة بحيث نص على أن التواصل الجيد يتأسس على التزام المتحاورين بجملة من القواعد الخفية غير المعلنة، كما نجد أيضا نظرية الملائمة التي مثلت علم النفس المعرفي، وبهذا يتبين لنا أنّ الفكر التداولي حلقة وصل لمجموعة من العلوم تتوضح في الشكل الآتي:[1]

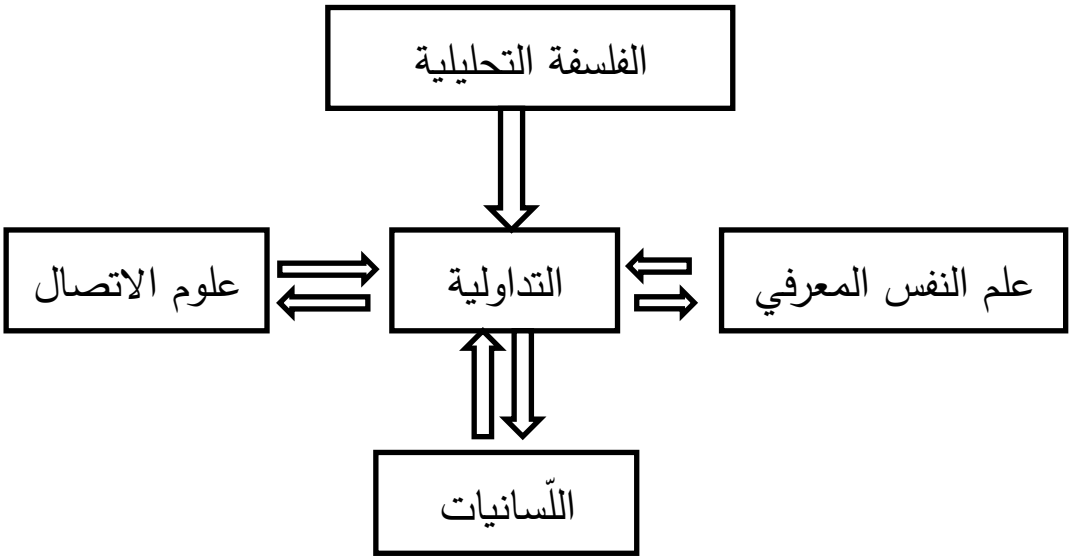

إن التّداوليّة أضحت حديثا معرفيا مهما يشد إليه انتباه الدارسين من مختلف التخصصات والمجالات، وقد اكتسبت هذه الأهمية بالنظر لمرونتها و انفتاحها على الحقول المعرفية الأخرى، ففي هذا الصدد وجدنا اختلافا في وجهة نظر الدارسين وذلك باختلاف منطلقاتهم، فهي عند البعض اتجاه لساني محض، وعند آخرين اعتبروها ذات صلة وطيدة بالعلوم المعرفية أكثر مما تربطها بمجال اللسانيات. فحينما أعملنا على النظر في تاريخها وأهميتها اتضح لنا أنها ملتقى عدة تخصصات. كما

[1] التداولية عند العلماء العرب، ص16

تتقاطع التّداوليّة مع حقلي السيميائية والذرائعية من حيث الاهتمام بالبحث في سيرورة إنتاج العلامة وفعاليتها في التدليل، وهذه الفاعلية غير منفصلة عن مقاصد المتكلمين ...[1]

كما نجد أيضا أن للتداولية رابط قوِي في الأبحاث المهتمة بالتواصل خاصة ذات المنزع التواصلي .. بل وتمتد التّداوليّة أيضا جسور التقاطع مع العلوم المعرفية، على اعتبار أن دراسة استعمال اللّغة لا يمكن أن تتم بمعزل عن تحليل الاستدلالات العقلية والذهنية عن التّداوليّة بصيغة الجمع لا بصيغة الفرد. [2]

2- نشأة التداولية و تطورها:

يعود ميلاد اللسانيات التداوليّة إلى السيميائي شارلز موريس حين سلّط الضوء على التداوليّة سنة 1938م، في مقال بعنوان "أسس نظرية العلامات" باعتبارها البعد الثالث لعلم العلامات بعد علم التراكيب و السيميائية.[3]

و قام شارلز بيرس بالربط بين علم الدلالة و التداولية حيث "يعتبر بيرس الدلائلية علما يفضل سائر العلوم لاستخدامه العلامات. و كشأن فتغنشتياين يؤكد أنّ الفكر و العلامة غير منفصلين، فلا توجد علامة في حدّ ذاتها؛ و لكن كل شيء يمكن أن يتحول إلى علامة، بل إنّ الفكر بحدّ ذاته علامة يمكن للآخر أن يؤولها."[4] و بقيت التداولية لأعوام عديدة مجرد مصطلح على ورق لم يتناولها أي بحث بشكل فعلي؛ إلى أن برزت معالمها كما هي معروفة اليوم على يد فيلسوف اللغة جون أوستن عند إلقائه لمحاضرات وليام جيمس سنة 1955م، و كان يرمي لتأسيس تخصص جديد في "فلسفة اللغة"؛ فانبثق عن هذه المحاضرات اختصاص لساني جديد تمثل في اللسانيات التداولية.

---

[1] التداولية أصولها و اتجاهاتها، ص 64 .

[2] المرجع نفسه، ص 64 .

[3] ينظر تحقيقات فلسفية، فتغنشتياين لودفيك، ترجمة عبد الرزاق بنور، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2007، ص30

[4] التداولية من أوستن إلى غوفمان، ص39.

نشأت التداولية و تطورت لأسباب بعضها تاريخي وبعضها غير ذلك ؛ فقد بدأ الاهتمام بها باعتبارها ردة فعل على معالجات تشومسكي للغة بوصفها أداة تجريبية أو قدرة ذهنية قابلة للانفصال عن استعمالاتها ومستعمليها ؛ والسبب الآخر هو التوصل إلى قناعة مفادها أن المعرفة المتقدمة بالنحو والصوت والدلالة لم تستطع التعامل مع ظواهر معينة ذات أهمية بالغة ؛ و يمكن اعتبار الإدراك المتزايد بوجود فجوة بين النظريات اللسانية من جهة ودراسة الاتصال اللغوي من جهة أخرى سبباً آخر في الاهتمام بالتداولية . ومن الأسباب الأخرى ، اتجاه معظم التفسيرات اللسانية لتكون داخلية بمعنى أن السمة اللغوية تُفسر بالإشارة إلى سمة لغوية أخرى أو إلى جوانب معينة من داخل النظرية ، وظهرت الحاجة إلى تفسير ذي مرجعية خارجية وهنا ظهرت الوضعية اتجاها ممهدا للتداولية.[1] و هذا الاتجاه نبه على ضرورة أخذ الاستعمال اللغوي بعين الاعتبار، وبعبارة أخرى أراد تجاوز القدرة على الانجاز، أي تجاوز البنية الصورية إلى الكلام في كل حيويته وعفويته، وإلى المتكلم بكل ما له من اعتقادات ونوايا معرفية، وإلى المخاطَب بكل ما له من فهم وقدرة على التأويل.

وهكذا استطاعت النظرية التداولية أن تعيد النظر في مجموعة من القضايا التي كان يرتكز عليها البحث اللساني؛ فعندما ننظر في الموقف الابستمولوجي الذي اتخذه دسوسير من مفهومي اللغة والكلام، حيث أقصاهما من حقل البحث اللساني، ونعت الكلام بالظاهرة الفردية الخالصة، كما نعت اللغة بكونها موضوعا غير متجانس، ومن ثم فإن الدارس لا يمكنه أن يجد فيها موضوعا صالحا للدراسة اللسانية، وكذلك عندما ننظر في اللسانيات التوليدية مع تشومسكي الذي أعطى الأسبقية للقدرة على الانجاز، على أساس أن موضوع هذه النظرية هو القدرة المستترة التي يمتلكها مستعمل اللغة، والتي تتكون من معجم ومن نسق من القواعد النحوية، كما أنّنا عندما نكتشف بأنّ التداولية تجاوز النظر اللغوي فيها مستوى الجملة إلى النصّ، وكذلك المعطيات المقامية والسياقية التي تؤدي إلى الفهم والإفهام، بحيث تجعل المتلفظ بالخطاب هو المتحكم في المعنى، لا اللغة نفسها، وذلك بنقل

[1] ينظر مبادئ اللسانيات، خولة طالب الإبراهيمي، دار القصبة للنشر، الجزائر، ط2، 2002م، ص177

الاهتمام من اللغة المجردة إلى اللغة المستعملة من قبل المتكلّم ليتحول الدرس اللساني إلى درس للإنجاز اللغوي، فإننا سندرك أن المقاربة التداولية للغة قد جاءت لتحل محل كل من اللسانيات البنيوية والتوليدية.

و بذلك جاءت المقاربة التداولية لتمد الجسور نحو لسانيات جديدة، وهي لسانيات التلفظ مع كل من بنفنيست Benveniste وأوستن Austin. ففي إطار التداولية – خاصة تداولية الأفعال اللغوية– لم يعد التمييز هو القائم بين اللسان باعتباره نسقا تجريديا؛ والكلام باعتباره تحققا فرديا. ولا بين القدرة والانجاز هو المعتبر، بل انصب الاهتمام على العلاقة القائمة بين الملفوظ وعملية التلفظ، أي بين نتيجة القول وفعل القول ذاته.

وعليه يمكن تحديد منابع التداولية فيما يلي:

1- المنبع الأول: وهو منبع فلسفي منطقي، عُرفت بداياته الأولى مع مؤسسين مباشرين أمثال: بيرس وموريس. وغير مباشرين أمثال فريج فينتنشتاين Wittgensteinإضافة إلى مؤسسين مجددين أمثال كارناب...

2- المنبع الثاني: وهو منبع فلسفي أيضا ارتبط بالفلسفة التحليلية، خاصة داخل ما اصطلح على تسميته بفلسفة اللغة العادية، ويمثل هذا التيار الفلسفي أوستن من خلال نظرية أفعال اللغة.

3- المنبع الثالث: وهو منبع لساني أسس له اللساني الفرنسي بينفنيست داخل ما عرف بلسانيات التلفظ، ومن بعده ديكروDucrot Oswald وأنسكومبر Anscombre, JeanClaude الذين طورا هذا الاتجاه.

و الإرهاصات الأولى نجدها كذلك في مناقشات جون أوستن 1950م وكذا في محاضرات بول كرايس Grice 1967م. هذه المحاضرات التي لم تسمح فقط بإحداث تقدم في مستوى معرفتنا باللغات الطبيعية، ولكن أحدثت تغيرا امتد إلى هندسة اللسانيات.

فاكتشاف الأبعاد التداولية للغة فتح أفاقا أرحب، وأنتج أسئلة جديدة ستكون مسوغا للاعتراف بالتداولية، باعتبارها أحدث بحث أفرزته اللسانيات الحديثة. البحث الذي أصبح يولي أهمية وعناية كبيرة للشروط الخارج لغوية، والمتعلقة بالسياق والمقام والمتكلمين ومقاصدهم وحيثيات الاستعمال والأفعال اللغوية.

ومع ظهور النظرية التداولية التي ارتبطت بدراسات كل من أوستن وسورل وكرايس وغيرهم من التداوليين، تراجع دور المنطق في تحليل الخطاب اللساني، على أساس أنه كان يهتم بالتحليل الشكلي للغة. وبدأ الاهتمام منصبا على تحليل الأقوال باعتبارها أفعالا مرتبطة بالوقائع الخارجية، بمعنى بدأ الاهتمام بالكلام العادي في اللغة اليومية.

وكانت بداية تطور اللسانيات التداولية بنظرية أفعال الكلام التي ظهرت مع جون أوستين، وتطورت على يد " جونسيرل "وبعض فلاسفة اللغة من بعده، لتظهر بعدها جملة من المفاهيم والنظريات التي تشكل مجتمعة ما يعرف باللسانيات التداولية، (أفعال الكلام، والاستلزام التخاطبي، والإشاريات، والحجاج، والقصدية...)[1]

و على هذا الأساس تمكنت هذه النظرية من إرساء أسسها وطورت آليات اشتغالها؛ مراعية بذلك البعد الداخلي والخارجي في اللغة، حيث اهتمت بالعوامل الخارجية التي تتحكم في عمليات التخاطب.

[1] ينظر آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص9 .

المحاضرة الرابعة

علاقة التداولية بالعلوم الأخرى

التداولية تمثل حلقة وصل هامة بين حقول معرفية عديدة، حيث كان "لبول غرايس" جهود ساهمت في انفتاح التداولية على العلوم المعرفية، خاصة قضايا الاستدلال التي ركز عليها، وكذا فيما يخص نظرية المحادثة بحيث نص على أن التواصل الجيد يتأسس على التزام المتحاورين بجملة من القواعد الخفية غير المعلنة، كما نجد أيضا نظرية الملائمة التي مثلت علم النفس المعرفي، وبهذا يتبين لنا أنّ الفكر التداولي حلقة وصل لمجموعة من العلوم تتوضح في الشكل الآتي:[1]

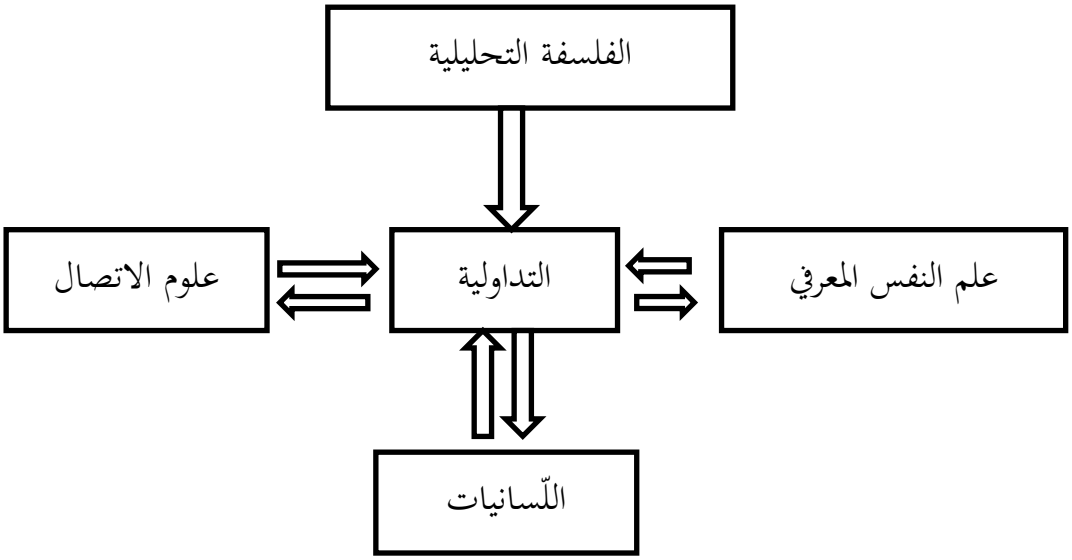

[1] التداولية عند العلماء العرب، ص 16.

و هذه العلاقة الوطيدة بالعلوم المعرفية زادتها ثراء،" فالتداولية ليست علما لغويا محضا ،بالمعنى التقليدي ،علما يكتفي بوصف وتفسير البني اللغوية ويتوقف عند حدودها وأشكالها الظاهرة، و لكنها علم جديد التواصل يدرس الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال، و يْدمج، من ثم، مشاريع معرفية متعددة في دراسة ظاهرة "التواصل اللغوي و تفسيره". وعليه ،فإن الحديث عن "التداولية" ،وعن "شبكتها المفاهيمية" يقتضي الإشارة إلى العلاقات القائمة بينها و بين الحقول المختلفة لأنها تشي بانتمائها إلى حقول مفاهيمية تضم مستويات متداخلة، كالبنية اللغوية ، وقواعد التخاطب، و الاستدلالات التداولية، والعمليات الذهنية المتحكمة في الإنتاج و الفهم اللغويين ، وعلاقة البنية اللغوية بظروف الاستعمال ..."[1] لذا من المشروع البحث في صلة هذا العلم التواصلي الجديد بالحقول المعرفية الأخرى، إما لأنها قريبة منه أو التي يشترك معها في بعض الأسس العلمية المعرفيّة، نظرية كانت أم إجرائية. فالتداولية تتداخل مع علوم اللغة الأخرى، ومن هذه العلوم:

- **اللسانيات**: عرفت الدراسات اللسانية تطورا ملحوظا في أواخر القرن التاسع عشر، حيث تمّ تجاوز المناهج المعتمدة في الدراسة اللغوية إلى اعتماد المنهج الوصفي البنيوي الذي يرجع معظم الباحثين بداية ظهوره إلى عهد "فارديناند دي سوسير"، و طبعا لا يخفى على أحد تأثير "دي سوسير" على **المدارس اللسانية البنيوية** التي جاءت بعده حيث اتسم الدرس اللساني بتنوع الاتجاهات، و يمكن تقسيم المدارس اللسانية إلى أوروبية و أمريكية. ففي أوروبا ظهرت مدرسة براغ و المدرسة الغلوسيماتيكية، أمّا في أمريكا فقد ظهرت البنيوية على يد "بلومفيلد".

و بعد المدرسة البنيوية جاءت **المدرسة التوليدية التحويلية** و هي مدرسة أُسّست من طرف "تشومسكي" و أخذت تتطوّر محدثة انقلابا في الدراسات اللّسانية حيث كان هدفها الأساسي إحكام المبادئ والأسس التي أدخلت المعرفة اللغوية التي يمكن إدراكها بواسطة استحداث جمل

[1] التداولية عند العلماء العرب، ص 16

وكلمات جديدة و صحيحة نحويا، [1] كما يتضمن هذا الاتجاه التوليدي التحويلي نظاما من القواعد له القدرة على تقديم التفسير الكافي لكلّ البنى التركيبية التي تكوّن اللغة الطبيعية و يتجزأ هذا النظام إلى ثلاثة مكونات:[2]

-المكون التركيبي و هو الذي يفرد لكل جملة بنية عميقة و بنية سطحية.

-المكوّن الفونولوجي يقوم بتخصيص كل تركيب لغوي بنطق خاص انطلاقا من لفظ كل مورفيم على حدة ومن خلال تآلف هذه المورفيمات، كما يحتوي على مجموعة من القواعد تختص بدراسة الأصوات اللغوية.

-المكوّن الدلالي: يعدّ ثانويا لأنّ دوره ينحصر في التفسير الدلالي للبنى التي يولدها المكوّن الأساس بوصفه المكوّن التوليدي الوحيد ومن هنا كانت البنية العميقة المجال القاعدي لعمل المكوّن الدلالي إذ من خلالها يقدّم التفسير الدلالي للجملة.

إن وقوف النحو التوليدي عند المكون الدلالي، ومحاولته الحفاظ على استقلال النحو باعتباره نظرية للقدرة الذهنية، وعدم تجاوز ذلك إلى مستوى استعمال وتوظيف اللغة، أظهر إخفاق النظرية التوليدية و فتح الباب أمام البحث التداولي الذي يقوم بدراسة " الأفعال اللسانية والسياقات التي تتم فيها".[3] و بذلك تدخلت التداولية لدراسة علاقة العلامات بمستعملي هذه العلامات، والجمل بالمتكلمين.

إنّ موضوع التداولية و اللسانيات هو اللغة لذا فإن أقرب حقل معرفي إلى "التداولية" la pragmatique "هو " اللسانيات"، بل إنّها قاعدة اللسانيات كما يقول "كارناب"[4] لأنّها تحاول

[1] ينظر علم اللغة الحديث ، جرهاد هيلش، تر سعيد حسين بحيري، مكتبة زهراء ، القاهرة ط1، 2003، ص75،76

[2] ينظر اللسانيات و اللغة العربية، نماذج تركيبية دلالية ، عبد القادر الفاسي الفهري، دار توباق للنشر، المغرب، 2008م ، ص68.

[3] المقاربة التداولية، ص50

[4] ينظر استراتيجيات الخطاب مقاربة لغويّة تداولية، ص23-24

البحث عن حل العديد من الأسئلة المطروحة في البحث العلمي، التي لم تجب عليها مناهج أخرى. فاللسانيات التداولية إنما هي لسانيات الحوار، أو الملكة التبليغية.[1]

ويشترك جل الدارسين عند حديثهم عن العلاقة بين التداولية و اللسانيات البنيوية في قولهم أنّ التداولية مكملة للبنيوية لأنّها تهتم بالكلام الذي هو غير اللسان المبعد من مجال دراسته، فقد ركّز العالم دي سوسير على مجموعة من الثنائيات من أهمها ثنائية اللسان والكلام، فاللسان عبارة عن مجموعة من العلامات والكلام هو الفعل"[2]. و أقر بأنّ موضوع اللسانيات هو دراسة اللغة وليس الكلام عين قال:" اللغة تختلف عن الكلام في أنّها شيء يمكن دراسته بصورة مستقلّة"[3] و هذا قد ساعد الدراسات اللسانية فيما يخص البنيوية، ولكن أدى إلى إهمال دراسة الكلام واختلافات تتصل بنوايا المتكلّم و بالسياق المتعلّق بالكلام، ويذهب كذلك فرديناند" إلى عدّ اللغة ظاهرة اجتماعية ومجموعة من القوانين التي يمكن للفرد أن يحيد عنها، أمّا التغيرات التي تطرأ عليها فهي نتاج التغيرات التي يحدثها الأفراد في الكلام وعليه يمكن القول بأنّ البنيوية منهج يهتم بوصف اللغة باعتبارها مجموعة من القوانين المنظمة أمّا التداولية فتهتم بدراسة اللغة أثناء الاستعمال مركزة في ذلك على دور اللغة في عملية التبليغ."[4]

ومن هذه المنطلقات حرصت التداولية على تغيير الملامح العامة، وتجاوزت التصورات التي أتى بها "دي سوسير"، وكذلك الطابع الخطي الذي اعتمده "شانون" و"ويقر". بحيث نصّت على أنّ الكلام ليس مجرّد تطبيق للغة، وإنّما النسق اللغوي يعتمد بالأساس على السياق.

---

[1] مدخل إلى اللسانيات التداولية لطلبة معاهد اللغة العربية وآدابها، ص1.

[2] ينظر محاضرات في علم اللسان العام، ص 18.

[3] ينظر النظريات اللسانية الكبرى، ماري أن يافو، جورج الياسر فاني، ترمُحَمَّد الراضي، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ،ط1 2012، ص352.

[4] "الملفوظية"، جان سيرفوني، ترجمة قاسم المقداد، منشورات اتحاد الكتاب العرب 1998، ص13

إن الحديث عن اللسانيات التداولية ومضامينها وأدواتها يستلزم منا بداهة أن نقف عند قضية جوهرية نبها لها الكثير من الباحثين وهي التفرقة اللازمة بين البنية والاستعمال وهي تفرقة منهجية بالدرجة الأولى ، يقول الباحث عبد الرحمن الحاج صالح : " إنّما يفسّر اختيار لفظٍ معيّنٍ في تأدية غرضٍ معيّنٍ في حال خطابٍ معيّنةٍ وليس المعنى وحده – حتّى في هذه الصّورة – يفسّر وجود لفظ معين. فما هو راجع إلى اللّفظ له قوانينه الخاصّة به غير قوانين استعمال اللّفظ. فدراسة هذا الجانب الاستعمالي للّغة هو الذي يسمّيه الأوروبيون الآن براغماتيك pragmatique . وأصبح الآن الكثير من اللّسانيين الغربيين ومقلّديهم من العرب لا يعرفون إلاّ البراغماتيك بل حصروا كلّ اللّسانيات في هذا الجانب الاستعمالي مقتنعين في ذلك بأنّ بنية اللّغة تفسّرها المعاني المقصودة في الخطاب وهذا خلط فظيع بين ما هو لفظٌ له بنية قائمة بذاتها كما قلنا وبين اختيار هذا اللّفظ في حالٍ خطابيةٍ معيّنةٍ. والسّبب يكمن في وقوع نوعٍ من الكلل إزاء البحوث الصّورية في ذاتها والنّفور من دراستها على حدة أي بعيداً عن كيفية استعمال النّاطقين بها. وأكثر اللّغويين الغربيين المحدثين مولعون بالبراغماتيك، أي دراسة استعمال اللّغة."[1]

و بهذا نستنتج مما سبق أنّ التداولية بأنها قاعدة اللسانيات أو أساسها المتين الذي تستند إليه.

- **علم الاتصـال**: أمّا بالنسبة لعلم الاتصال فهو الذي يدرس كيفية حصول العملية التواصلية التي تحدث بين المتكلّم و السامع، فهذه الثنائية من ضمن المعطيات الثلاثة التي تهتم بها التداولية نظرا لدورها الفعّال في توجيه التبادل الكلامي فبالإضافة إلى المخاطِب و المخاطَب لديها اهتمام كذلك بالسياق و المقام و بالاستعمالات العادية للكلام. فالعلاقة بينهما علاقة تداخل مادامت التداولية

[1] إرهاصات التداولية في التراث اللغوي العربي، صلاح الدين زرال، مجلة الأثر، العدد الخاص: أشغال الملتقى الدولي الرابع في تحليل الخطاب، ص61

تدرس الاستعمالات العادية للكلام و الاتصال اللغوي في إطار اجتماعي،[1] وتركّز المقصدية التي تتجلّى من خلال الاتصال اللغوي في مقام معيّن.[2]

- **اللسانيات الاجتماعية:** هناك نوع من التفاعل بين التداولية و اللسانيات الاجتماعية، فقد ساهمت هذه الأخيرة في مجالات معيّنة من التداولية خصوصا في دراسة المفردات التأثيرية الاجتماعية، و أفعال الكلام و استعمالاتها، كما تشترك مع هذا العلم في إظهار أثر العلاقات الاجتماعية بين المشاركين في الحديث وموضوع الحديث ومرتبة كل من المرسل والمرسل إليه وجنسهما، و كذلك أثر السياق غير اللغوي في اختيار السمات اللغوية.[3]

فالتداولية تعنى بتتبع أثر القواعد المتعارف عليها من خلال العبارات الملفوظة و تأويلها، كما تهتم بتحليل الشروط التي تجعل هذه العبارات مقبولة في موقف معيّن بالنسبة للمتكلمين في تلك اللغة، فهي بذلك حقل واسع يشمل كل جوانب اللغة.

والتداولية تجيب عن العديد من الأسئلة من مثل:

- كيف يساهم القول في ربط العلاقات بين الأشخاص ؟
- كيف يمكن التأثير على آراء الأشخاص؟
- ماهي الشروط الكفيلة لجعل خمل يخفق أو ينجح؟
- كيف يمكننا إدراك سياق الكلام انطلاقا من ملفوظات لغوية؟

[1] ينظر التداولية و تحليل الخطاب الأدبي، راضية خفيف بكري، مجلة الموقف الأدبي ، إتحاد الكتاب دمشق العدد 399، تموز 2004، ص56

[2] ينظر تحليل الخطاب ، جون براون و جون سيرل ، تر مُحَمَّد لطفي الزليطي ومنير التريكي، جامعة الملك سعود للنشر العلمي، السعودية 1997،ص32.

[3] ينظر مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص46

- **اللسانيات النفسية وعلم نفس النمو**: تمتلك التداولية علاقات هامة وحيوية مع اللسانيات النفسية فهناك علاقة وطيدة بينها و بين علم النفس الإدراكي وخصوصا نظريات معالجة و إنتاج اللغة، وتطوّر مفاهيم القوة الإنجازية و التضمينات و الافتراضات المسبقة."[1]

كما تشترك معه في دراسة أثر قدرات المشاركين في الحديث على أدائهم كالقدرة على التركيز، الفهم، الانتباه، الذاكرة الشخصية، وغيرها من القدرات الذهنية و النفسية التي تختلف بطبيعة الحال من شخص إلى آخر ومن مقام لآخر وبذلك تعتمد التداولية على مقولات اللسانيات النفسية.[2]

أمّا علم نفس النمو فهو يمتلك علاقة مع التداولية وخصوصا في اكتساب اللغة و الدّور الذي تلعبه السياقات في اكتساب الطفل للغة وظهر أخيرا ما يسمى بتداولية النمو.

- **اللسانيات النصية و تحليل الخطاب**: لا يكاد يختلف مصطلح الخطاب عن مصطلح النص وربما رادفه في بعض الاستعمالات و إن كان في الخطاب إيحاء بأنّ النص يتجاوز كونه مجرد سلسلة لفظية بها قوانين لغوية إلى الظروف المقامية.[3]

ومنه يتجاوز مجال اللسانيات النصية دراسة الخطاب بعدّه نصا إلى عدّه نشاطا فعليا أساسيا يعتمد المعارف المقامية و السياقية وذلك في المجالات الثرية للدرس اللغوي، وهذا الذي تعنى به التداولية ويعتبر من مميزاتها وعليه يمكن ترتيب التداولية ترتيبا تدريجيا يبدأ بالرمز و ينتهي بالأعمال اللغوية.

فالتداولية إذن "مشروع شاسع في اللسانيات النصية، تهتم بالخطاب ومناحي النصية فيه، نحو المحادثة، المحاججة، التضمين، ولدراسة التواصل بشكل عام، بدءًا من ظروف إنتاج الملفوظ إلى الحال

[1] ينظر في اللسانيات التداولية، ص123

[2] التداولية في الفكر الأنجلوسكسوني، المنشأ الفلسفي و المآل اللساني، قويدر شان، مجلة اللغة و الأدب، جامعة الجزائر ، العدد17جانفي2006، ص15

[3] ينظر قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، أحمد المتوكل، دار الأمان، الرباط، المغرب(2001)،ص16

التي يكون فيها للأحداث الكلامية قصد محدّد، إلى ما يمكن أن تنشئه من تأثيرات في السامع وعناصر السياق"[1].

- **علم الدلالة:** يمثل علم الدلالة فرعا من فروع علم اللسان، ولذلك من الدارسين من بعدّ التداولية امتدادا للدرس الدلالي. فالتداولية تشترك مع علم الدلالة في دراسته المعنى رغم وجود اختلاف في الاهتمام ضمن مستويات هذا الأخير إلاّ أنّ التداخل بينهما كبير جدا لحدّ الالتباس فكثير من علماء الدلالة لا يتحرجون من الخوض في المسائل التداولية وهو يتحدثون عن مشكلات الدلالة بل منهم من يرى أنّ التداولية ليست علما منفصلا عن علم الدلالة[2].

لعلّ أول تحديد لوظيفة التداولية في حقل اللسانيات هو تحديد" شارلز موريس"(Charles Morris) 1938م " الدلالة تبحث في علاقة العلامات بمدلولاتها، والتداولية تهتم بعلاقة العلامة بمؤوليها"[3].

- **النحو الوظيفي:** يعدّ النحو الوظيفي من أهمّ روافد الدرس التداولي بل من الدارسين من جعل الوظيفة تقابل التداولية من مبدأ أنّ خصائص بنيات اللغات الطبيعية تتحدّد من طرف استعمالها، كما أنّ النحو الوظيفي المقترح من طرف "سيمون ديك" في السبعينات يجمع بين المقولات النحوية المعروفة، وبين ما عرضته نظرية أفعال الكلام.[4]

و إذا عدّ تداول اللغة مظهرا من مظاهرها إلى جانب المعجم و التراكيب وبهذا يمكن القول أنّ النحو الوظيفي هو الذي يحدّد أهدافه في تحقيق كفاية نفسية وكفاية تداولية الأمر الذي نجده عند

[1] في اللسانيات التداولية، ص 135.

[2] ينظر أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص52.

[3] التداولية البعد الثالث في سيميوطيقا موريس، عيد بلبع، مجلة فصول، القاهرة، ص 79-78.

[4] ينظر الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص8-9

"سيمون دايك "حين اقترح أن يُدرج النحو الوظيفي ضمن نظرية تداولية أو نظرية لغوية شاملة تجمع نظريات التواصل اللغوي المختلفة.[1]

هذه أغلب المناهل الكبرى التي نهلت التداولية منها أبحاثها، ونكاد نرى جيّدا إلى أيّ حدّ تكون التداولية مفترق طرق غنية لتداخل اختصاصات اللسانيين و المناطقة و السّيميائيين و الفلاسفة والسيكولوجيين و السوسيولوجيين، فنظام التقاطعات هو نظام للالتقاءات والافتراقات. وبهذا أضحت التداولية حقلا معرفيا مهما، واكتسبت أهمية كبيرة وذلك بانفتاحها على العلوم المعرفية المتعددة.

[1] ينظر الوظيفة بين الكلية و النمطية، أحمد المتوكل، دار الأمان للنشر و التوزيع، الرباط، ط1، 1424هـ/2003م، ص56

المحاضرة الخامسة

مبادئ التداولية

لقد لقيت اللغة اهتماما كبيرا عند الدارسين والباحثين منذ الأزل فهي التي بها نضمن التواصل بين أفراد المجتمع، و قد ظهر جراء هذا الاهتمام مجموعة من النظريات منها النظرية التداولية. و من المفاهيم الأساسية للتداولية:

- **نظرية أفعال الكلام:les actes de language**

إنّ لكل مفهوم من مفاهيم التداولية الكبرى حقل معرفي انبثق منه ، " فالأفعال الكلامية " مثلا مفهوم تداولي منبثق من مناخ فلسفي عام هو تيار " الفلسفة التحليلية " بما احتوته من مناهج و تيارات و قضايا.

و نظرية أفعال الكلام هي ترجمة للعبارة الإنجليزية (speech act theory) أو العبارة الفرنسية (la théorie des actes de parole) ولهذه النظرية عدّة ترجمات أخرى في اللّغة العربية مثل: نظرية الحدث اللّغوي والنظرية الإنجازية ونظرية الفعل الكلامي وغيرها من الصيغ والعبارات، وتعدّ جزء من اللسانيات التداولية Linguistique paragmatique ومثلها مثل أي نظرية في أي علم من العلوم فقد مرّت بمرحلتين مرحلة التأسيس والنشأة ومرحلة النضج والضبط المنهجي.

أمّا المرحلة الأولى فرائدها الإنجليزي ج.ل.أوستن (J.L.Austin) الذي ألقى سلسلة من المحاضرات في جامعة أوكسفورد ما بين عامي 1952م و1954م كما ألقى مجموعة أخرى من المحاضرات في جامعة هارفارد عام 1955م. وقد جمعت هذه المحاضرات في كتاب طبع بعد وفاته عام 1962م وعنونه بـ: "كيف تصنع الأشياء بالكلمات" "How to do things with words"

تصدّى أوستن (1911م-1962م) للردّ على فلاسفة الوضعية المنطقية الذين كانوا يقولون بأنّ اللّغة أداة رمزية لها مقابل في الوجود الخارجي ولا وظيفة لها إلاّ وصف هذا العالم الخارجي بطريقة إخبارية ثم يكون الحكم بعد ذلك على العبارة المستعملة بالصدق أو الكذب كما أنكرو بعض العبارات غير الإخبارية فهي بالنسبة لهم لا معنى لها ولا يعتد بها، و انطلق من موقف جديد و هو أنّ كل الجمل و العبارات مهما كانت طبيعتها قابلة و معدّة للتواصل. و بالتالي ، فإنّ الوحدة الأساسية للغة هي الأفعال الكلامية التي "تمّ إنتاجها في الموقف الكلي الذي يجد المتخاطبون أنفسهم فيه."[1] و إذا اعتبرنا الأقوال أفعالا، فإنّها تعمل و تسعى إلى أن تحقق شيئا ما أو غرضا ما، و بالتالي فإنّ المسألة لا تتعلق بالصدق و الكذب فقط و إنّما بالسياق و المناسبة أيضا. يقول: "إنّ صدق أو كذب حكم ما، لا يتعلق بدلالة الكلمات و حسب، بل بالمناسبات الدقيقة التي تمّ فيها بالفعل."[2]

ومن هنا أنكر أوستن أن تكون وظيفة العبارة الإخبارية هي وصف حال الوقائع وصفا إما يكون صادقا أو كاذبا وسمّى ذلك "بالمغالطة الوصفية"[3]

فحسب أوستن توجد عبارات تشبه في التركيب العبارات الوصفية لكنّها لا تصف شيئا في الواقع الخارجي ولا تحتمل الصدق أو الكذب فإذا رأيت أن توصي ببعض مالك لجمعية خيرية فقلت: "أوصي ببعض مالي إلى جمعية رعاية اليتيم" فهذه العبارة لا تصف شيئا من واقع العالم الخارجي ولا تحتمل الصدق أو الكذب فإنّك إذا نطقت بها لا تلقي قولا بل تنجز فعلا، فالقول هو الفعل أو جزء منه لأنّك تنجز فعل الوصية بقولك "أوصي" فالقول في هذه العبارة ليس مجرّد كلام بل هو فعل الكلام[4].

[1] عندما يكون الكلام هو الفعل، جيل بلان، ترجمة جورج كتورة، مجلة العرب و الفكر العالمي، العدد الخامس، 1989، ص37

[2] عندما يكون الكلام هو الفعل، ص41

[3] ينظر آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، ص61

[4] ينظر آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، ص62

ميّز أوستن في أفعال الكلام بين ثلاثة أنواع من الأعمال اللغويّة:[1]

1-العمل القولي: actlocutionary و يقصد بذلك الأصوات التي يخرجها المتكلم، و تمثل قولا له معنى.

2- العمل المتضمن في القول Illocutionary act (الفعل الإنجازي) و يقصد بذلك أنّ المتكلم حين يتلفظ بقول ما فهو ينجز معنى قصديا Speaker s intention أو تأثيرا مقصودا Intended effect و هو ما أسماه بقول الفعل. و قد اشترط لتحقق هذا المعنى الإنجازي ضرورة توفر السياق المعرفي الاجتماعي للغة. و قد اقترح نمذجة لهذه الأفعال مميزا بين خمس طبقات:[2]

-طبقة الأفعال الحكمية و تشمل أفعالا تعكس قدرة المتكلم على إصدار الأحكام، و من ذلك: أعترض أعلن - صرح- وافق – اتهم...

-طبقة الأفعال التنفيذية: و تشمل أفعالا تفصح عن قدرة المتكلم على اتخاذ القرارات و إصدار الأوامر، و التأثير على الآخرين مثل: وافق – حذّر – نصح- زوّج – سمّى...

-طبقة الأفعال التعهديّة: و تشمل أفعالا يتعهّد فيها المتكلّم بفعل ما، مثل: التزم – تعهّد – وعد – عزم- نوى- تعاقد....

- طبقة الأفعال السلوكية: و تشمل أفعالا دالة على سلوك اجتماعي و تصرفات مثل: هنّأ – لام – انتقد – تعاطف – رحّب – شكر – اعتذر...

- طبقة الأفعال العرضية: و تشمل أفعالا يعرض فيها المتكلّم و جهة نظر و يقدّم حجة مثل: استشهد – مثّل – نصّ – افترض – شهد – أثبت...

[1] التداولية اليوم علم جديد في التواصل ، آن روبول وجاك موشلار ، ترجمة سيف الدين دغفوس و محمّد الشيباني ، مراجعة لطيف زيتوني، ص33-34

[2] ينظر التداولية أصولها و اتجاهاتها، ص 91

3-عمل التأثير بالقول: perlocutionnary act، و يعني بذلك أن الكلمات التي ينتجها المتكلم في بنية نحوية منتظمة محملة بمقاصد معينة في سياق محدد تعمل على تبليغ رسالة و تحدث أثرا عند المتلقي أو المستمع.

ويعد الفعل الإنجازي هو العمدة والركيزة في الكلام وأهمها حتى سميت نظرية أفعال الكلام بـ"النظرية الإنجازية" أو "نظرية الفعل الإنجازي"، فعندما كان الفلاسفة والمناطقة يسلمون بفكرة أننا نستعمل اللغة لوصف الواقع وبالتالي هي خاضعة لمعيار الصدق والكذب، نجد أن "أوستن" خلال هذه النظرية قد تصدى لهذه الفكرة في رفضه لأن تكون الجمل خاضعة لمعيار الصدق والكذب، كما لا تصنف حقيقة ما، وإنّها تنجز فعلا هو فعل التسمية، ومن هذا المنطلق قد ميّز بين نوعين من الملفوظات: الملفوظية التقريرية الوصفية وهي خاضعة لمعيار الصدق والكذب، والملفوظية الإنجازية وهي لا تخضع له، "اقترحها أوستن إلى جانب (العبارات الوصفية) بحيث يتزامن النطق بها مع تحقق مدلولها"[1].

و لتوضيح الاختلاف بين هذه الأفعال الثلاثة – فعل القول و فعل الإنجاز و فعل التأثير- يمكن أن نسوق المثال التالي: لا تلعب بالكرة في الشارع.

فهذه الجملة تتضمن فعلا قوليا يتمظهر في مجموعة الكلمات المكونة للملفوظ، و هو ملفوظ خاضع لضوابط اللغة العربية و قواعدها الصوتية و التركيبية و الدلالية. أمّا فعل الإنجاز في المعنى الذي يكشف عنه الملفوظ، و مداره حول تحذير الطفل من اللعب في الشارع، في حين يقترن فعل التأثير بالأثر الذي سيخلفه فعل القول في الطفل، فيدفعه للاستجابة.

إنّ نظرية أفعال الكلام تجسد موقفا مضادا للاتجاه الوضعي المنطقي الذي ركّز على التحليل المنطقي للعبارات، مجرّدة من سياقها اللغوي و الاجتماعي و التاريخي. في حين أنّ الأقوال اللغويّة تعكس نمطا و نشاطا اجتماعيا أكثر منها أقوالا تتصف بالصدق و الكذب التي ألفها الفلاسفة.

[1] في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم ، ص 77.

و أمّا المرحلة الثانية فرائدها جون سورل الذي طوّر نظرية أستاذه أوستين وأدخل عليها بعض التعديلات، إذ يمكن القول بأن مرحلته تعد مرحلة النضج والاكتمال لهذه النظرية ولهذا احتل الصدارة بين أتباع أوستين ومؤيديه. قال الباحث عادل فاخوري: " يعتبر فيلسوف أكسفورد جون أوستين المؤسس لهذه النظرية. انطلاقا من الفكرة بأنّ الوحدة الصغرى للاتصال الإنساني ليست الجملة، و لا أيّة عبارة أخرى، بل هي إنجاز بعض أنماط من الأفعال...حثّت الفيلسوف الأمريكي سيرل على تطوير هذه النظرية"[1].

و تتكون نظرية سورل من الفعل تعبيري و الفعل القضوي و الفعل التأثيري.

1-الفعل التعبيري و هو جملة الأفعال الصوتية و الصرفية و التركيبية و الدلالية، و في هذا يقول سورل: "إنّني أسمي فعل "قول شيء ما" بالمعنى العادي التام، أداء للفعل التعبيري، و أسمّي دراسة المنطوقات حتى هذه النقطة، و من هذه الجوانب، باسم دراسة التعبيرات أو الوحدات التامة للكلام."[2]

2-أمّا الفعل القضوي فهو الفعل الذي يحدد الطريقة التي نستعمل بها التعبير من مثل هل نسأل أم نجيب على السؤال؟ هل نعلن عن رأي أم قصد؟ هل نضع تحديدا أم إتهاما نقدا...

3-الفعل التأثيري و هو ما يحدثه المتكلم من تأثيرات معينة على مشاعر و أفكار المستمُع كنتيجة لما يقول، و على سبيل المثال "ربما يُقنع شخصا معيّنا أن شيئا ما حقيقة واقعة، أو يحث شخصا معينا لأداء شيء ما، و هكذا يفعل المرء شيئا ما عن طريق القول" [3]

[1] نظرية الأفعال الكلامية، في الموسوعة الفلسفية العربية، عادل فاخوري، بيروت، معهد الانماء العربي، 1986م، ص1330.

[2] التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، صلاح إسماعيل عبد الحق، بيروت، دار التنوير، 1993م، ص185

[3] التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص203

وجّه سورل اهتمامه صوب فعل الإنجاز خاصة على اعتبار أنّ البحث في قضايا فعل القول ليس من صميم فلسفة اللغة، و إنّما من اختصاص اللسانيات، كما أنّ البحث في فعل التأثير يبقى محل شكّ و ريبة، لكونه يتعدى مجال التداولية.

و تركيز سورل على فعل الإنجاز قاده إلى التمييز في كل ملفوظ بين الفعل القضوي و القوّة الإنجازية. و معنى ذلك أنّ الجملة التي نتلفظ بها تتضمن محتوى قضويا، فضلا عن قوة إنجازية ملازمة له. فأن أقول "أعدك بالزيارة عمّا قريب"، يتضمن محتوى قضويا متمثلا في "سأزورك عمّا قريب"، و قوة إنجازية متمثّلة "أعدك".

كما نجد أنّ "سورل" قد ميّز بين الأعمال و الأفعال، وو انتهى إلى تقسيم الأعمال إلى خمسة أصناف هي:[1]

* الألفاظ التي تتضمن الالتزام (التعهدية) مثال: أعدك بحضور حفل نجاحك.

* الألفاظ الإنجازية: وهي ما يأمر فيها المتكلم المخاطب بإنجاز عمل ما مثال ذلك: انسحب من المسابقة – آمرك بالخروج من القسم.

* الألفاظ الإخبارية: (تبلغ خبرا، وهي تمثيل للواقع) وتسمى أيضا التأكيدات وهي ملفوظات ينطبق عليها معيار الصدق والكذب، مثال ذلك: سأخرج اليوم.

* الألفاظ التصريحية: المتكلم في هذا الصنف يكشف عن مضمون واقعة ما، مرتبطة بوضعه الاعتباري، مثل: سنُهاجم العدو غدًا.

* الألفاظ التعبيرية: وهي تعبيرات تخالج المتكلّم يصرّح بها شرط أن تكون صادقة، مثال ذلك: أهنئك على نجاحك.

[1] ينظر التداولية أصولها واتجاهاتها، ص 93 – 94.

لخّص بول ريكور مساهمة سورل بقوله: "حاول سورل في أفعال القول، بحث في فلسفة اللغة (1969م)، أن يذهب أبعد مما ذهب إليه أوستن في نظرية فعل القول و أن يدخل فيها تحليلات فتجنشتاين و غرايس و ستروس، فقال إن التكلم بلغة يعني الالتزام بشكل من السلوك المحكوم بقواعد، و التحكم بهذا السلوك يفهمه انعكاسيا المتكلم قبل انشاء أية معايير من شأنها التثبت من التميزات التي تعرضها عناصر اللغة"[1] و تبيّن مختلف أفعال الكلام عنده هذا المنحى. وما قام به سورل يعد قفزة نوعية في الاتجاه التداولي وذلك من خلال سده الثغرات التي وقع فيها أوستين.

[1] فلسفة اللغة، بول ريكور، مجلة العرب و الفكر العالمي، العدد الثامن، 1989 ، ص18

المحاضرة السادسة

الإشاريات

ليست الإشاريات مبحثا مستحدثا و لا مستجدا على حقل الدراسات اللغوية ، اذ تناوله النحاة في مصنفات كثيرة ، و انشغلوا بالتقعيد له، وبيان خصائصه الصرفية و التركيبية والدلالية ، كما تناولها الفلاسفة في مؤلفاتهم، في علاقتها بقضية الدلالة و الاحالة المرجعية، و انشغل بها اللسانيون أيضا، محاولين كشف أبعادها المختلفة. ورغم الأهمية النظرية التي تكتسبها الإشاريات في النسيج اللغوي، الا أنها لم تحظ بالعناية المطلوبة ،مما يجعلنا أبعد عن فهم حدودها ، كما نفتقد النمذجة الملائمة للتعابير الإشارية .[1]

لأجل ذلك تضافرت الجهود اللسانية الرامية لتعميق الفهم بالقضايا التداولية التي يثيرها مبحث الإشاريات، علما أن البداية الأولى للتداولية اللسانية ارتبطت بهذا المبحث. فقد أشار شارل موريس الى أن البعد الثالث في دراسة السيموزيس يبحث العلاقة بين العلامات و مؤوليها، وقد اتضح له في تلك الأثناء أن مجال التداولية لا يعدو العناية بضمائر الكلام، و ظروف الزمان و المكان ،و مختلف التعابير التي تستقي مرجعيتها من مقامات التواصل، و اذا كانت دراسة موريس لم تتوسع في تحليل هذه المباحث، إلا أنها حازت قصب السبق من جهة، ومهدت الطريق للدراسات اللسانية اللاحقة التي اهتمت بقضايا التلفظ و الملفوظ من جهة أخرى.[2]

أوّلا : الإشاريات تعريفها و خصائصها

تقترن الإشاريات بفعل الاشارة الى موضوع ما، و تنطبق على زمرة من الوحدات التركيبية و العوامل الدلالية غير المنفصلة عن سياقات انتاج الملفوظ ، يفهم من ذلك أن الإشاريات عبارة عن

[1] التداوليّة أصولها و اتجاهاتها، ص75-76.

[2] المرجع نفسه، ص76.

علامات محيلة غير منفصلة عن فعل التلفظ ، و هو فعل يقتضي متلفظا يتوجه بخطابه الى مخاطب، ضمن إطار زماني و مكاني محدد. لذلك لا يمكن إسناد دلالة ما الى ملفوظ معين دون الوقوف عند الإشاريات من جهة، و عند سياق انتاج الملفوظ من جهة اخرى، فضمير المتكلم "أنا" يظل مجردا، مبهما، ما لم تقترن إحالته بسياق معلوم لدي المتخاطبين، و كذلك الحال مع "الآن" و "هنا" و غيرهما، على هذا الأساس يمكن أن نستنتج للإشاريات طابعا اصطلاحيا تواضعيا ، شأنها في ذلك شأن علامات اللسان الاخرى.

علاوة على ذلك تتصف الإشاريات بخاصية أخرى، تتمثل في كونها عاجزة عن الدلالة إلا إذا كانت على صلة بموضوع تمثله، سواء أكان هذا الموضوع واقعيا أم خياليا ، و من ثم فإنها تضارع ما يسميه بورس بالمؤشر index والمؤشر هو الحركة التي تدل بواسطتها على شيء (موضوع) ما: وفي غياب الشيء ، فإن المؤشر لا يشرك معه شيئا أبدا ، أي أنه لا يدل على أي شيء، و الحركة لا تصبح تحديدا إلا اذا كانت على علاقة حقيقية بالموضوع (الشيء).[1]

في سياق متصل اوضح جاكبسون في مقاله " shifters.verbal.categories.and the russian verb " الطابع الكوني للإشاريات ، و حضورها في اللغات كلها ، بما فيها تلك التي تضمر بعضها. لذلك اعتبرت هذه الروابط من الكليات اللغوية.[2]

و إذا كانت الإشاريات تحمل طابعا كونيا، فإنها في الآن نفسه تلعب دورا حيويا في تحقيق فاعلية التواصل ، و هي فاعلية مرتبطة بدورها في الإحالة إلى موضوعات ذات مرجعية معلومة بالنسبة لأطراف التواصل ،و المرجعية ،كما هو معلوم، تمثل عصب الخطاب و التضامن لحسن تبليغه .

بناء عل ما تقدم ،يتضح أن الإشاريات تتوخى التعيين و التحديد المتعلق بالأشخاص و الأشياء والأحداث و الأنشطة التي نتحدث عنها و التي نحيل اليها في علاقتها بالسياق الزمكاني المتولد عن

[1] الملفوظية، جان سيرفوني، ترجمة قاسم المقداد، منشورات اتحاد الكتاب العرب 1998، ص27

[2] التداوليّة أصولها و اتجاهاتها، ص77

فعل التلفظ .و قد قسمها الدارسون إلى ثلاث طبقات هي الإشاريات الشخصية و الإشاريات الزمانية و الإشاريات المكانية.[1]

ثانيا: أصناف الإشاريات

الإشاريات الشخصية : تطرق النحاة لموضوع الإشاريات الشخصية ؤ، من خلال باب الضمائر ، وقد ذكر السكاكي إن الضمير : "عبارة عن الاسم المتضمن الإشارة إلى المتكلم أو إلى المخاطب أو إلى غيرهما بعد سابق ذكره."[2] ويكشف هذا الحد أن الضمير يقترن بالإشارة أي الإحالة، وهي إحالة تربط السابق باللاحق ، و لا تكون إلا إلى معروف و مذكور سلفا، لأن الإضمار يظل مقرونا بعلم المخاطب و المتكلم على حد السواء ،و هو ما عبر عنه سيبويه قائلا: "و إنما صار الإضمار معرفة ،لأنك إنما تضمر اسما بعدما تعلم أن من يحدث قد عرف من تعني و ما تعني، و أنك تريد شيئا تعلمه"[3] .و معناه أن الإضمار يعمد إليه المتكلم لأغراض محددة، تتناغم مع السياق الكلامي، لكنه يبقى معلقا بعلم المخاطب أيضا ، و إلا تحول الخطاب إلى ألغاز و معمى .[4]

من منظور مختلف، توسع بنفنيست في تحليل الطابع التداولي للإشاريات الشخصية ،من خلال فصول كتابه "مسائل في اللسانيات العامة"، و نخص بالذكر فصل "الإنسان في اللسان" l'Homme dans la langue" ، وما تفرع عنه من مباحث ك "طبيعة الضمائر " nature des pronomsla" و "الذاتية في اللسان "de la subjectivité dans le langage ففي مبحث "طبيعة الضمائر " مثلا توقف بنفنيست عند التمييز الذي تقيمه اللغة الفرنسية بين ثلاث أنواع من الضمائر هي ضمير المتكلم je و ضمير المخاطب tu وضمير الغائب il و يؤسس بنفنيست لعلاقة

[1] التداوليّة أصولها و اتجاهاتها، ص77-78

[2] مفتاح العلوم، السكاكي، ضبطه و كتب هوامشه و علّق عليه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط2، 1987م، ص116

[3] الكتاب، سيبويه، تحقيق و شرح عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م، 6/2

[4] التداولية أصولها و اتجاهاتها، ص78

وثيقة بين الضمائر و سياقات الكلام، مؤكدا أنها لا تنتمي لطبقة واحدة متجانسة. فضمير المتكلم و المخاطب لا يحيلان إلى واقعة ما، أو وضعيات موضوعية، و إنما إلى ملفوظ ذاتي و متفرد ، و معناه أن ضمير المتكلم واحد، لكنه حركي بإمكان أي متحدث أن يستعمله و يطبعه بسماته الخاصة ، و أن يحيل من خلاله إلى خطابه الخاص. كذلك الحال مع ضمير المخاطب الذي لا يحيل إلى فرد بعينه ، و إنما تتحدد دلالته من خلال السياق الكلامي .[1]

بالمقابل يلاحظ بنفنيست أن ضمير الغائب il ذو طبيعة موضوعية ، لأنه لا يحيل إلى واقعة كلامية معينة، كما أن المرجعيات في هذا النوع من الضمائر لا دلالة لها لأنها لا تقترن بسياق كلامي محدد . لذلك يدرج بنفنيست ضمير الغائب ضمن ما يطلق عليه اللاشخص non personne، و يستدل على ذلك من خلال استعماله عائدا مثال pierre est malade , il a la fiévre (بيير مريض، إنه محموم) و في بعض الأحيان للإحالة على وقائع خارجية مثال il pleut (تمطر).[2]

نستخلص مما سلف أن اللغة تمكن المتحدثين من عدة أشكال فارغة، يعمدون إليها كلما توخوا التعبير عن تجاربهم الحيوية. فضلا عن ذلك أضحت الضمائر مكونا لا محيد عنه لإضفاء بعد تداولي على استعمال اللغة، و هو بعد يثبت أن الضمائر قد تتحول الى وحدات معجمية لا معنى لها اذا عزلت عن مرجعيتها الإحالية، و يأتي هذا الإقرار متساوقا مع الاعتراف بأن الضمائر عبارة عن وحدات لا تشير الى شخص معين، كما أنها لا ترتبط بمعطى ما من معطيات التجربة الإنسانية، لأنها ليست في نهاية المطاف سوى علامات يتوسل بها المتكلمون لإضفاء بعد تداولي على خطابهم .[3]

[1] التداولية أصولها و اتجاهاتها، ص79

[2] المرجع نفسه، ص79

[3] المرجع نفسه، ص80

الإشاريات الزمانية: شغل الزمن حيزا مهما في دراسة الإشاريات، سواء تعلق الأمر بزمن الفعل او بظروف الزمان. و هو ما نلمسه بعمق في كتاب بنفنيست "مسائل في اللسانيات العامة "، و تخصيصا في مبحث "علاقات الزمان بالفعل الفرنسي" les relations de temps dans le verbe français إذ اتضح لبنفنيست أن دلالة الزمن لا تتحدد بزمن الفعل أو الظرف في حد ذاته ،و إنما بزمن التلفظ . معنى ذلك أننا عندما نعمد لظرف زمن مثل أمس، فان دلالته تتحدد بالزمن الذي انتج فيه الملفوظ ، أي أنه يدل على اليوم الذي سبق يوم إنتاج الملفوظ ، و بالمثل فإن غدا تدل على اليوم الذي يلي زمن الحديث. و من هذا المنظور يتضح أن الزمن بقدر ما يمثل عنصرا ملازما لكل لغة و حدث لغوي، بقدر ما تتصل دلالته بالخطاب و الاستعمال.[1]

الإشاريات المكانية : ما قيل عن الإشاريات الزمانية ينسحب أيضا على نظيرتها المكانية. إذ إنها لا تحمل دلالتها في ذاتها، بل إن معناها يتحدد بسياق التلفظ، فأن أقول "أنا جالس قرب المنزل " يظهر أن ظرف المكان "قرب المنزل " لا قيمة له إلا في علاقته بمكان التلفظ . كذلك إذا غيّر المتكلم مكانه، و ابتعد عن موضع جلوسه السابق، سيصبح ظرف المكان مجردا من معناه، لذلك فإن تحديد المرجعية المكانية تفرض على المخاطب مراعاة سياق إنتاج الخطاب .[2]

و الحديث عن الإشاريات الزمانية و المكانية يجرنا للوقوف عند أسماء الإشارة باعتبارها وحدات معجمية ذات طابع إحالي ، و هو ما نلمسه في تعريفاتها المختلفة ، فقد ذكر أبو حيان الأندلسي أن اسم الإشارة " هو ما وضع لمسمى و إشارة إليه ،و هو في القرب مفردا مذكرا "ذا" ثم "ذاك" ثم "ذلك " و "آلك" و "تلك"، وللمؤنثة "تي" و"تا" و"ته" و "ذي" و"ذه" ،و تكسر الهاء إن باختلاس و إشباع ، و"ذات" ثم "تيك" و "تَيْك" و"ذيك" (...) و أحسن ما قيل في حد اسم

[1] التداولية أصولها و اتجاهاتها، ص80-81

[2] المرجع نفسه، ص81

الإشارة : "اسم الإشارة هو الموضوع لمعين في حال الإشارة . ف " الموضوع لمعين" جنس يشمل المعارف، و "في حال الإشارة" فصل يخرج سائر المعارف و يخص اسم الإشارة."[1]

يستفاد من هذا التحديد أن اسم الإشارة يستعمل للدلالة على مشار إليه، سواء أكان شخصا أو شيئا يوجد بمعزل عن لفظه، لذلك تلازم أسماء الإشارة صفة الإبهام، و استخدامها يفرض أن يتصل بها ما يرفعه عنها.

و إن كان النحاة يتحدثون عن الإبهام الملازم لأسماء الإشارة ، فان اللسانيات التداولية فصلت في هذه الخاصية، حينما سلمت بأن ورودها في الخطابات، و استخداماتها يظل رهينا بمقاصد المتكلم، و بسياق الكلام. ومن ثم، فإن أسماء الإشارة لا تحيل بذاتها، بقدر ما تعتمد اعتمادا كليا على غيرها للانتقال من حالة الإبهام إلى حالة التعيين و التحديد.[2]

الإشاريات الاجتماعية: و هي "ألفاظ و تراكيب تشير إلى العلاقة الاجتماعية بين المتكلمين و المخاطبين من حيث هي علاقة رسمية أو علاقة ألفة و مودّة.

و العلاقة الرسمية يدخل فيها صيغ التبجيل في مخاطبة من هم أكبر منّا سنّا و مقاما من المتكلّم أنتم في اللغة العربية للمفرد المخاطب و نحن للمفرد المعظم لنفسه. و هي تشمل أيضا الألقاب مثل فخامة الرئيس، الإمام الأكبر، جلالة الملك، سموّ الأمير، فضيلة الشيخ، كما تشمل أيضا: السيّد، السيّدة، الآنسة. و يدخل فيها أيضا: حضرتك و سيادتك، و سعادتك، و جنابك، و قد يقتصر استعمال بعضها على النساء، مثل الهانم."[3]

---

[1] التذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، حققه حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ط1، 2002م، 181/3

[2] التداولية أصولها و اتجاهاتها، ص81-82

[3] آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص25

المحاضرة السابعة

متضمنات القول

ظهر مفهوم (الضمني) بوصفه نتيجة لقواعد التخاطب (مبدأ التعاون)[1]، و بما أنّ كل خطاب تواصلي يكون تصريحيا بشكل جزئي، و ضمنيّا بشكل جزئي أيضا على وفق درجة مراعاة تلك القواعد، فإنّ جزء من الدلالة ينشأ من معطيات ضمنية. وفي حال غياب هذا الضمني يمتنع التواصل. و لأهمية الضمني في تحقيق التواصل شدّد التداوليون على متضمنات القول. فقد "عمّق أوستن تأمّله لظاهرة الضمني عند فحصه مختلف الطرق التي يستلزم فيها إخبار صحّة إخبارات أخرى و ذلك بمناسبة تأمله (للإخفاقات) و (إحالات عدم النجاح)[2]. و مفهوم الضمني عنده على ثلاثة أنواع:

1-ما يؤدّي إليه، و منه علاقات الاستلزام و التناقض من وجهة نظر منطقية.

2-ما يفهم منه، الاستلزام الاعتقادي أو المصداقي.

3-ما يقتضيه، و منه استلزام الوجود.

و بوضوح أكثر عدّ سيرل الضمني شرطا لنجاح أي عمل قولي؛ لأنّ مقاصد المتكلمين تقع في صميم شروط النجاح التعاونية و في صميم القوة المتضمنة في القول.

و تأسيسا على ما تقدّم أصبح مفهوم متضمنات القول مفهوما تداوليا يتفرع إلى ثلاثة فروع إجرائية، يمثل كل فرع منها أداة و آلية تحليلية معنية برصد الظواهر اللغوية المتعلقة بجوانب من المعنى ضمنيّة و خفيّة، تحكمها ظروف الخطاب العامة (السياق بمفهومه العام)، و هي:[3]

1-الإفتراضات المسبقة

2-الأقوال المضمرة.

---

[1] ينظر النظرية القصدية في المعنى عند جرايس، صلاح إسماعيل، حوليات الآداب و العلوم الاجتماعية، عدد25، 2005م، ص87

[2] التداولية من أوستن إلى غوفمان، ص145

[3] ينظر التداوليّة عند العلماء العرب، ص 30-33

3-الاستلزامات الحوارية.

1-الافتراض المسبق: Présupposition

لقد أصبح الخطاب على وفق مقولات التداولية الحامل اللغوي لمقاصد المتكلم موجها إلى المتلقي، و بما أنّ الخطاب "يولد في سياق تخاطبي و بلغة مشتركة، فهو يقوم على افتراضات مسبقة"[1]. و قد يتسع مفهوم الافتراض المسبق ليشمل المعلومات العامة، و سياق الحال، و العرف الاجتماعي، و العهد بين المتخاطبين، الذي يجعل المتلقي يفهم مراد المتكلم. لذلك يصنّف أوريكيوني في خانة الافتراضات كل المعلومات التي، و إن لم تكن مقررة جهرا(...) إلاّ أنّها تنتج تلقائيا من صياغة القول التي تكون مدونة فيه بشكل جوهري، بغضّ النظر عن خصوصية النطاق التعبيري الأدائي. الأمر الذي يسوغ عدّ الافتراض المسبق الحامل السياقي العام الذي يحتضن التخاطب[2].

أمّا مصطلح "الافتراضات المسبقة" فيظهر أنّه كان من وضع الفيلسوف الألماني غوتلوب فريجة، و هو وسيلة تقدمها اللغة من أجل الاستجابة للحاجة المستترة التي يشعر بها المتحدثون في عدد كبير من المواقف[3]. فعندما يستعمل متكلم لفظا إشاريا مثل (هنا) في قوله: أريد أن أعمل هنا" في ظروف عادية، فإنّه يتعامل مع افتراض مسبق هو أنّ المخاطب يعلم المكان الذي يقصده[4].

و يشكّل الافتراض المسبق بالنسبة لأوزوالد ديكرو فعلا لغويا نوعيا؛ "إنّه فعل كما التأكيد و الاستفهام و الأمر، لأنّه يعدّل (يغيّر) العلاقات البيذاتية للمتخاطبين، و يخلق واجبات، و يؤسس حقوقا و واجبات، و يوزع أدوارا"[5].

---

[1] التداولية دراسة في المنهج و محاولة في التصنيف، وائل حمدوش، مقال منشور وقفية الأمير غازي للفكر القرآني،، ص4

[2] التداولية دراسة في المنهج و محاولة في التصنيف، ص4

[3] الملفوظية، 118

[4] ينظر معرفة اللغة، جورج يول، ترجمة محمود فرّاج، دار الوفاء، ط1، الإسكندرية، 1998م، ص137

[5] الملفوظية، ص108

و يعرّفه "ستالناكر" إذ يقول: "إنّ عمليات الافتراض هي ما يعتبره المتكلم أرضية مشتركة مسلما بها لدى كل الأطراف المحادثة""[1] ، وبهذا يعتبر الخلفية التواصلية الضرورية المحققة لنجاح العملية التخاطبية، والمتكلم يؤسس كلامه مع المتلقي على هذا الأساس، بحيث يجدر بالمتلقي أن يكون له افتراض مسبق لما يقصده المتكلم، وذلك يرتكز على المكانة لكل من المتلقي والمتكلم، فمثلا يقول له: افتح النافذة، بحيث يكون له افتراض أن النافذة مغلوقة.

و قد ميّز الباحثون بين نوعين من الافتراضات المسبقة، و هما: الافتراض المسبق المنطقي أو الدلالي، و يكون مشروطا بالصدق بين قضيتين، و الافتراض المشبق التداولي الذي لا يكون مشروطا بالصدق بين قضيتين.

ترى التداولية أنّ الافتراضات المسبقة ذات أهمية قصوى في عملية التواصل والإبلاغ حيث تم الاعتراف بدورها منذ زمن طويل، ولا يمكن تعليم الطفل معلومة إلا بافتراض مسبق يتم الانطلاق منه والبناء عليه، فمظاهر التواصل السيء سببها الأصلي المشترك هو ضعف الافتراضات المسبقة.[2] ولكن حتى يتمكن السامع من الوصول إلى الافتراض لابدّ أن تكون هناك صحة في كلام الملقي، فمثلا يقول له: أقلع زيدٌ عن التدخين، لكن زيد ليس مدخنا في الأصل فكيف يقلع عنه وبالتالي فهناك مغالطة، وهنا يتغير الحديث ولا يكون هناك افتراض.

2-الأقوال المضمرة:

وهي النمط الثاني من متضمنات القول وهي ترتبط بوضعية الخطاب ومقامه على عكس الافتراض المسبق الذي يؤسس على معطيات لغوية، وهو وليد السياق الكلامي، نجد "أوركيوني" تقول حول مضمرات القول: "القول المضمر هو كتلة من المعلومات التي يمكن للخطاب أن يحتويها، ولكن

[1] تحليل الخطاب، ص 37.

[2] ينظر التداولية عند العلماء العرب، ص 32.

تحقيقها في الواقع يبقى رهن خصوصيات سياق الحديث"[1]. فكمثال عن هذه الأخيرة قول: "إنّ الثلج يتساقط" فنلاحظ أنه عند سماع هذه الجملة يتبادر لنا أن القول بالثلج يتساقط فيه دعوة إلى:

- المكوث في البيت.

- الانتظار حتى يتقوف تساقط الثلج.

- ارتداء المعطف لعدم الإحساس بالبرد عند الخروج.

وبهذا نستنتج أنّ القول المضمر هو الخفي الذي يتوقعه السّامع عند مخاطبة المتكلم له، وتكون عنده قائمة التأويلات مفتوحة مع تعدّد السياقات والطبقات المقامية التي ينجز ضمنها الخطاب. عند كل عملية من عمليات التبليغ، ينطلق الأطراف (المتخاطبون) من معطيات أساسية معترف بها و معروفة .وهذه الافتراضات المسبقة لايصرح بها المتكلمون، وهي تشكل خلفية التبليغ الضرورية لنجاح العمل(التبليغية) .وهي محتواة في القول سواء تلفظ بهذا القول إثباتا أو نفيا.[2]

.

[1] فعل القول من الذاتية في اللغة، أوريكيوني، ترجمة مُحَّد نظيف، المغرب، الدار البيضاء، أفريقيا الشرق، 2007، ص 45.

[2] مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص34.

المحاضرة الثامنة

الاستلزام الحواري

إن الدرس التداولي- كما هو معروف- متنوع المصادر، إذ لكل جانب من جوانبه حقل انبثق منه. فالاستلزام الحواري مثلا ظهر من نطاق ما يعرف بالفلسفة التحليلية وتحديدا فلسفة اللغة العادية التي أولت اهتماما بالغا باللغة أثناء الاستخدام التواصلي.

وبما أن الحوار يعد الركيزة الأولى في أي عملية تواصلية فقد لقي عناية كبيرة من طرف الدارسين، الأمر الذي أدى ببول جرايس إلى الاهتمام به خلال تأسيسه لنظريته المعروفة ب"الاستلزام الحواري" القائم على مبادئ وقواعد تنظم سير العملية التخاطبية.

أوّلا: تعريف الاستلزام الحواري:CONVERSATIONAL IMPLICATURE

يعد الاستلزام الحواري من أهم الجوانب التداولية التي اهتمت بتحليل الخطاب، حيث ترى بشرى البستاني بأنه "يولي قصدية المتكلم أو ما يسمى بالدلالة غير الطبيعية اهتماما كبيرا "[1] .

فالاستلزام يهتم بما يريده المتكلم أو يسعى إلى تحقيقه من خلال العملية التواصلية، ترجع نشأة البحث فيه إلى المحاضرات التي دعا بول غرايس إلى إلقائها في جامعة هارفارد سنة 1967م،قدم من خلالها تصوره بإيجاز لهذا الجانب من الدرس، والأسس المنهجية التي يقوم عليها. طبعت أجزاء مختصرة منها سنة 1975م في بحث بعنوان "المنطق و الحوار "[2].

لقد كانت نقطة البدء عند جرايس هي "أن الناس في حواراتهم قد يقولون ما يقصدون، و قد يقصدون أكثر مما يقولون، و قد يقصدون عكس ما يقولون، "فجعل كل همه إيضاح الاختلاف بين ما يقال و ما يقصد.

[1] التداولية في البحث اللغوي و النقدي، ص86.

[2] ينظر آفاق جديدة في البحث اللساني المعاصر، ص32.

فما يقال: هو ما تعنيه الكلمات و العبارات بقيمها اللفظية.

و ما يقصد هو ما يريد المتكلم أن يبلغه السامع على نحو غير مباشر اعتمادا على أن السامع قادر على أن يصل إلى مراد المتكلم بما يتاح له من أعراف الاستعمال ووسائل الاستدلال، فأراد أن يقيم معبرا بين ما يحمله القول من معنى صريح وما يحمله من معنى متضمن فنشأت عنده فكرة الاستلزام."[1]

يمثل الاستلزام الحواري واحدا من أهمّ عناصر الجهاز المصطلحي المفاهيمي للتداولية ، لأنه يولي قصدية المتكلّم أوما يسمّى بالدّلالة غير الطبيعية اهتماما كبيرا.

ثانيا: أنواعه: قسم جرايس الاستلزام إلى نوعين :استلزام عرفي و استلزام حواري[2]:

الاستلزام العرفي implicature conventionel : قائم على ما تعارف عليه أصحاب اللغة من استلزام بعض الألفاظ دلالات بعينها لا تنفك عنها مهما اختلفت بها السياقات و تغيرت التراكيب مثلا في الإنجليزية but ونظيرتها في اللغة العربية "لكن" فهي تستلزم دائما أن يكون ما بعدها مخالفا لما يتوقعه السامع مثلا: My friend is poor , but honest و مثله في العربية :زيد غني لكنه بخيل.

أما الاستلزام الحواريconversational implicature : فهو متغير دائما بتغير السياقات التي يرد فيها. ، ويُعدُّ الحوار الحقل الفعّال والمباشر للتفاعل اللّغوي ، والذي يكشف عن البعد الاستعمالي في تحقيق قصد المتحاورين ، لذا فالاستلزام الحواري لا يمكن تحديده أو استيعابه إلا من خلال تفعيل سياقات التلفّظ وإدراكها ، فالمعنى متضمّن في سياقات الوحدات االكلاميّة ، ومنه يمكن القول إنّ

[1] آفاق جديدة في البحث اللساني المعاصر، ص32-33

[2] المرجع نفسه، ص33

الاستلزام الحواري لا يختلف كثيرا عن متضمّنات القول ، ولإيضاح ظاهرة الاستلزام الحواري ، نعرض الحوار الآتي بين المعلّم والمتعلّم:

ـ المعلّم: هل تستطيع قراءة هذا النّص؟

ـ المتعلّم: هناك نصّ آخر ، وهو قصّة جميلة.

فالملاحظ هنا أن الحُمولة الدّلالية تحمل معنَيَين اثنينِ في الوقت نفسه: معنىً حرفي هو إظهار اهتمام المتعلّم للنصّ الآخر (القصّة) ، ومعنىً آخر مستلزَم يُدْرَكُ من مقام الكلام ، وهو أنّ المتعلّم لا يرغب في قراءة النّص المقترح من طرف المعلّم نظرا لعدم قدرته على قراءته ، أو عدم إثارة اهتمامه (وهنا إجابة بالنفي) ، والمعلّم من المفروض أنَه فُهِم هذا من خلال السّياق.

ومن منطلق الاستلزام الحواري الخاصّ فقد كان ما يشغَلُ بَالَ جرايس هو كيف يكون ممكنا أن يقول المتكلّم شيئا ويعني شيئًا آخر؟ ولحلّ هاته الإشكالية وتوضيحها اقترح جرايس نظرية مفادها أنّ التّواصل الكلامي (الحوار) محكومٌ بقواعد عامّة هي قواعد المحادثة والتي ينضوي تحتها مبدأ عامّ هو مبدأ التعاون ـ ومعناه أن يتعاون المتخاطبون ـ المتكلّم والمخاطب ـ في تحقيق الهدف من حديثهما، ومن ذلك يتحقق التّفاهم بينهم بطريقة منطقية (الاستدلال)[1].

ثالثا: مبادئه: وجد جرايس حلا للانشغالات التي طرحها في ما أسماه "مبدأ التعاون بين المتكلم و المخاطب" و هو مبدأ حواري عام يرتب عملية التأويل أثناء خروج العبارة عن معناها الحرفي الذي يؤدي إلى ظهور استلزامات مقامية، قال عنها جرايس أنها تحدث عندما يتم خرق قاعدة من القواعد التي تندرج ضمن مبدأ التعاون .وينقسم إلى أربعة مبادئ فرعية هي:[2]

[1] مباحث المنهج التّداولي ودورها في تحليل الخطاب، ـ ص 8.

[2] آفاق جديدة في البحث اللساني المعاصر، ص 33-34

- مبدأ الكم: أي اجعل إسهامك في الحوار بالقدر المطلوب من دون أن تزيد عليه أو تنقص منه .
- مبدأ الكيف: لا تقل ما تعتقد أنه غير صحيح، و لا تقل ما ليس عندك دليل عليه.
- مبدأ الطريقة: كن واضحا و محددا: فتجنب الغموض، و تجنب اللبس، و أوجز، و رتب كلامك.
- مبدأ المناسبة: اجعل كلامك ذا علاقة مناسبة بالموضوع.

و مثالنا على ذلك حوار بين زوج وزوجته:

الزوج: أين مفاتيح السيارة؟

الزوجة: على المائدة.

الظاهر هنا أن مبدأ التعاون و المبادئ الحوارية التي يتفرع إليها متحققة فلقد أجابت الزوجة إجابة واضحة (الطريقة)، و كانت صادقة(الكيف) و استخدمت القدر المطلوب من الكلمات دون تزيّد (الكم)و أجابت إجابة ذات صلة وثيقة بسؤال زوجها(المناسبة). و ذلك لم يتولد عن قولها أي استلزام، لأنّها قالت ما تقصد.

و على هذا الأساس نشأت فكرة الاستلزام الحواري عند جرايس أي حتى يتسنى للحوار أن يستمر بين الطرفين يجب أن يتوفر مبدأ التعاون و إلا لن يستمر التواصل.

وينهض مبدأ التّعاون على أربع مسلّمات:[1]

[1] التداوليّة عند العلماء العرب، ص 33-34

1 . مسلّمة القَدر quantité: وتخصّ قدر "كميّة" الأخبار التي يجب أن تلتزم به المبادرة الكلاميّة، وتتفرّع إلى مقولتين:

أ . اجعل مشاركتك تفيد القدر المطلوب من الإخبار.

ب . لا تجعل مشاركتك تفيد أكثر ممّا هو مطلوب.

2 ـ مسلّمة الكيف qualité: ونصّها " لا تقل ما تعتقد أنّه كاذب ، ولا تقل ما لا تستطيع البرهنة على صدقه".

3 ـ مسلّمة الملاءمة pertinence: وهي عبارة عن قاعدة واحدة " لتكن مشاركتك ملائمة"

4 ـ مسلّمة الجهة modalité: التي تنصّ على الوضوح في الكلام وتتفرّع إلى ثلاث قواعد فرعيّة:

أ/ ابتعد عن اللّبس ، ب/ تحرّ الإيجاز ، ت/ تحرّ الترتيب.

أنواع معاني العبارات: رأى جرايس أن الحمولة الدلالية للعبارة تنقسم إلى معان صريحة ظاهرة، ومعان ضمنية تفهم دلالتها من خلال السياق الذي وردت فيه:[1]

1-المعاني الصريحة: هي المدلول عليها بصيغة الجملة ذاتها، وتشمل ما يلي:

أ- المحتوى القضوي: وهو مجموع معاني مفردات الجملة مضموم بعضها إلى بعض في علاقة إسناد.

ب- القوة الإنجازية الحرفية: وهي القوة الدلالية المؤشر لها بأدوات تصبغ الجملة بصبغة أسلوبية ما: كالاستفهام، والأمر، والنهي، والتوكيد، و النداء، و الإثبات و النفي ...

2-المعاني الضمنية: هي المعاني التي لا تدل عليها صيغة الجملة بالضرورة، ولكن للسياق دخلا في تحديدها والتوجيه إليها، وتشمل ما يلي :

[1] التداولية عند العلماء العرب، ص 35.

أ-معاني عرفية: وهي الدلالات التي ترتبط بالجملة ارتباطا أصيلا، وتلازم الجملة ملازمة في مقام معين مثل: معنى الاقتضاء.

ب- معاني حوارية: وهي التي تتولد طبقا للمقامات التي تنجز فيها الجملة مثل: الدلالة الاستلزامية.

ومن أجل إيضاح هذا التصور نقترح المثال الآتي: هل الى مرد من سبيل؟

-المحتوى القضوي: الرجوع إلى الحياة الدنيا مرة أخرى بعد الموت .

-القوة الإنجازية الحرفية: والمؤشر لها بالأداة "هل" فهي استفهام، وينتج معناها الصريح من ضم محتواها القضوي إلى قوتها الإنجازية الحرفية .

أما المعنى الضمني فيتألف من معنيين جزئيين هما:

-معنى عرفي: أي اقتضاء حالهم الرجوع إلى حياة الدنيا.

- معنى حواري استلزامي: وهو تمني المتكلمين من المخاطب "الله تعالى"أن يردهم إلى الدنيا.

رابعا: خصائصه: الاستلزام الحواري عند جرايس يتميّز عن غيره من أنواع الاستلزام الأخرى بالخواص التالية:[1]

1- الاستلزام ممكن إلغاءه: ويحدث ذلك بإضافة المتكلم قولا يسد الطريق أمام المخاطب أثناء دخوله في عملية التأويل، للوقوف على المعاني الضمنية، فيحول دونها مثلا: إذا قالت قارئة لكاتب، لم أقرأ كل كتبك يستلزم أنها قرأت البعض فقط، لكن إذا تم تعقيب كلامها بقولها: الحق أني لم أقرأ أي كتاب منها، فهذا الرد إلغاء لأي استلزام.

[1] ينظر آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص38-39

2-الاستلزام لا يقبل الانفصال عن المحتوى الدلالي، لأنه متصل به، ولا يتغير باستبدال المفردات أو العبارات، ويتضح ذلك من خلال المثال الآتي :"لا أريدك أن تتسللي إلى غرفتي على هذا النحو ."أنا لا أتسلل، ولكن أمشي على أطراف أصابعي خشية أن أحدث ضوضاء .فعدم الرضا على هذا السلوك لا يزال قائما، وهو ما يستلزمه رغم تغير الصياغة في القول الثاني، وهذا ما يجعل الاستلزام التخاطبي متميزا عن غيره من الاستدلال المنطقي كالافتراض المسبق.

3-الاستلزام متغير، الاستلزام الواحد يمكن أن يؤدي إلى استلزامات أخرى، لأنه متغير حسب اختلاف السياق مثلا: " لو قلت لشخص أدرس جيدا"، فهذا يستلزم مجموعة من الدلالات: فقد يكون طلبا ليتعمق في فكرة ما، وقد يكون توبيخا لفعل لا ترضاه كالإهمال، وقد يكون نصيحة لأنها تنفعه مستقبلا. وهكذا فالاستلزام متغير من وضع لآخر.

4-الاستلزام يمكن تقديره: بمعنى أن المخاطب عليه القيام بخطوات محروسة تمكنه من الوصول إلى ما يستلزمه الكلام .من خلال ما سبق فإن الخطاب ينطلق من أجل تحقيق هدف معين، بإتباع إستراتيجية خطابية تبدأ من مرحلة تحليل السياق بما فيها التأويل الذهني واختيار العلامات اللغوية المناسبة له.

المحاضرة التاسعة

القصدية

أولا: مفهوم القصدية:

أ. لغة : ارتبطت دلالة الجدر "ق ،ص، د" في معاجم اللغة بمعنى الدلالة على المعنى و تأديته ، فقد جاء لفظ "قصد" كأهم المرادفات للفظ "المعنى"، حيث قال ابن منظور في لسان العرب: " لا يقال عنيت بحاجتك إلا على معنى قصدتها، من قولك عنيت الشيء أعنيه إذا كنت قاصدًا له وعنيت بالقول كذا : أردت." [1] وذكر الزمخشري في أساس البلاغة "عنيت بكلامي كذا : أي أردته وقصدته ومنه المعنى."[2] و القصدية لغة هي: مصدر صناعي من "قصد" و القصد لغة يعني إصابة الهدف.

و ورد في معجم اللغة العربية المعاصر: "قصد الشيء: عناه (...) و القصدية صفة لمواقف نفسية موجهة، مكيفة وفق مستقبل قريب أو مباشر، و قيل هي تحضير فعل أو حالة ضميرية بقصد أو عن عمد."[3]

ب- اصطلاحا: تعددت مفاهيم القصدية بتعدد العلوم، "فالقصدية في الفلسفة هي اتجاه الذهن نحو موضوع معين، وإدراكه له ويسمى القصد الأول، وتفكيره قيد هذا الإدراك يسمى القصد الثاني، و القصدية عند علماء الفينومينولوجيا هي مبدأ كل معرفة، وتعني أن المعنى يتكون من خلال الفهم الذاتي و الشعور القصدي الآني بإزائه"[4]، كما يتصل القصد بالعمل الإرادي من حيث العزم على

[1] لسان العرب، ص106

[2] أساس البلاغة، ص80.

[3] معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب القاهرة، ط1، 2008م، 1819/3-1820.

[4] الفينيمينولوجيا عند هيرسل، رافع سامح، دار شؤون الثقافية العامة. بغداد، ط1، ص134

القيام به وتحديد هدفه، فالقصدية صفة لمواقف نفسية موجهة، مكيفة وفق مستقبل قريب أو مباشر، وقيل هي تحضير فعل أو حالة ضميرية بقصد أو عن عمد.[1]

ولكن لا يمكن أن تكون كل الحالات العقلية و الأحداث قصدية فمثلا (الاعتقاد و الخوف و الأمل والرغبة هي حالات قصدية ، أما العصبية و الابتهاج و القلق العشوائي ليست كذلك) .فلا يمكننا القول عن الحالة العقلية أنها ذات قصدية إلا إن كانت حول شيء ما، أو موجهة نحو شيء ما، أو تمثل شيئا ما. فعلى سبيل المثال: "الرغبة قصدية " بمعنى أنها تقوم أساسا على قصد معين يتمثل في أن الشخص يريد تحقيق رغبته في فعل شيء ما فمثلا : [إذا قصدت أن أعد الغداء لنفسي فمن الطبيعي التفكير في أنني أمثل هذا لنفسي: أي أن القصد يعد حالة تمثيلية ومن ثم قصدية]

فالقصدية عند التداوليين مفهوم واسع وهي تمثل "جميع الأشكال المختلفة التي يمكن أن يتوجه بها العقل أو يتعلق نحو الأشياء أو الحالات الفعلية في العالم"[2].

وقد قامت هذه النّظرية على المقصدية، وجاءت نتيجةً حتميةً بعدما أُعطي الاعتبار في مرحلتين متتاليتين للمتكلّم ومقاصده، ثمّ للنصّ خالصاً، يقول الباحث " حميد لحمداني " مفسّراً هذا التحوّل المعرفي في قضية التّأويل: " إنّ مسار تأويل الخطاب الأدبي و تلقّيه لا يمكن فصله عن مسارات تأويل مجالاتٍ أخرى من النّتاج الفكري: النصّ الفلسفي، النصّ الدّيني، النصّ الصّوفي، الأحلام. هناك مرحلة كانت في الواقع ضدّ التّأويل، وهي مرحلة سادت فيها القصدية، وكلّ ما له علاقة بسلطة الكلام الفردي أو بالفكر المطلق؛ إمّا أن ترفض التّأويل أو أن تُوقفه في نقطةٍ حرجةٍ لا يجوز تخطّيها. هناك مرحلة الموضوعية، التي تهمل الذّات والمقصدية، وعلى إثر ذلك يُهمل (التّأويل) لصالح المعاينة وإدراك القوانين، وهذه الموضوعية إمّا أن تكون متعلّقةً بالنصّ، أو بالنصّ ذاته لكن في إطار سياقه

[1] القصدية والمقبولية بين التراث النقدي والدرس اللساني الحديث، ميلود مصطفى عاشور و أياد نجيب عبد الله، مجلة جامعة المدينة العالمية/مجمع /عدد17يوليو،2016، ص250

[2] كيف يعمل العقل، القصدية، جون سيرل، ترجمة سعيد الغانمي، مجلة العلوم الإنسانية، كلية الآداب جامعة البحرين، 2006، عدد 12، ص 371.

التّاريخي والاجتماعي. المرحلة الثّالثة أعادت الاعتبار لقضية التّأويل من خلال الاهتمام بالمؤوّل، ذلك أنّه في المرحلة الأولى كانت سلطة صاحب النصّ شبه مطلقة، وفي المرحلة الثّانية تمّ تهميش صاحب النصّ أو ألغي تماماً، ولم يُلْتَفَت إلى المؤوّل لصالح موضوعية (حرفية). لكن في هذه المرحلة الأخيرة أُعطي الاعتبار للقارئ ولتأويلاته."[1]

فإذا كانت المرحلة الأولى نابعةٌ من صميم الفلسفة المثالية، والثّانية من الفلسفة البنيوية، فإنّ المرحلة الثّالثة نابعة من صميم الفلسفة التّحليلية التي غيّرت المسار الأساس من المعرفة إلى النصّ. وإذا " كان فلاسفة الوضعية المنطقية قد رأوا أنّ الوظيفة الأساسية للّغة هي التّسمية أو الوصف، ومن ثَمَّ راحوا يبحثون عن قواعد التّطبيق أو قواعد التّركيب، فإنّ فلاسفة أكسفورد قد ذهبوا إلى وجود استعمالاتٍ متباينةٍ منوّعة للّغة، وبالتّالي راحوا يبحثون عن قواعد الاستعمال؛ أي القواعد التي تحكم استعمال هذه العبارة أو تلك تحت هذا الظّرف المعيّن أو ذاك... "

المبحث الثاني : أنواع القصدية :

لقد ذكر "آن روبول " و "جاك موشلار" نوعين من المقاصد إنطلاقا من التقسيم الذي قام به سبربر و ويلسن :

أولا: المقصد الاخباري : أي "ما يقصد إليه القائل من حمل لمخاطبه على معرفة معلومة معينة،"[2] فكل كلام يحمل في الغالب خبرا "مضمونا" وهذ الخبر سواء توحد أو تعدد إنما يأتي ليبين عن موقف خاص من قضية فيكون بذلك مفيدا لأمر قد يعرفه المخاطب تذكيرا وتنبيها، أو يجهله فيكون تعريفا

[1] التّحليل اللّغوي عند مدرسة أكسفورد، ص58.

[2] التداوليّة – عالم جديد في التواصل–، ص79

و تبصيرا ، ويقول الجاحظ: "لاخير في كلام لا يدل على معناك ، ولا يشير إلى مغزاك، وإلى العمود الذي إليه قصدت، و الغرض الذي إليه نزعت "[1]

فأقوال المتكلم أو الكاتب تحمل في طياتها خبرا يراد به تبيان موقف أو إفادة المتلقي بأمر ما ، وعليه فالقصد الإخباري يتعلق بمعاني الكلام ، وينقسم المقصد الإخباري إلى قسمين : وهذا التقسيم مرده إلى كون الخطاب يتكون من مجموع أقوال لا قول واحد:[2]

أ–المقصد الموضعي: وهو مقصد متصل بالقول، متعلق بجزء من الخطاب ويعبر عن مغزى هذا الجزء فحسب، وبمجرد تغير السياق يمكن أن يتغير المقصد فهي تتعلق بعبارة أو جزء من الكلام ولا تمثل المغزى العام من الخطاب الكلي.

ب–المقصد الإجمالي: وهو مقصد متصل بالخطاب، و هو أعم من سابقه لأنه يعبر عن الهدف الأساسي و الكلي من الخطاب برمته وما يسعى الكاتب أو المتحدث إلى إفهامه أساسا للمتلقي.

ملاحظة: تؤدي المقاصد الموضوعية دورا تأويليا لما يلي من الخطاب حيث إنه "استنادا إلى ما قاله لنا القائل (مقاصد موضعية) نصوغ فرضيات حول ما يريد أو يقوله و نتوقع (و التوقع قد يصح أو لا يصح) ما سيقوله لنا وتحصل مثل هده العمليات عندما نتم جملة شخص ما أو تستبق خطابه.."[3].

مثال على هذه الأنواع من المقاصد: مترشح للانتخابات الرئاسية في حملته يقوم بإلقاء خطاب القصد منه إقناع الشعب بالانتخاب عليه. وهذا ما يسمى بالمقصد الإجمالي. و في خضم خطابه يتحدث عن برنامج موضوع معين يخص فئة معينة مثلا الشباب. (وهذا ما يسمى بالمقصد الموضعي)

---

[1] البيان و التبيين، أبو عثمان عمرو بن الجاحظ، تحقيق وشرح عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط7، 1418هـ / 1998م، ص115/1

[2] ينظر التداوليّة – عالم جديد في التواصل–، ص216.

[3] التداوليّة – عالم جديد في التواصل–، ص 217

ثانيا : المقصد التواصلي : أي "ما يقصد إليه القائل من حمل لمخاطبه على معرفة مقصده الإخباري"[1] ، ويراد هنا الإفهام و التفاهم بين المخاطب و المتلقي، ويتمحور هذا النوع حول مفهوم التواصل بين طرفي الخطاب الذي يشترط فيهما الوعي و الإدراك، فلابد من توفر عنصر التفاعل بين المرسل و المتلقي لتثبيت جسر التواصل و تمكن المتلقي من استيعاب قصد الكاتب و الاستجابة له و بالتالي هذا النوع من المقاصد هو قصد تأثيري.

مثال ذلك: كأن يقوم المترشح بمقابلة تلفزيونية ويشرح برنامجه بالتفصيل وذلك بالتواصل المباشر مع الصحفي وطرح الأسئلة و الإجابة عليها ليكون هناك تفاعل .

[1] التداوليّة – عالم جديد في التواصل–، ص79

المحاضرة العاشرة

التداولية و النظرية السياقية

أوّلا: مفهوم السياق:

أ–لغة: لمعرفة السياق لغة لابدّ علينا أن نعود إلى المعاجم. يقول ابن منظور في معجم لسان العرب(ت714هـ) في مادة "سوق": "السوق معروف، ساق الإبل و غيرها يسوقها سوقا و سياقا، وهو سائق و سوّاق، و انساقت الإبل وتساوقت تساوقا إذ تتابعت، و ساق إليها الصداق و المهر سياقا و أساقه..."[1]

وجاء في أساس البلاغة للزمخشري (ت538هـ) في مادة سوق ، يقول : " و من المجاز ساق الله إليه خيرا و ساق إليه المهر ، و ساقت الريح السحاب و المحتضر يسوق سياقا و هو يسوق الحديث أحسن سياقه ، و إليك سياق الحديث" . [2]

و حامل هذه المعاني اللغوية التي ذكرت لهذه المادة هو التتابع و السير و الانتظام هذا فيما يخص معجم لسان العرب ، و في أساس البلاغة للزمخشري جاءت المادة اللغوية لسوق بمعنى ربط السياق بالحديث في استعماله المجازي .

ب–اصطلاحا: يتكّون مصطلح السياق Context من السابقة اللاتينية Con بمعنى مع Textus اللاتينية أيضا تعني النص.

يعرف إبراهيم فتحي السياق في معجم المصطلحات الأدبية على أنّه "بيئة الكلام و محيطه و قرائنه، و هو بناء كامل من فقرات مترابطة في علاقته بأي جزء من أجزائه أو تلك الأجزاء التي تسبق أو تتلو مباشرة فقرة أو كلمة معيّنة ... و كثيرا ما يغير المحيط الذي توجد فيه العبارة من المعنى الذي كان يبدو

[1] لسان العرب، ص166

[2] أساس البلاغة ، 1/ 484

واضحا في العبارة ذاتها أو يوسّعه أو يعدّله. و هناك فقرات في الكثير من الروائع الأدبية تبدو بذاتها قاسية أو بديئة و لكنها تصبح ذات معان مختلفة إذ أخذت في سياقها."[1]

لقد قصر صاحب معجم المصطلحات الأدبية ترجمة المصطلح في القرينة الحالية دون الالتفات إلى المستويات السياقية الأخرى ، و بذلك ينحصر عنده في السياق الخارجي.

و يعرف السياق أيضا بأنه "مجموع النصوص التي تسبق أو تواكب وحدة معينة و تتعلق بها الدلالة حيث يمكن له أن يكون صريحا أو لسانيا. و يمكن أن يكون ضمنيا و يتميز في هذه الحالة بأنّه سياق خارجي لساني أو مقامي." [2]. أما عبد الرحمن الراجحي فذهب إلى أنه " مجموع الظروف التي تحيط بالكلام " [3]

يمكننا أن نستخلص من جملة التعريفات و المفاهيم المتناثرة أن السياق لا يقف عند حدّ معين يمكن تحديده فيه؛ فسياق النمط اللغوي و النص يعدّ نمطا داخلا في سياق أكبر، و هذا السياق الكبير نفسه يعد سياقا للوحدات الأصغر (الجمل و التراكيب) التي وردت فيه، و الجملة سياق للكلمة المفردة التي وردت فيها، إذ تتحدد بهذه الجملة دلالة الكلمة المفردة و الكلمة المفردة سياق للحروف و الأصوات.

ثانيا: مفهوم النظرية السياقية:

يحيل الكثير من الباحثين على أنّ فكرة السّياق تُعزى إلى لغويي القرن التّاسع عشر، وخاصّةً الباحث اللّغوي فيجنر Wegner، حيث قرّر " أنّ السّياق هو الأساس أو المحيط الذي تعتمد عليه

[1] معجم المصطلحات الأدبية ، ابراهيم فتحي، العاضدية العالمية للطباعة و النشر تونس 1986، ص 201-202

[2] السياق و النص الشعري من البنية إلى القراءة ، علي ايت أوشان دار النجاح الجديدة الدار البيضاء ، ط 1،سنة 2000 ، ص 31- 32

[3] نظرية السياق بين القدماء و المحدثين، دراسة نحوية دلالية، عبد النعيم خليل، دار الوفاء، ط1 سنة 2007م ص 82

الحقيقة في توضيحها و فهمها، وأنّه لا يتضمّن عند الاتّصال اللّغوي الكلمات فقط، بل الصّلات والظّروف المحيطة والحقائق السّابقة "[1].

وهناك من يردّها إلى ظهور الفلسفة التّحليلية التي تأسّست حديثاً على يد فريجيه Frege، من خلال " أهمّ التّحليلات التي أجراها على العبارات اللّغوية وعلى القضايا، ومنها تمييزه بين مقولتين لغويتين تتباينان مفهومياً ووظيفياً، وهما: اسم العلم والاسم المحمول، وهما عماد القضية الحملية "[2].

وقد أكّد باحثون أيضاً أنّ النّظرية تُعزى إلى نظرية فلسفة اللّغة العادية، للنّمساوي فيتغنشتاين Wittgenstein.

و قد ارتبطت النّظرية السّياقية contextual theory باللّساني البريطاني فيرث Firth"الذي وضع تأكيداً كبيراً على الوظيفة الاجتماعية للّغة... ومعنى الكلمة عند أصحاب هذه النّظرية هو (استعمالها في اللّغة). "[3]

كما ارتبط مصطلح "المعنى السّياقي" مع مصطلح "المقام"، يقول أحد الباحثين موضّحاً المصطلح الأوّل: " نقصد بالمعنى السّياقي ما يوضّحه سياق الحال، وأنا أستعمل سياق الحال بالمعنى الفنيّ الذي استعمله أستاذنا فيرث وقد كان يأخذ في الاعتبار الأقوال والأشخاص والأفعال... "[4]، والمعنى المقامي: "معنىً يُفهم من الموقف الخارجي الذي قيل فيه الخطاب أو من القرائن الخارجية التي تصحب اللّفظ من الموقف الاجتماعي الذي قيل فيه النصّ، فالمقام، هو العالم الخارجي الذي أُنتج فيه النصّ، و يدخل في تحديد دلالته والمراد به، فقد نعجز عن فهم المراد إذا اجتُثّ النصّ من سياقه الخارجي، وسوء التّفسير من عدم النّظر في القرائن الخارجية، مثل: المكان والزّمان، والأفراد المشاركين في الحدث، والمناسبة التي قيل فيها، وقناة التّواصل، وقد أعطى علماء المسلمين سياق المقام (السّياق الخارجي)

[1] التّداولية عند العلماء العرب، ص18.

[2] القراءة وتوليد الدّلالة، حميد لحمداني، المركز الثّقافي العربي، ط1، 2003، ص80.

[3] علم الدّلالة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط5، 1998م، ص68.

[4] المعاجم اللّغوية في ضوء دراسات علم اللّغة الحديث، محمّد أحمد أبو الفرج، دار النّهضة العربية، ط1، 1966، ص15.

أهمّيةً كبيرةً في تفسير النصّ القرآني وفي استنباط الأحكام الشّرعية، فبحثوا أسباب النّزول والظّروف الخارجية التي تتعلّق بالنصّ. واللّفظ يعطي أكثر من دلالةٍ، ويحدّدها السّياق اللّغوي والسّياق الخارجي... وهناك سياق خارجي يُفسّر في ضوئه المعنى... "[1]، وعلى هذا آمنت هذه النّظرية أنّ المعنى لا ينكشف إلاّ من خلال تسييق الوحدة اللّغوية؛ أي وضعها في سياقات مختلفة.

و تهدف نظرية السّياق إلى ما يلي:[2]

أ- معرفة الأساليب المختلفة للمنطوقات، وتصنيفها حسب المواقف الصّحيحة بالإضافة إلى معرفة الملامح الشّكلية نفسِها...

ب- وصف الاستعمال الفعلي لنطقٍ معيّنٍ في موقفه الخاصّ باعتباره شيئاً فريداً.

ج- معرفة الوظائف الدّلالية التي يمكن إرجاعها إلى التّركيبات النّحوية...

د- إبراز الدّور الاجتماعي الذي يقوم به المتكلّم وسائر المشتركين في الكلام.

هـ- وجوب تحديد بيئة الكلام؛ لأنّ هذا التّحديد يضمن عدم الخلط بين لغة وأخرى...

و- يجب تحليل الكلام إلى عناصره ووحداته الدّاخلية المكوّنة له، والكشف عمّا بينهما من علاقاتٍ داخليةٍ لكي نصل إلى المعنى.

وهذه الأهداف تحيلنا على أنّ اهتمام فيرث "كان منصبّاً على إحلال القول محلّه ضمن " السّياق الاجتماعي " ومن ثَمَّ الخروج بتعميماتٍ حول أنماط المعاني التي تفرزها سياقات اجتماعية محدّدة. وقد

[1] التّحليل اللّغوي في ضوء علم الدّلالة، محمود عكّاشة، دار النشر للجامعات، مصر، القاهرة، ط1، 1426هـ/2005م، ص171، 172.

[2] إرهاصات التداولية في التراث اللغوي العربي، ص63-64

اقترح منهجاً مقنّناً لوصف هذه السّياقات يشبه إلى حدّ كبيرٍ المناهج الوصفية الأخيرة* الأكثر حداثةً... "[1]،

انطلق عدد من الباحثين المحدثين من أنّ تحديد المعنى يقوم على معطيات السياق الذي ترد فيه الكلمات،و جعل هؤلاء هذه الدراسة خاضعة للملاحظة و التحليل الموضوعي داخل اللغة من جهة ، ويصرح" أولمان " بهذا حين يرى أن البحث عن العلاقة بين مفهومنا عن الشيء و الشيء نفسه ليست مهمة من الناحية المعنوية لأن اللغوي يهمه ما تعبر عنه كلمات اللغة من مفاهيم و ليس الكلمات نفسها في علاقتها بالموجودات في الواقع.[2]

ولعل تركيز التداولية على السياق وأهميته في فهم العلاقة التخاطبية، هو ما دفع بماكس بلايك Max blyck إلى نعت التداولية باسم السياقية، لأنها في نظره علم الاستعمال اللساني ضمن السياق، أو بتعبير أكثر توسعا: هي استعمال العلامات ضمن السياق.

ثالثا: أنواع السياق:

وقد اقترح أمير تقسيماتٍ للسّياق تمثّلت فيما يلي: السّياق اللّغوي، السّياق العاطفي، سياق الموقف، السّياق الثقافي".[3]

أ- السياق اللغوي: السياق اللغوي Linguistics context و هو يعني ذلك المعنى الذي ورد لهذه الكلمة في المعجم ، أي معنى الكلمة في الجملة أو العبارة ،أو بمعنى آخر المعنى الذي يفهم من الكلمة بين الكلمات السابقة و اللاحقة لها في العبارة أو الجملة و يتمثل ذلك في العلاقات الصوتية و الصرفية والنحوية و الدلالية بين هذه الكلمات على مستوى التركيب فقد نجد كلمة ما يختلف

[1] تحليل الخطاب، ص46.

[2] ينظر مبادئ اللسانيات، أحمد محمّد قدور، دار الفكر ، دمشق، ط3 1429هـ/2008، ص353

[3] علم اللّغة نشأته وتطوّره، محمود جاب الربّ، دار المعارف، القاهرة، ط1، 1985، ص148.

معناها باختلاف الكلمات التي تكون جملة أو عبارة ، و من ذلك مثلا كلمة " ضرب" ، فهي تعني :

- ضرب مدفعا بمعنى أطلق
- ضرب النار بمعنى أشعل
- ضرب البوق بمعنى زمر
- ضرب على يده بمعنى منعه
- ضرب فيه عند الخليفة بمعنى وشى
- ضربوا بينهم المشورة بمعنى تشاوروا
- ضربوا القرعة بمعنى اقترعوا
- ضربه كفا بمعنى لطمه

و السياق وحده هو الذي يحدد المعنى المقصود من بين هذه المعاني المختلفة لهذه الكلمة .

و قد عرّف الدكتور أحمد مختار السياق اللغوي بقوله : " أما السياق اللغوي فيمكن التمثيل له بكلمة Good بالإنجليزية و مثلها كلمة "حسن " بالعربية أو "زين" بالعامية التي تقع في سياقات لغوية متنوعة وصفا ل :

- أشخاص : رجل ، امرأة ، ولد
- أشياء مؤقتة : وقت ، يوم ، حفلة
- مقادير : ملح ، دقيق ، هواء

فإذا وردت في سياق لغوي مع كلمة رجل كانت تعني الناحية الخلقية و إذا وردت وصفا لطبيب مثلا كانت تعني التفوق في الأداء و ليس الناحية الأخلاقية ، و إذا وردت وصفا للمقادير كان معناها الصفاء و النقاء و هكذا" . [1]

و خلاصة القول أن المقصود بالسياق اللغوي في الاصطلاح هو ما عبر عنه أولمان ستيفن من أنه

[1] نظرية السياق بين القدماء و المحدثين، ص 34- 35

" النظم اللفظي للكلمة و موقعها من ذلك النظم"[1].

ب- السياق غير لغوي: و يراد به الأشياء غير اللغوية التي تصاحب الخطاب اللغوي ، و يمكن تحديد هذه الأشياء كالتالي :

- شخصية المتكلم و السامع ، و ثقافة كل منهما ، و العلاقة بينهما .
- شخصيات الحاضرين للخطاب اللغوي.
- مكانة المتكلم و السامع .
- علاقة المتكلم و السامع بالمجتمع.
- المكان الذي يحدث فيه الخطاب اللغوي.
- الزمن الذي يلقى فيه الخطاب.

و يمكن أن نذكر بعض الأمثلة التطبيقية التي توضح لنا دور السياق غير اللغوي في تحديد معنى الخطاب اللغوي، [2] مثل :

أحمد : كيف حالك يا ناصر ؟

ناصر : الحمد لله بخير

أحمد : هل تعرف شيئا عن خالد ؟

ناصر :عرفت أنه نجح (بوجه مكفهر)

فحالة وجه ناصر المصاحبة للكلام تبين لنا إنكار نجاح خالد ، فأدرك العلماء السياق غير اللغوي وفي مقدمتهم ابن الجني الذي تنبه إلى أهميته في فهم المعنى المراد ، فهو تفطن إلى أشياء غير لغوية تصاحب الخطاب اللغوي ، و هذه الأشياء تساعد على تحديد المعنى المراد تحديدا دقيقا .

و قد يقتضي الموقف السياقي عدم إصدار أي صوت أو حركة و مع ذلك يكون هناك معنى معين مثل : الصمت في موقف ما ، أو علامة الوجه و ما يظهر عليه و العيون كذلك ، و كل هذه

[1] نظرية السياق بين القدماء و المحدثين، ص 37

[2] علم الدلالة المقارن، حازم علي كمال الدين ، مكتبة الآداب ، ص 247

سياقات غير لغوية .

وعليه فإن السياق اللغوي هو الذي يبين دلالة كل عنصر و مهمته توضيح أبعاد الدلالة الغامضة في اللفظ و إزالة كل لبس عنها فالكشف عن المعاني لا يكون إلا بوضع الألفاظ في سياقات مختلفة ،أما السياق غير اللغوي فله دور كبير في توجيه دلالة الكلام و المعنى فالأشياء غير اللغوية كالإشارات مثلا تؤدي بنا إلى فهم المعنى المقصود ، مثل اللغة المنطوقة و تفطن إلى هذا النوع العلماء القدامى . [1]

ج- سياق الموقف: هو الموقف الخارجي الذي ترد فيه الكلمة في مقامات مختلفة ، أو في أحوال متعددة و من تم تتنوع المعاني و الدلالات التي تعبر عنها الكلمة . [2]

و يعني أيضا الموقف الخارجي الذي يمكن أن تقع فيه الكلمة فتتغير دلالتها تبعا لتغير الموقف أو المقام و قد أطلق اللغويون على هذه الدلالة مصطلح " الدالة المقامية "[3]

فمثال ذلك : كلمة المكتوب دلالتها الأصلية في أذهان المتكلمين تعني الكتاب أو شيئا تمت كتابته وأما كلمة مكتوب في عبارة مكتوب على الجبين تدل على معنى القدر و أحكامه التي لا دخل للإنسان بها . وكلمة يرحم في مقام تشميت العاطس " يرحمك الله " ، بدأ بالفعل و في مقام الترحم بعد الموت " الله يرحمك " البدء بالاسم فالأولى تعني طلب الرحمة في الدنيا ، و الثانية طلب الرحمة في الآخرة ودل على هذا سياق الموقف[4].

د- السياق العاطفي: و هو" السياق الذي يحدد درجة القوة و الضعف و الانفعال، " [5] و ما يستتبعها من دلالات التأكد و المبالغة و الاعتدال . وذلك مثل كلمتي (كره ، بغض) إذ لهما نفس الحقل الدلالي و لكن تختلف درجة التعبير ، فالبغض هو الكره الشديد .

هـ- السياق الثقافي : و يرتبط هذا النوع من السياقات بثقافة المجتمع مثل كلمة " جذر " التي لها

---

[1] علم الدلالة، لنور الهدى لوشن ، المكتب الجامعي الحديث ، ص 98

[2] علم الدلالة و النظريات الدلالية الحديثة، حسام بنهساوي ، مكتبة زهراء الشرق، 2007م، ص 71

[3] علم الدلالة ، نور الهدى لوشن ، ص 90

[4] علم الدلالة ، ص 99

[5] علم الدلالة ، ص70

أكثر من معنى حسب المحيط الذي استخدمت فيه ، فهي عند المزارع لها مفهوم يختلف عن المفهوم الذي وضعه عالم اللغة أو الرياضيات.

رابعا: عناصر السياق

يرى الباحثون و على رأسهم هايمز أن للسياق عدة عناصر يقوم عليها ، و لكن لا يشترط تحققها كلها فيمكن الاكتفاء ببعضها لتأويل الرسالة تأويلا صحيحا ، و هذه العناصر هي :

- الباث : هو المرسل أو الكاتب .. أي منتج الخطاب .
- المتلقي : المستمع أو لمرسل إلية أو القارئ أو مستقبل الخطاب .
- الموضوع : الوقائع الخارجية التي تم فيها القول .
- الحضور : الجمهور الذي يحضر لحظة الخطاب .
- الظرف : السياق المكاني و الزماني للحدث الكلامي .
- الوضع الجسمي : للأطراف المشاركة من حيث هيئة الجسم و طبيعة الحركات والإيماءات وتقاسيم الوجه .

فالعناصر الأولى الثلاث (الباث ، المتلقي ، الموضوع) تتحكم في موضوع الخطاب و دلالته و مدى مناسبته لأحوال المتكلم و استجابة لحالته و حال المستمع . [1]

خلاصة القول إنّ التداولية قد ركزت على السياق في الكلام واهتمت بكلّ من المتكلم والمخاطب وبالسياق المحدد للكلام، وكان لها أهمية كبيرة في العملية التواصلية، وفي معالجة الملفوظات وفك الإبهام عن مجموع الأسئلة التي كانت عالقة.

[1] التفكير التداولي في مفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي، غماري نصيرة، رسالة دكتوراه علوم، تخصص قضايا الأدب و الدراسات النقدية المقارنة ، جامعة الجزائر 2 ، 2009 2010 ، ص 240

خامسا: أهمية السياق:

أشار العلماء مند القديم إلى الأهمية التي يحملها السياق بتحديده للدلالة المقصودة للكلمة في جملتها،وأن التحديد الدقيق لدلالة اللفظ إنما يرجع للسياق، فهو الذي يصرف الالتباس والغموض و الابهام عنها و يضبط و يوجه دلالتها، مما دفع أصحابه للتنويه بالأهمية التي يحظى بها ويتوضح هذا في أنه :[1]

1- هو ركن أساسي في فهم الرسالة اللغوية، فهو يعطي الكلمة و العبارة معناها الخاص و يزيل اللّبس عن الكلمة .

2- ونظرا لأهمية السياق في دراسة و تحليل القول الطبيعي و نجد النُّظار قد أدركوا جيدا ماله من دور نظير في توجيه المعني ،فلا نكاد نجد مفسرا و لا لغويا إلا يعتبر السياق في كل اجراءاته وتطبيقاته.

3- الموجودات لا تستقيم في العقل بلا تحيز في السياق الذي يحتضنها و يضمها و يعطيها معني و المعني هو شكلها الحي الذي يتكيف كل مرة مع السياق .

4- له دور كبير على مقصود دلالة المتكلم و تحديد هوية العبارة .

5- السياق يحدد دلالة اللفظ و يبين قيمته في التعبير حيث لا يمكن الاستغناء عنه غيره .

6- السياق من العناصر الاساسية التي يرتكز عليها في تحليل الخطاب اللغوي .

[1] دور السياق في توجيه المعني "الديكتاتور" لمحمود درويش – أنموذجا –، هادية علاوة رسالة ماستر ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم لبواقي 2016/2015 م، ص47

7- فيعلم الدلالة يبدو السياق عالما متشابكا شديدا الاهمية ،فالدلالات تنشأ كما يقول علماء الدلالة بطريقة سياقية تتحكم فيها القرائن الحالية التى تصاحب عملية الكلام الى جانب القرائن الخاصة بنظام اللغة التى يدركها المتلقي عبر معرفته بذلك النظام .

8- السياق وحده هو الذي يوضح لنا ان كانت الكلمة ينبغي ان تؤخد على انها تعبير موضوعي صرف او انها قصد به اساسا و هو يشرف على تغيير دلالة الكلمة تبعا لتغيير يمس التركيب اللغوي كالتقديم و التاخير .

9- الكلمة توجد في كل مرة تستعمل فيها في جو يحدد معناها تحديدا مؤقتا و السياق هو الذي يفرض قيمة واحدة بعينها على الكلمة بالرغم من من المعاني النتنوعة التي بوسعها ان تدل عليها .

المحاضرة الحادية عشر

التداولية و البلاغة الجديدة (الحجاج)

أولا: تعريف الحجاج:

أ–لغة: جاء في لسان العرب لابن منظور: " حاججته أحاجه و محاجة حتّى حججته أي غلبته بالحجج التي أدليت بها...و حاجه محاجة و حجاجا نازعه الحجة... والحجّة البرهان"[1].

ومما جاء في المعجم الفلسفي لجميل صليبا:"الحجاج هو جملة من الحجج التي يؤتى بها للبرهان على رأي أو إبطاله أو هو طريقة تقديم الحجج و الاستفادة منها"[2] . فأساس الحجاج إذن الارتكاز على دليل معين قصد إثبات قضية ما.

ب–اصطلاحا: أمّا الحِجاج اصطلاحاً، فقد ظَهرَ كمُصطلَحٍ في نهايةِ عَقْدِ الخمسينيّات من القرن العشرين؛ حيث شهدت مباحث الدراسات البلاغية صحوة نوعية، فكانت الدعوة لما سمي بالبلاغة الجديدة، و هي مُحاولاتٍ لإقامةِ علمٍ لدراسةِ الخَطابةِ بأنواعِها. [3] وبذلك يكونُ للحِجاج مفهومان: الأوّل، طريقة التحليل والاستدلال، وتقديم المبرّرات للتأثير في الاعتقاد والسلوك. والثاني، عمليّة التواصُل مع الآخرين باستخدامِ المنطق بغَرَضِ التأثيرِ فيهم.[4]

كما تدل الحجّة "في معناها السائر هي إمّا تمش ذهني بقصد إثبات قضية أو ضحدها، و إما دليل يقدم لصالح أطروحة ما أو ضدّها."[5] فالحجاج حسب هذا التعريف يأخذ من الجدل التمشّي الفكري الذي يقود إلى التأثير الذهني في المتلقي.

---

[1] لسان العرب، 570/2

[2] المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والانجليزية واللاّتينية، جميل صليبا الشركة العالمية، بيروت لبنان، د ط، 199/1

[3] ينظر مصطلح الحجاج بواعثه وتقنياته، عباس حشاني، مجلة المخبر، أبحاث في اللغة و الأدب الجزائري، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد التاسع صفحة 268-269.

[4] ينظر مصطلح الحجاج بواعثه وتقنياته، ص 268-269.

[5] التداولية و الحجاج مداخل النصوص، صابر الحباشة، دار صفحات للدراسات و النشر، سوريا دمشق، ط1، 2008، ص68

-الحجاج عند بيرلمان: إنّ أوّل ظهور لمصطلح البلاغة الجديدة (الحجاج) كان في أحد مؤلّفات الكاتب و المفكّر شاييم بيرلمان Perelman حيث قدّم مقالا في البرهان سمّاه "البلاغة الجديدة" سنة 1958م، يقصد بذلك "الحِجاج"، عرّف فيه الحجاج مُركّزاً على وظيفتِه وهي "حمل المتلقّي على الاقتناع بما نعرضُه عليه أو الزيادة في حجم هذا الاقتناع."[1] لحمله إلى عمل أو تهيئته لذلك. و بذلك يغدو الحجاج سمة في الخطاب و طابع فيه، و هذا ما أدّى إلى اهتمام البلاغة الجديدة بالحجاج.

و الحجاج عند بيرمان و تيتكان من خلال الكتاب المعنون بمصنف في الحجاج مثّل نظرة منطقية للحجاج و كان حريصا على الظهور بمظهر المنطقي المتمكن من آليات التفكير.

-الحجاج عند ديكرو و أنسكومبر: لقد وضع مجموعة من اللسانيين قواعد لسانية تداولية للحجاج، ومن أبرز هؤلاء اللّسانيين اللّغوي الفرنسي **أزفالد ديكرو Oswald Ducrot**، الذي نظر إلى فِعل الحجاج على أنّه "فعل محدد بواسطة البنية اللسانية للملفوظات، وضمن العملية الحجاجية يكون استغلال محتمل لبنية دون أخرى، أو لصيغة أسلوبية دون أخرى"[2]. ينطلق ديكرو من المحدد اللساني في توصيف الحجاج ثم التنوع في استخدام البنيات اللسانية، ذلك أنّ العملية الحجاجية تقتضي استغلال صيغة أسلوبية دون أخرى، وهذه إشارة غير معلنة عن دور السياق في توجيه البنى الأسلوبية.

و قد فرّق ديكرو بين معنيين للفظ الحجاج: المعنى العادي و يعني طريقة عرض الحجج و تقديمها و يستهدف التأثير في السامع، و المعنى الفنّي أو الاصطلاحي و الحجاج موضوع النظر في التداولية المدمجة هو بالمعنى الثاني.

و يميز ديكرو بين وظيفتين من وظائف اللغة وهما الوظيفة الحجاجية والوظيفة الإخبارية؛ حيث يرى أنّ الوظيفة الإخبارية "هي وظيفة ثانوية بالنسبة للوظيفة الحجاجية، فادّعاء وصف الحقيقة لن يكون إذا إلاّ تزويرا، هذا الادعاء لا يكون أكثر من ملامستنا لما هو جوهري وذلك لإحداث الضغط على تصورات الآخر. "[3]

---

[1] مصطلح الحجاج بواعثه وتقنياته، ص269

[2] التداولية وتحليل الخطاب، نحو تحليل جديد لجنس المقامة، ضمن التداوليات وتحليل الخطاب، محمود طلحة، مجموعة من الباحثين، كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2014، ص 213.

[3] الحجاج في اللغة، مجلة فكر ونقد، أبو بكر العزاوي، العدد 61، ص 2.

وهكذا فالتواصل أساسه الحجاج وليس الإخبار، فكل دعوى بوصف الحقيقة دعوى مزورة تستند على تصور خاص وتحاول إحداث ضغط على تصور الآخر.

ونجد ديكرو يؤمن بأنّ لكل الملفوظات قوة حجاجية، فالحجاج ليس قوة خارجية تكتسبها اللغة بل هو قوة داخلية كامنة في اللغة يوظفها مستعملوها، وهذا ما أطلق عليه ديكرو "الحجاج في اللغة"..

وتقدم لنا أعمال أوزوالد ديكرو وجون كلود أوسكومبر اتجاها جديدا في دراسات اللسانيات التداولية الحديثة، فالفضل يعود إليها في رفض التصور القائم على فصل الدلالة التي تبحث في المعنى والتداولية التي تعنى باستعمال اللغة في المقام، فهما يعتقدان أنّ المسألة كلها منوطة ببنية اللغة، فاللغة هي الحاملة للشق التداولي الذي يكون مدمجا في الدلالة، وبالتالي "يكون موضوع البحث هو بيان الدلالة التداولية المسجلة في أبنية اللغة، وتوضيح شروط استعمالها الممكن." [1] فديكرو و أوسكمبر يتصوران أنّ الملفوظات تحتوي على بعض الخصائص التي تحدد قيمتها التداولية، وعليه يجب أن يدمج المظهر التداولي في الدلالة.

وبناء على هذا يبني الباحثان تحليلهما للحجاج على اللغة، فهو موجود في بنية اللغة ذاتها، وليس فيما يحتويه الخطاب من بنيات ظاهرة وخفية، فتحول حينها الحجاج إلى وسيلة وإلى منتهى في الوقت ذاته، حيث "يكون بتقديم المتكلم قولا ق1 (أو مجموعة أقوال) يفضي إلى التسليم بقول آخر ق 2 (أو مجموعة أقوال أخرى)" [2]

ويحصر ديكرو و أوسكمبر هدف الحجاج في **التوجيه L'Orientation**، وذلك عبر مستويين[3]:

- مستوى السامع: فغاية الخطاب التأثير في السامع، أو مواساته أو إقناعه أو جعله يأتي عملا ما، أو إزعاجه أو إحراجه وغير ذلك.

- مستوى الخطاب: إنّ المحاجة من أجل الحصول على النتيجة "ن" بواسطة "أ" إنما هي في نظرنا ضرب من تقديم "أ" على أنها ينبغي أن تؤدي بالمتلقي إلى استنتاج "ن"، وجعل "أ" تعلة لاعتقاد "ن".

---

[1] نظرية الحجاج في اللغة، ضمن كتاب أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم، شكري المبخوت، إشراف حمادي صمود، كليّة الآداب، تونس ، ص 351.

[2] نظرية الحجاج في اللغة، ص 36.

[3] نظرية الحجاج في اللغة، ص 39.

وهكذا يمكن القول أنّ الحجاج عند الباحثين قائم في جوهر اللغة بشكل شمولي، حيث يصبح كل قول هو قول حجاجي، وهذا يعني أنّ الحجاج من هذا المنظور عملية بنيوية نصية/ خطابية، لا تتعامل مع خارج اللغة، ففي ضمن هذا الداخل اللغوي تحيل اللغة على ذاتها، فهي تعكس عملية قولها بحيث يكون معنى القول هو "ما ينقله من وصف وتمثيل لعملية قول ذلك القول."[1]

ثانيا: تقنيات الحجاج وآلياته:

يعد الحجاج من بين أهم النظريات التي تهتم بها التداولية، ذلك أنه آلية مهمة تبنتها أغلب بحوث تحليل الخطاب المعاصرة، وتكمن أهميتها في انطباقها السهل واليسير على جل المدونات.

و تتمثل تقنيات الحجاج في ثلاثة أنواع وهي: الأدوات اللغوية، الأليات البلاغية، والسلم الحجاجي وفيما يلي يأتي تفصيل لكل عنصر:[2]

-الأدوات اللغوية الصرفة: مثل ألفاظ التعليل، بما فيها الوصل السببيّ، و التركيب الشرطيّ. و كذلك الأفعال اللغويّة، و الحجاج بالتبادل، و الوصف و تحصيل الحاصل.

-الأليات البلاغية: مثل تقسيم الكلّ إلى أجزائه، و الاستعارة، البديع، التمثيل.

-**الآليات شبه المنطقية:** و يجسّدها السلّم الحجاجي بأدواته و آلياته اللغويّة، و يندرج ضمنه كثير منها، مثل الروابط الحجاجية (لكن، حتى، فضلا عن، ليس كذا فحسب، أدوات التوكيد)، و درجات التوكيد، و الإحصاءات، و بعض الآليات التي منها الصيغ الصرفية، مثل التعدية بأفعل التفضيل و القياس و صيغ المبالغة.

و السلم الحجاجي هو علاقة ترتيبية للحجج، والسلم الحجاجي متميز بأنه كل قول يرد في السلم ، يكون القول الذي يعلوه أقوى منه نحو: [3]

الحجة الأولى: حصل زيد على شهادة الثانوية

---

[1] نظرية الحجاج في اللغة، ص 352.

[2] استراتجيات الخطاب، ص477.

[3] ينظر التحاجج طبيعته ومجالاته ووظائفه وضوابطه : حمو التقاري ، ط1 ، النجاح الجديد الدار البيضاء ، 1477هـ/2006م ، ص 60،59 .

الحجة الثانية : حصل زيد على شهادة إجازة

الحجة الثالثة : حصل زيد على شهادة الدكتوراه.

النتيجة: كفاءة زيد ومكانته العلمية.

ثالثا: عناصره: ومن أهم عناصره:[1]

- الإخبار: من الخبر وهو ما يصح أن يدخله الصدق أو الكذب وهو لفظ يدل على علم في نفس المخبر.

-التفسير: يحتاج الموضوع الذي يطرح إشكالية أو قضية كما هو الشأن في المناظرة أو الخطبة في انجازه إلى أساليب للتفسير تساهم في توضيح أبعاده ودلالته وتجعل المتكلم قادرا على الشرح والتوضيح لخصمه أو من يناظره لغرض الإقناع وأهم أساليبه: التعريف الوصف المقارنة والسرد.

-الإقناع: وبواسطته تستخدم حجج وبراهين للدلالة على صحة الموقف الذي يدافع عنه المتناظرون والخطيب اعتمادا على أدلة ملموسة من الشواهد أو أدلة تعتمد على مبادئ منطقية. وللإقناع ضوابط وآليات بدونها لا يحصل التسليم بالرأي.

رابعا: التداولية و الحجاج:

يعدّ الحجاج بابا من أبواب التداوليّة المدمجة (في الدلالة)، و قد انتشر مصطلح التداولية المدمجة في نطاق التحليلات التداولية المنجزة حول أعمال ج.ك. انسكمبر و ا. ديكرو، و تشمل أساسا نظريتهما في الحجاج، و تهدف أعمالهما المتعلقة بنظرية الحجاج إلى الدفاع عن الأطروحتين التاليتين:[2]

أ-تقوم الأطروحة الأولى للتداولية المدمجة على الدفاع عن تصوّر لا وصفي للغة مفاده أنّ الأقوال لا تبلغ حالات الأشياء في الكون (وظيفتها التمثيلية) بل تبلغ أعمالا أي أعمالا لغوية (من قبيل الأمر و الوعد و التمنّي و الأخبار و الحجاج) و بهذا تقابل الأطروحات اللاّوصفية الأطروحات الوصفية المتعلّقة بالنظريات الجذريّة.

[1] التدرج البلاغي في الرسالة الصحفية / مقاربة تفسيرية للسلم الحجاجي، أكرم فرج الربيعي، عمان ، دار أمجد للنشر والتوزيع 2016م، ص102

[2] القاموس الموسوعي للتداولية، جاك موشلر و آن ريبول، تر مجموعة من الاساتذة و الباحثين، اشراف عز الدين المجدوب، مراجعة خالد ميلاد، دار سيناترا، تونس، 2010م، ص35.

ب-الأطروحة الثانية للتداولية المدمجة هي أطروحة الإحالة الانعكاسية (أو الإحالة الذاتية) للمعنى و هي ما يمكن تلخيصه في الصيغة التالية: "أنّ معنى قول ما هو صورة من عملية إلقائه". و تأويل هذه الصيغة هو: أن نفهم قولا هو أن نفهم دواعي القائه، فيكون وصف معنى قول ما وصفا لنمط العمل الذي من المفروض أن ننجزه القول. و تبنى الأطروحة على وقائع تداوليّة" تختص بالإندراج الوضعي لوصف القاء القول في معنى القول نفسه.

فنظرية ديكرو و انكومبر تتمحور على عدم الفصل بين الدلالة و التداوليّة، ذلك أن مجال البحث عندهما هو الجزء التداولي المدمج في الدلالة، و هذا يعني أن التداولية المدمجة في الدلالة تبحث عن الجوانب التداولية داخل إطار اللغة و ليس خارجها، و ههنا يظهر كلا الباحثين قد اعتبروا اللغة في حدّ ذاتها هي الأساس في البحث عن الدلالة التداوليّة.

ولعلّ البعد التداولي للحجاج يتعدى اللغة والملفوظ إلى طابعها الحواري التواصلي، ذلك أنّ **سكوت جاكوبس Scott Jackobs** يحدد ماهية الحجاج بكونه: "عملية تكييف للمبادئ الحوارية العامة، مع متطلبات وظيفة خاصة، وهي وظيفة إدارة الخلاف، ذلك أنّ الحوار –كأي نسق- يتطلب آليات تنظيمية، تواجه القضايا الخلافية، بوضع الحجة في محيط الخلاف المفتوح أو المتضمن أو المسقط، وإعطائها وظيفة تداولية، ما دام الخلاف له علاقة بين الأفعال اللغوية الحوارية، أيّا كانت القضايا المرتبطة بهذه الأفعال"[1].

ويطرح الحجاج التداولي مفهوما مهما في تحليل الخطاب هو مفهوم: **الاقتضاء أو عمل مقتضى Acte présupposé**، وهو مفهوم يشمل ما ينقله القول إلى المخاطب بصفة ضمنية، على نحو ما في المثال الآتي: "أصبحت ثريا"، فالاقتضاء هنا يعني أنّ المخاطب "لم يكن ثريا"، وهذا ما يفهمه المخاطب بداهة، وللاقتضاء مظهرين آخرين هما[2]:

- الاقتضاء جانب مشترك بين المتكلم والمستمع، إذ بر المقتضى في خطاب المتكلم عن موقفه الشخصي لغويا، حيث يقدم الاقتضاء على أنّه جانب مشترك بينه وبين المخاطب، وبما أنه مشترك فإنّه لا يمكن إلا قبوله.

[1] الحجاج في اللسانيات التداولية، دراسة لنماذج من القرآن الكريم، بن أحمد عالم فايزة، جامعة مستغانم، الجزائر ، بحث منشور في مجلة الكلمة، مركز آفاق للدراسات، العدد 75/ص13.

[2] نظرية الحجاج في اللغة، ص 372 - 375.

- يحاول الاقتضاء في الجدل إدخال المخاطب ضمن عالم اعتقادات المتكلم، فهو يجعل المتكلم يأسر المخاطب في عالمه، يقبل مستلزماته على نحو يمنعه من رفضه أو التساؤل عنه.

فكل وظيفة لإدارة الخلاف هي حجاج، وذلك وفق تكييف المبادئ الحوارية مع هذه الوظيفة، وكذلك بوضع الحجة ببعدها التداولي المرتبط بالأفعال اللغوية والحوار، أي أنّ هناك علاقة تلازمية بين الحجاج ونظرية أفعال الكلام، فالحجاج في توصيفه المجرد هو بنية استدلالية تميز الخطاب الحجاجي عن باقي الخطابات الأخرى، وفي كل دراسة لهذه البنية الاستدلالية الإقناعية رصد للأفعال الكلامية التي لها سياق ومقام مشترك بين المتكلم والمتلقي المشاركان في الوظيفة الحوارية التواصلية، مع أنّ "من أفعال اللغة المتداولة في الحجاج هناك الأفعال "العرضية" التي تستعمل –حسب أوستين Austin– لعرض المفاهيم، وبسط موضوع، وتوضيح استعمال كلمات وضبط مراجع، مثال ذلك: أكد، أنكر، أجاب، واعترض، وهب، ومثل، وفسر"[1].

و يحدد **فان إيمارين** موقع الحجاج داخل التداوليات بدمجه له مع نظرية الأفعال الكلامية وتحليل المحادثة والخطاب، والجدل الصوي داخل نموذج نظري أطلق عليه اسم "نظرية الحجاج الجدلي"، ويضبطه بأنّه: "نموذجا مثاليا للمحادثة الخلافية، يوجّه مراحلها، ويوزّع الأفعال اللغوية عبر هذه المراحل، وينظم تفاعلاتها، ويكل شرطا أساسيا لبناء معياري نسقي للخطاب يسمى التحليل الجدلي"[2].

فالحجاج التداولي حسب إيمرين بناء جدلي، فهو "فعلا لغويا مركبا، يتكوّن من مجموعة من الإثباتات الموجّهة لتبرير أو دحض رأي، ولإقناع حكم عقلاني يتفاعل بكيفية معقولة، مع درجة مقبولية وجهة النظر المطروحة"[3] ليكون الحجاج في التحليل الأخير بناء استدلالي داخلي وخارجي.

[1] الحجاج في اللسانيات التداولية، دراسة لنماذج من القرآن الكريم، العدد 75/ص13.

[2] النظرية الحجاجية من خلال الدراسات البلاغية والمنطقية واللّسانية، مُحَمَّد طروس، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط 1، 2005، ص 118.

[3] نفسه، ص119.

ويمكن القول أنّ الحجاج بعده برهنة لغوية غرضها الإقناع يعد من أهم المفاهيم النظرية والعملية للمصطلحات المحورية للدرس التداولي الحديث، فالحجاج التداولي يرتبط بالجدلية كما عند فان إيمرين أو بتحليل المحادثة كما هو عند جاك موشلار، أو بالتداولية المدمجة كما هي عند ديكرو، أو بالمنطق التداولي والتداولية الاجتماعية. [1]

[1] ينظر الحجاج في اللسانيات التداولية، ص 25- 26.

المحاضرة الثانية عشر

البلاغة و التداولية

يعتبر الدرس البلاغي القديم محور أساسي في العلوم العربية، وهو باب من أبواب الدراسات اللغوية القديمة، والبلاغة هي من أهم الميادين الضرورية فيه، إذ نجد أنّ هذا الدرس قد تطور بفضل جهود علماءه الذين حاولوا دراسة الإعجاز القرآني.

و قد ألمت البلاغة بمجموعة من القضايا التي التقت مع الكثير من العلوم الحديثة، من أهمها اللسانيات التداولية الحديثة. فالبلاغة العربية قد حتوت على مجموع من القواعد التداولية، ولكن بمصطلحات مختلفة، ما جعلنا ندرك أنّ كلاّ من العلم القديم والعلم الجديد تربط بينهما علاقة. فما نوع هذه العلاقة؟ و ما هيأهم الأسس التداولية الموجودة في البلاغة؟

المبحث الأول: علاقة التداولية بالبلاغة:

يعتبر العرب هم الأسبق في احتواء دراساتهم على المنهج التداولي، بحيث أنّ معظم مبادئ التداولية تجلت في الفكر العربي القديم. وعن أسبقية العرب لمعرفة أصول هذا الاتجاه يقول (سيدرتي): "إنّ النحاة والفلاسفة المسلمين والبلاغيين والمفكرين مارسوا المنهج التداولي قبل أن يضيع صيته بصفته فلسفة وعلما، رؤية واتجاها أمريكيا وأوروبيا، فقد وظف المنهج التداولي بوعي في تحليل الظواهر والعلاقات المتنوعة"[1].

إذا كانت التداولية تدرس استعمال اللغة في المقام الذي وُضعت فيه و ضمن السياق العام للخطاب، و تدرس التفاعل الاتصالي بين الخطيب و المخاطب وما يحدثه الفعل من تأثير، فإن البلاغة أيضا تعنى بمراعاة الكلام لمقتضى الحال و تعالج قوّة التأثير في الآخر و تبيّن مقاصده. قال السكاكي في تعريفها: "البلاغة هي بلوغ المتكلّم في تأدية المعاني حدّا له اختصاص بتوفية خواص التركيب حقها ، و إيراد أنواع التشبيه و المجاز و الكناية على وجهها، و لها، أعني البلاغة، طرفان: أعلى و أسفل...و بينهما مراتب تكاد تفوت الحصر".[2] بحيث نجده قد جمع بين خواص تراكيب الكلام، ومراعاة مقتضى الحال، ومطابقة الكلام للقصد والمراد منه، وكذا مراعاة وضوح

[1] في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية للدرس العربي القديم، ص 114.

[2] مفتاح العلوم، ص526

الدلالة، وهذه الخواص كلها تشير إلى مظاهر تداولية واضحة، "وقد تتحقق للبلاغة هذا التقارب في المعالجة مع اللسانيات التداولية في دراستها للتعابير اللغوية بمستوياتها (صوتية، صرفية، تركيبية، دلالية) والبحث في العلاقات بينهما"[1]. وبذلك فإنّ إدراك حال المتكلم والمتلقي في الخطاب، وإدراك المقام الذي يلقى فيه المقال هي مبادئ تحتضنها البلاغة العربية أثناء العملية التواصلية(الخطاب)، وهو بدوره ما استنتجناه عن النظرية التداولية في التركيز على مستعملي اللغة وسياقات الاستعمال المختلفة، لأنّ كلاهما يعتمدان على اللغة كأداة للتواصل وممارسة فعل التأثير على المتلقي ليكون الفعل اللغوي فعلا تأثيري إنجازي.

وعلى هذا الأساس يمكن القول بأنّ التداولية هي التي أنتجت المقولة الشهيرة لكلّ مقام مقال. [2]الأمر الذي يحيل إلى وجود علاقة بينهما، و هي علاقة تكامل وتلازم.

فإذا كانت التداوليّة في أوجز تعريفاتها هي "دراسة مناحي الكلام، أو دراسة اللغة حين الاستعمال فإنّ البلاغة هي المعرفة باللغة أثناء استعمالها".[3]

و يرى" جيفري ليتش" (J.Leitch)" أنّ البلاغة تداولية في صميمها إذ أنّها ممارسة الاتصال بين المتكلّم و السامع بحيث يحلاّن إشكالية علاقتهما مستخدمين وسائل محدّدة.[4]فهو يؤكد أن كلاهما يهتم بعملية التلفظ والعوامل المتحكمة فيها، وهذا ما جعلهما يشتركان في الاعتماد على اللغة، وينظران إليها على أنها مطية ذات بعد تأثيري على المتلقين، وهذا ما يجعلنا ندرك أنّهما تسعيان لنفس الهدف والوسيلة، وهذا المخطط التالي يوضح ذلك:

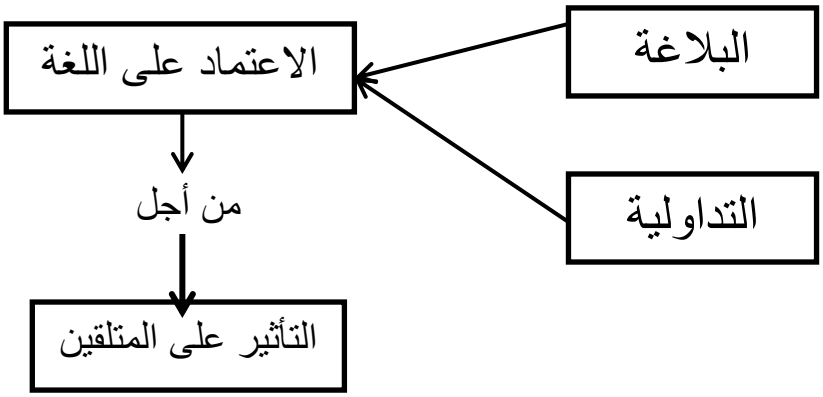

[1] ينظر البلاغة والتداولية، باديس لهويمل، مجلة العمدة في اللسانيات وتحليل الخطاب. العدد الثاني، 2017، ص 47.

[2] ينظر اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة ، ص166.

[3] في اللسانيات التداولية، ص154

[4] بلاغة الخطاب و النص، ص121

فهما إذا علمان يتفقان في "دراسة الوسائل اللغوية التي يستعملها المتكلم في العملية التواصلية وفي عوامل المقام المؤثرة في اختياره أدوات معينة دون أخرى للتعبير عن قصده كالعلاقة بين الكلام وسياق الحال، وأثر العلاقة بين المتكلم والمخاطب على الكلم والمقاصد من الكلام"[1]. فالبلاغة نجدها قد احتوت على عناصر تدخل ضمن بحث اللسانيات التداولية و تكون في الكلام والمتكلم، و هي:[2]

- صحة اللغة و صوابها، و يشمل الاهتمام بمستويات اللغة جميعا وعناية بسلامة الألفاظ من العيوب.

- أن يكون المعنى الذي قصده المتكلّم مطابق و منسجما مع الألفاظ و الجمل التي استعملها المتلفظ في خطابه.

- أن يكون المتكلّم (المتلفظ)صادقا في نفسه..

- مراعاة أحول المتلقين أثناء التلفظ بالخطاب.

نستخلص مما سبق أن البلاغة تعتبر تداولية لأنها تشرك معها من حيث أنها تعد عمل المتكلم الذي يقوم بإيصال المعنى إلى السّامع وذلك بواسطة رسالة أو قواعد وإجراءات خلال قناة مسموعة في مقام معيّن، ومنه فالتداولية هي أحد الأبعاد الأساسية في البلاغة العربية.

-المبحث الثاني: الأسس التداولية في البلاغة:

لقد تجلّت مجموعة من الأسس البلاغية في التداولية الحديثة ، و من أهم هذه الأسس نذكر:

-الأفعال الكلامية: من أسس التداولية التي لها جذور في البلاغة "ظاهرة الأفعال الكلامية" التي عرّفت "بالخبر والإنشاء" في الدرس البلاغي، أو كما اصطلح عليه السّكاكي "قانون الخبر والطلب"، وهي تندرج ضمن "علم المعاني" يقول أحدهم: "وتندرج ظاهرة الأفعال الكلامية تحديدا، ضمن الظاهرة الأسلوبية المعنونة ب "الخبر والإنشاء" وما يتعلق بها من قضايا وفروع وتطبيقات ولذلك تعتبر نظرية الخبر والإنشاء عند العرب من الجانب المعرفي العام مكافئة لمفهوم الأفعال الكلامية"[3] .

[1] تحليل الخطاب، ص 32.

[2] البلاغة والنقد، المصطلح والنشأة والتجديد، مُحَّد كريم، الكواز، ص 16.

[3] التداولية عند العلماء العرب، ص 49.

إنّ الدارس للبلاغة العربية يلاحظ أنّ نظرية الخبر والإنشاء، التي نُوقشت ضمن مباحث علم المعاني، وما يتعلّق بها من قضايا وفروع وتطبيقات عند العرب في جانبها المعرفي العامّ تكافئ نظرية الأفعال الكلامية عند المعاصرين التي تُعتبر ركيزة التداولية.

وموضوع علم المعاني في تراثنا العربي كما عرّفه السكاكي:"هو تتبّع خواصّ تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان...ليحترز بالوقوف عليها من الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره"[1]، مؤكدًا بذلك على قرينة تداولية هامّة في تحديد موضوع علم المعاني وهو "مبدأ الإفادة". و هو المبدأ نفسه الذي أكّد عليه ابن خلدون في قوله:" هذا العلم الحادث في الملّة بعد علم العربية واللّغة، وهو من العلوم اللّسانية لأنّه متعلّق بالألفاظ وما تُفيده، ويُقصد بها الدلالة عليه من المعاني...ويبقى من الأمور المكتنفة بالواقعات المحتاجة للدلالة على أحوال المتخاطبين أو الفاعلين، وما يقتضيه حال الفعل، وهو مُحتاج للدلالة عليه لأنّه من تمام الإفادة. وإذا حصلت للمتكلم فقد بلغ غاية الإفادة من كلامه، وإذا لم يشتمل على شيء منها فليس من جنس كلام العرب فإنّ كلامهم واسع، ولكلّ مقام عندهم مقال يختصّ به بعد كمال الإعراب والإبانة"[2]، والملاحظ على هذه التعريفات جميعها أنّها ركّزت على قرائن الإفادة والقصد والمقام التي تُعتبر مبادئ تداولية أساسية في نجاح التواصل الكلامي.

و ظاهرة الخبر والإنشاء في التراث العربي تعتبر بابا من أبواب علم المعاني، وقد اعتمد العلماء العرب في التمييز بينهما على عدّة معايير منطقية وأخرى تداولية وردت متداخلة تداخلا شديدًا بحيث لا يمكن الفصل بينهما[3]، وما يهمّنا في هذا المقام هي المعايير التداولية .

قِيل في تعريف الخبر والإنشاء:" يُسمّى الكلام خبريًا إن احتمل الصدق أو الكذب لذاته، بحيث يصحّ أن يُقال لقائله إنّه صادق أو كاذب، والمراد بالصادق؛ ما طابقت نسبة الكلام فيه الخارج أو الواقع، وبالكاذب؛ ما لم تطابق نسبة الكلام فيه الخارج أو الواقع...ويسمّى الكلام إنشائيًا إن لم يحتمل الصدق أو الكذب، ولا يصحّ أن

[1] مفتاح العلوم، ص151.

[2] المقدمة (كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر)، ابن خلدون (عبد الرحمن)، منشورات مُحَمَّد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1421 هـ/ 2000م، ص473.

[3] ينظر التداولية عند العلماء العرب، ص58.

يُقال لقائله إنّه صادق أو كاذب، وذلك لعدم تحقق مدلوله في الخارج وتوقفه على النطق به"[1]والمقصود بالنسبة المرجع المدلول عليه في الواقع الخارجي عن اللّغة.

ومنه أقرّ العلماء أنّ الخبر له نسبة كلامية تُوصف إمّا صدقًا أو كذبًا، لأنّ لها حقيقة مرجعية في الواقع، أمّا الإنشاء فليس له حقيقة مرجعية في الواقع الخارجي عن اللّغة، بل إنّ له نسبة لغوية صرفة تتسبّب في نشوء نسبة ثانية أو بتعبير التداوليين المعاصرين تتسبّب في إنجاز فعل ما[2].

كما قُسّم الإنشاء عند جمهور العلماء إلى: طلبي ويشمل: الأمر والنهي والنداء والاستفهام والتمنّي، وغير طلبي ويشمل: الترجّي والقسم والتعجب والمدح والذمّ والتكثير وألفاظ العقود[3]،وهذه الأساليب تمثّل أفعالا كلامية وبالتحديد أفعالا متضمنة في القول بتعبير التداوليين، وقد تخرج عن مقتضى دلالاتها الظاهرة إلى أغراض وإفادات تواصلية بحسب ما يقتضيه المقام؛ أيمن معناها الأصلي إلى معنى يُستلزم من مقام التخاطب، وهذا أيضا يعكس دراسة العرب القدامى لأفعال الكلام غير المباشرة ،كالأمر الذي يُفيد بالنظر إلى حال وقصد المتكلم ومنزلته مقارنة بالمخاطب مع الاستعلاء الأمر، ومع الخضوع الدعاء، ومع التساوي الالتماس وفق قاعدة الخروج عن مقتضى الظاهر أو ما يُعادل "مبدأ الشروط المعدّة" بتعبير سيرل، الذي يؤثر في هوية الأفعال الكلامية وفي قوّتها وضعفها وتصنيفها[4].

وإذا قسّمنا الخبر والإنشاء بالمنظور التداولي المعاصر، فسنجد الخبر يندرج ضمن "التقريريات" بمصطلحات سيرل، أمّا الإنشاء فمنه ما يندرج ضمن "الأمريات" كالأمر والنهي والاستفهام...،و"الإيقاعيات" كألفاظ العقود، و"البوحيات" كالمدح والذمّ والتمنّي.

ثمّ إنّ العلماء العرب قسّموا الخبر والإنشاء تقسيما تفصيليا آخر ،فأقرّوا أنّ الخبر ثلاثة أصناف راعوا من خلالها حال السامع وقدراته العقلية والإدراكية ومقام التخاطب، أوّلها الضرب الابتدائي حين يكون السامع خالي الذهن من الحكم فيُلقى إليه الخبر خاليًا من أدوات التوكيد، وثانيها الطلبي حيث يكون المخاطب شاكًا فيه فيُؤكد الخبر حتّى يتمكن في نفسه ،وآخرها الإنكاري عندما ينكر السامع حكم الخبر حيث يُؤكد له بمؤكد أو أكثر حسب

[1] الأساليب الإنشائية في النحو العربي، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط5، 2005م، ص13

[2] ينظر التداولية عند العلماء العرب، ص62-64.

[3] ينظر الأساليب الإنشائية في النحو العربي، ص14

[4] ينظر المرجع السابق، ص121،117.

درجة إنكاره.[1] وفي هذه الأضرب الثلاثة بعد تداولي يمكن أن نكتشفه في جواب أبي العباس الشارح لهذه الأضرب حين سأله الكندي عن الحشو في كلام العرب فهم يقولون عبد الله قائم، ثمّ :إنّ عبد الله قائم، ثمّ: إنّ عبد الله لقائم. ورأى أنّ الألفاظ متكررة والمعنى واحد. فأجابه أنّ المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ، وأنّ الجملة الأولى إخبار عن قيام عبد الله، والثانية جواب عن سؤال سائل، والثالثة جواب عن إنكار منكر قيامه، فتكررت الألفاظ لتكرر المعاني.[2] واختلفت لاختلاف حال السامع ومراعاة المتكلم تلك الحال ،وهذا شبيه بما فعله سيرل حين أقر أنّ الفرق بين جمل كهذه يكمن في "درجة الشدّة المتضمنة في القول" إذ يمكن أن تتماثل جملتان أو أكثر في الغرض المتضمن في القول ولكنّهما تختلفان في القوّة الإنجازية، التي يمكن أن تقوى وتضعف بأساليب منها: حروف المعاني في اللّغة العربية كما في المثال السابق.[3]

–القصدية: يبدو الاهتمام بمبدأ القصد وربطه بمفهوم التلفّظ ظاهرا عند علمائنا العرب،وذلك من خلال اهتمامهم بقصدية الخطاب. فالجاحظ في كتابه البيان والتبيين وضح الدور التداولي للخطاب البلاغي الذي يسعى إلى تحقيق التجاوب بين المتلقي والمخاطب، فعرّف البيان على أساس تداولي. قال: "البيان اسم جامع لكل شيء كشف لك قناع المعنى، وهتك الحجاب دون ضمير، حتى يفضي إلى حقيقته، ويهجم على محصوله كائنا ما كان ذلك البيان، ومن أي جنس كان الدليل لأن مدار الأمر والغاية التي يجري القائل والسامع، إنما هو الفهم والإفهام، فبأي شيء بلغت وأوضحت عن المعنى فذلك هو البيان في ذلك الموضوع"[4].

ما يجعلنا نستنتج أنّ البيان هو الإفهام وهو بدوره يسعى إلى إيصال المعنى من الملقي إلى السامع في العملية التخاطبية، وهو ما تسعى له التداولية هي الأخرى، إنّ العلاقة التي نستكشفها بين البلاغة والتداولية تترصد في كيفية إيصال المعنى إلى المتلقي لأنه هو من يتعرض لقراءة الرسالة ومحاولة فهمها، وفهم البلاغة من فهم التداولية لأن "التداول هو بحث في استعمال اللغة لا نظامها"[5].

---

[1] ينظر تصور المقام في البلاغة العربية، مُحَمَّد بدري عبد الجليل ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003 م،ص55

[2] ينظر دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني ، شرح وتعليق د مُحَمَّد عبد المنعم خفاجي، ص219

[3] ينظر تصور المقام في البلاغة العربية، ص55.

[4] البيان والتبيين، الجاحظ(أبو عثمان عمرو بن بحر)، تحقيق وشرح عبد السلام مُحَمَّد هارون، مكتبة الخالجي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ، مصر، ط07، 1418هـ 1998م، 1/ 75.

[5] القاموس الموسوعي للتداولية، ، ص 12.

و ظهر مبدأ القصد جليا أكثر في تعريف ابن جني (ت392 هـ) للّغة إذ يقول :"حد اللّغة أصوات يعبّر بها كل قوم عن أغراضهم "[1]، فاللّغة في مفهومه أصوات وملفوظات مجردة ، فإذا أراد المتكلم التعبير عن قصده(غرضه) عمد إلى هذه الملفوظات يسبكها ويختار منها ما هو عن قصده أبْيَن، ولمراده أجلى وأنسب، ولا يُتلفظ إلا بما كان لتحقيق ذلك الهدف جديرا. ويتقاطع ابن جني في هذا مع ما تقره التداولية المعاصرة ، إذ إنّ مجال اهتمامها الملفوظات داخل سياق التلفظ (المنجز الذاتي)أي؛ في ضوء التداول.[2]

وإلى المسألة ذاتها أشار ابن خلدون(ت808هـ) في مقدّمته، قال:" اللّغة في المتعارف هي عبارة المتكلم عن مقصوده، وتلك العبارة فعل لساني، فلابدّ أن تصير ملكة متقرّرة في العضو الفاعل لها وهو اللّسان، وهو في كلّ أمّة بحسب اصطلاحاتهم، وكانت الملكة الحاصلة للعرب من ذلك أحسن الملكات وأوضحها إبانة عن المقاصد"[3]، فنلمسه بقوله هذا يشير إلى أنّ اللّغة هي إرادة المتكلم الممتلك لهذه الملكة إحداث أصوات لغويّة تعدّ جملة في اللّغة وفق أعراف واصطلاحات الجماعة اللّغوية الواحدة، وأنّ هذا المنجز اللّساني إنّما كان لأجل الإبانة عن مقصد المتكلم، وقد قيّض الله للعرب أن تكون لغتهم الأحسن والأوضح لتحقيق هذه الغاية، أي إنّ قصد المتكلم شرط لازم في التلفظ حتى تكون الملفوظات ذات معنى، أو ذات إفادة بتعبير التداوليين المعاصرين.

ونقيض هذا نجد أوستين أشار إلى التلّفظ من غير قصد، الذي يوازي عنده الفعل التعبيري، فقد يتلفّظ المتكلم بأصوات صحيحة نحويًا وصرفيًا ومعجميًا إلاّ أنّها لا تؤدي الإفادة المتوخاة منها، أي لا تنجز فعلا لغياب قصد المرسل.[4]

وفي إشارة إلى أهميّة القصد في المواضعة والاصطلاح داخل الجماعة اللّغوية الواحدة يقول ابن سنان الخفاجي: "فبعد وقوع التواضع يُحتاج إلى قصد المتكلم به واستعماله فيما قرّرته المواضعة، ولا يلزم على هذا أن تكون المواضعة لا تأثير لها، لأنّ فائدة المواضعة تمييز الصيغة التي متى أردنا مثلا قصدناها. وفائدة القصد أن تتعلّق تلك العبارة بالمأمور وتؤثر في كونه أمرًا له، فالمواضعة تجري مجرى شحذ السكين وتقويم الآلات والقصد يجري مجرى استعمال

[1] الخصائص، ابن جني، أبو الفتح عثمان، تحقيق محمّد علي النجار، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية، ط2،1381هـ 1952م، 33/1.

[2] ينظر استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، ص29.

[3] المقدمة، ص469.

[4] ينظر استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية ، ص191.

الآلات"[1]، فالمتكلم إذا أراد إفهام السامع قصده بما يمتلك من لغة وجب عليه أن يكون عالما بقواعد تركيبها وسياقات استعمالها أي بالمواضعات التي تُنظّم إنتاج الخطاب بها، ومنه فالقصد عامل أساس في إنشاء العلامات والمواضعة عليها سواء أكانت علامات طبيعية أم علامات من صنف علامي آخر[2]، وهو ما عبّر عنه ابن خلدون بقوله:" وهو في كلّ أمّة بحسب اصطلاحاتهم."[3]

السياق و المقام: والمتتبع لموضوعات البلاغة العربية وتحليلاتها يجد فيها عناصر المقاربة التداولية حاضرة في كلّ الخطابات البلاغية ومن سماتها البارزة عنصري السّياق والمقام فضلا عن المقاصد التي يستهدفها المخاطب من الخطاب انطلاقًا من مبدا أنّ لكلّ مقام مقال، فنجد البلاغيين العرب اهتموا بفكرة المقام ومقتضى الحال وأدرجوها ضمن ملاحظاتهم، فيما ينبغي للخطيب أن يكون عليه أو يراعيه من أحوال المستمعين. وهذه الفكرة وثيقة الصلة بالتداولية، هذا العلم الذي يُعنى بالعلاقة بين النص وعناصر الموقف التواصلي المرتبطة بشكل منظم. وأشار صلاح فضل إلى هذه الصلة حين قال: "ويأتي مفهوم التداولية هذا ليغطي بطريقة منهجية منظمة المساحة التي كان يشار إليها في البلاغة القديمة بعبارة "مقتضى الحال" وهي التي أنتجت المقولة الشهيرة في البلاغة العربية "لكل مقام مقال".[4]

إنّ الدراسات التداولية قد اعتمدت على السياق، وبدورهم البلاغيين قد انصبت دراساتهم للسياق على فكرة (مقتضى الحال)، وقد اهتم به علماء المعاني إذ يقول التهانوي: "والحال في اصطلاح أهل المعاني هي الأمر الداعي إلى المتكلم على وجه مخصوص أي الداعي إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به أصل المعنى خصوصية ما هي المسماة بمقتضى الحال، مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي تأكيد الحكم والتأكيد مقتضاها...و على هذا النحو قولهم –علم المعاني– علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال – أي يطابق صفة اللفظ مقتضى الحال "[5]، ما يؤكّد اهتمامهم بأحوال المتكلم والسامع وبضرورة إيصال المعنى إلى المخاطب في سياق محدّد مع مراعاة المتكلم لحال السامع، وكل هذا تقتصر عليه التداولية بدورها.

---

[1] سر الفصاحة، عبد الله بن مُحَمَّد ابن سنان الخفاجي، دار الكتب العلمية، ط1، 1402هـ/1982م، ص03.

[2] ينظر استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية ، ص183.

[3] المقدمة، ص469.

[4] بلاغة الخطاب وعلم النص، ص26.

[5] كشاف اصطلاحات الفنون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، التهانوي، ط4، 1977م، 125/2.

وفي دراسة البلاغيين للمعنى ضمن السياق سلكوا مجموعة من المبادئ تعد من صميم البحث التداولي أبرزها:[1]

- دراسة مجالات للترابط بين البنية والوظيفة.

- دراسة اللغة العربية بعدّها وسيلة للتواصل.

- اعتماد مبدأ لكل مقام مقال (مراعاة الكلام لمقتضى الحال).

- اهتمامهم بعناصر الخطاب (المتكلم، المخاطب، القصدية، مراعاة أحوال السامع، نوعية الخطاب وظروفه).

- دراسة الأساليب وأغراضها، و انتقالها من الدلالة الحقيقية إلى دلالات أخرى.

-دراستهم لمجوعة من الوظائف النحوية.

ومن المعايير التي احتكم إليها البلاغيين العرب في الفصل بين الخبر والإنشاء نجد "معيار قبول الصدق والكذب، بحيث أن الخبر يقبل الصدق والكذب والانشاء لا يقبل ذلك، معيار مطابقة النسبة الخارجية، معيار إيجاد النسبة الخارجية، إذ أنه كان قصد الكلام يفيد دلالة حصلت في الواقع فهو خبر، وإذا كان قصده على أن ألفاظ المتكلم وجدت بها تلك النسبة الخارجية فهو إنشاء"[2].

ومن خلال النظر إلى هذه التمييزات بين كلّ من الخبر والإنشاء نجد أنها تحوي جانبا من البعد التداولي خاصة فيما يتعلق بالنسب الخارجية التي تلتقي مع مبدأ القصدية الذي يعتبر محور الدرس التداولي فيما يخصّ نظرية الأفعال الكلامية. وبهذا نستنتج أنّ ثنائية (الخبر والإنشاء) توافق التداولية، ونجد أحمد المتوكل يقول: "من المعلوم أنّ الفكر اللغوي العربي القديم يتضمن ثنائية (الخبر/الإنشاء) التي تشبه إلى حدّ بعيد الثنائية الأوستينية (الوصف/الإنجاز)، كما يدلّ على ذلك تعريف القدماء للخبر والإنشاء[3]".

---

[1] ينظر البلاغة والتداولية، ص 48.

[2] ينظر في البرجماتية، الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة، دراسة دلالية ومعجم سياقي، علي محمود حجي الصراف، مكتبة الآداب، ط1، القاهرة، 2010م، ص 101.

[3] قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، (البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي)، أحمد المتوكل، دار الأمان، الرباط، 1995م، ص 37.

الحجاج: أمّا الحجاج الذي يعتبر آلية من آليات المنهج التداولي، فقد احتفى به العلماء العرب القدامى، حيث كانت استراتيجية الإقناع بالحجاج واضحة في القرآن الكريم وأقوال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، وفي فترات سبقت ذلك وخلال العصر الجاهلي في المنافرات القبلية ثمّ شيئا فشيئا تبلورت كاستراتيجية أساسية في علوم الفقه وأصوله وعلم الكلام والعلوم اللّغوية.[1]

كثيرا ما يندمج الحجاج مع البلاغة في كثير من الأساليب والأدوات من أجل الوصول الى غرض محدد، "وما يهمنا في هذا الموضع هو الوظائف الحجاجية التي تؤديها الصور البلاغية ضمن الحجاج، فالأساليب البلاغية قد يتم عزلها عن سياقها البلاغي لتؤدي وظيفة إقناعيه استدلالية، ومن هنا يتبين أن معظم الأساليب البلاغية تتوفر على خاصية التحول لأداء أغراض تواصلية، لإنجاز مقاصد حجاجية ولإفادة تداولية"[2] .

ويمثّل الجاحظ في كتابه "البيان والتبيين" الصورة العربية الأولى لتناوله فنّ الإقناع حين تحدّث عن الخطابة والخطيب، وما ينبغي أن يتوفّر عليه هذا الأخير من صفات جسدية ولغوية حتّى يتمكّن من إنفاذ ما يريد إلى ألباب مستمعيه، باعتبار أنّ أوّل ما يميّز الأسلوب الخطابي أنّه إقناعي بلاغي يحتاج إلى الصور البلاغية والحجج والحجاج لأنّ التأثير والاستمالة يتطلبان الوضوح وأساليب الإقناع، كما لم يغفل الجاحظ دور العلامات السيميائية في الإقناع فأدرك ذلك وأكده في حديثه عن الخطّ والإشارة والحال والعقد والنصبة.[3] يقول الجاحظ في إيضاحه لمفهوم البيان والبلاغة التي هي آلة الخطيب:" أوّل البلاغة اجتماع آلة البلاغة، وذلك أن يكون الخطيب رابط الجأش، ساكن الجوارح، قليل اللّحظ، متخيّر اللّفظ، لا يكلم سيّد الأمَة بكلام الأمَة، ولا الملوك بكلام السوقة..."[4] ، فالغاية عند الجاحظ الإقناع الشفوي وتُقَدّم الغاية(الإقناع) على الوسيلة(اللّغة) وتُحدّد طبيعتها وشكلها حسب مقامات التخاطب.[5]

---

[1] ينظر استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، ص447.

[2] التداولية والحجاج ، مداخل ونصوص، ص50.

[3] ينظر الحجاج والاستدلال الحجاجي" عناصر استقصاء نظري"، حبيب أعراب، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،الكويت، ع1، م30، يوليو سبتمبر 2001م،ص109.

[4] البيان والتبيين ،93/1.

[5] ينظر استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، ص448.

لقد استطاع الجاحظ بتصوّره هذا أن يربط فكرة الفهم والإفهام بالإقناع الذي تبرز فيه سمات الكفاءة التداولية والقدرة على توظيفها حسب مقتضيات المقام، فبلاغة الخطاب الإقناعي اعتدال معرفي تداولي بلوره الجاحظ لتفسير البيان العربي في ضوء البلاغة، ودراسة البلاغة في جانبها التداولي هو ما اهتمّت به الدراسات الغربية المعاصرة إذ لم تلق الاهتمام في ثقافتنا العربيّة بعد الجاحظ.

المحاضرة الثالثة عشر

التداولية في التراث اللغوي العربي

إنّ إعادة قراءة التراث اللغوي بفكر نيّر ومنهج قويم، في ضوء النظريات الحديثة أصبح أمرا ضروريا وذلك لمحاولة فهمه وسبر أغواره وإدراك خباياه، ومعرفة مواطن القوة والضعف فيه. و الباحث عن فكرة التداولية في تراثنا العربي يلاحظ أنّها قد عرفت من قبل العلماء العرب بمفهومها العلمي و ناقشوها في كثير مما وصلنا من تراث غني، حيث أن جل مبادئ التداولية الحديثة حاضرة في تراثنا العربي، و لو بمصطلحات مغايرة أحيانا أو غير منضبطة أحيانا أخرى، وذلك من بداية طلائع الدرس اللغوي مع سيبويه وصولا إلى النقاد و البلاغيين المتأخرين. فعلى الرغم من عدم تأصيلهم لمصطلح التداولية بلفظه اهتموا بتتبع سياقات الاستعمال اللغوي الدائرة في مستوى التخاطب الفعلي، و قد ظهر ذلك في المباحث المتصلة ببابي الخبر و الإنشاء، و لم يعتني بهذا الموضوع اللغويون من النحاة و علماء البلاغة فحسب ، بل اعتنى به كل من علماء المنطق و الفلاسفة و الأصوليون و الفقهاء عناية شديدة.

و عن أسبقية العرب لمعرفة أصول هذا الاتجاه يقول سويرتي :"إن النحاة والفلاسفة المسلمين، والبلاغيين والمفكرين مارسوا المنهج التداولي قبل أن يذيع صيته بصفته فلسفة وعلما، رؤية واتجاها أمريكيا وأوروبا، فقد وظف المنهج التداولي بوعي في تحليل الظواهر والعلاقات المتنوعة."[1]

فالعرب هم السباقون في ممارسة المنهج التداولي قبل ظهوره كمنهج للأمريكيين والأوروبيين، وجل مبادئ التداولية تجدها مبثوثة في الفكر العربي الأصيل. فقد تناول الدارسون مثلا:[2]

- أن التكلم يتم لغايات وأهداف أو إشباع حاجات أو الحصول على فائدة.

[1] في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية للدرس العربي القديم، ص140

[2] المرجع نفسه، ص139.

-تستعمل اللغة للأغراض و المآرب ذاتها.

-يضفي المتحاور و نعلى الملفوظات دلالات أخرى غير ظاهرة مثال ذلك :الاستعارات والتشبيهات والكنايات، حيث يتلفظ المتكلم بألفاظ ويقصد معاني خفية غير الظاهرة لتلك الألفاظ.

أولا : التفكير التداولي في التراث النحوي:

لا يمكن الحديث عن النحاة جميعا أو أن نختزل جهودهم في ورقة واحدة ، و لذلك آثرت أن أركز على سيبويه، فسيبويه كان سبّاقا في التنبيه إلي اللحن في اللغة. حيث أنّ اللحن قد يشتمل على الجانب التداولي التكلمي، حيث ذكر في "هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة" خمسة أقسام للكلام معتمدا في ذلك على مناسبة مقال الخطاب لمقامه: "فمنه مستقيم حسن، و محال، و مستقيم كذب، و مستقيم قبيح، و ما هو محال كذب، فأمّا المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس و سآتيك غدا و أمّا المحال فأن تنقض أوّل كلامك بآخره فتقول: أتيتك غدا، و سآتيك أمس، و أمّا المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل، و شربت ماء البحر و نحوه، و أمّا المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك: قد زيدا رأيت، و كي زيد يأتيك و أمّا المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس."[1] فحكم سيبويه على أحد أنماط الكلام (حملت الجبل، و شربت ماء البحر و نحوه) بصفة المستقيم الكذب "هو ما يسمي باللحن التداولي الذي تنعدم فيه شروط المطابقة بين النسبة الكلامية والنسبة الواقعية الخارجية والنسبة العقلية"[2].

إنّ هذه القراءة تختزل المفهوم السّياقي أو التّداولي في المستقيم الكذب، وتراه أو تصفه باللاّحن تداولياً؛ أي أنّه لا توافق بين اللّغة والمنطق أولا توافق بين الكلام والواقع، لأنّ المستقيم القبيح هو الذي يوافق الواقع الخاصّ بالمعنى ولا يوافق المنطق اللّغوي، وفي المفهوم التّداولي لا تعارض بين منطق

[1] الكتاب، سيبويه، 1/ 25.

[2] ينظر الأسس الإبستمولوجية و التداولية للنظر النحوي عند سيبويه، إدريس مقبول، عالم كتب الحديث، ط1، 2006م، ص.281

القاعدة، ومنطق المجتمع، وانطلاقاً من المفهومين، أراد سيبويه أن يرسم لنفسه منهجاً للحفاظ على القاعدة والاستعمال، خاصّةً إذا اعتقدنا أنّ القاعدة نتجت عن الاستعمال.

و القارئ لكتاب سيبويه يلاحظ في ثناياه ما يسميه التداوليون بالسياق الذي لا نكاد نجده عند من تأخر بعد سيبويه. و من الذين أثارت انتباههم هذه الخاصية، باحثون اشتغلوا على سيبويه منهم الباحث المومني في أطروحته، غير أنّ إشارته كانت سريعة وعابرة، يقول: "فكثيرا ما استعان سيبويه على توضيح معنى التركيب بوصف الظروف المرافقة للتلفظ بالقول، كوصف الظواهر الصوتية، أو تحديد العلاقة بين المتكلم والمخاطب، أو ذكر أسباب التلفظ بالقول، إلى غير ذلك مما ذكره سيبويه عند دراسته لقضايا الحذف أو بيان المعاني المختلفة التي تدل عليها الصيغة الصرفية الواحدة بسبب اختلاف المقام"[1].

و سيبويه دائم الاستدعاء لهذين الركنين: المتكلم و المخاطَب؛ يظهر ذلك في قوله في (هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصادر لأنّه حال يقع فيه الأمر فينتصب لأنه مفعول به):"والمشافهة لا تكون إلاّ من اثنين"[2].فنحن لا نتكلم إلاّ ونحن اثنان، بل لا نتكلم إلا ونحن زوجان، لأنّ الزوجين هما بالذات الاثنان الموجودان، والكلام لا يتحقق إلاّ باثنين موجودين هما (المتكلم) و(المخاطب).

و نجده يستطرد في توجيهه لجملة من الأمثلة على معرفة علم المخاطب وعلى حيثيات تداولية ترتكز أساسا على آلية الاستعمال وموافقة المقام: "وإذا قلت: كان رجل ذاهبا، فليس في هذا شيء تعلمه كان جهله، ولو قلت: كان رجل من آل فلان فارسا حسن، لأنّه قد يحتاج إلى أن تعلمه أنّ ذلك في آل فلان وقد يجهله، ولو قلت: كان رجل في قوم عاقلا لم يحسن، لأنه لا يستنكر أن يكون

[1] التركيب في كتاب سيبويه، نظام الجملة وأصول التقدير، المومني مُحَمَّد، أطروحة دكتوراه مرقونة بخزانة جامعة مُحَمَّد بن عبد الله بفاس، ص 4- 5.

[2] الكتاب، 1/ 392.

في الدنيا عاقل، وأن يكون من قوم، فعلى هذا النحو يحسن ويقبح"[1].فها هو سيبويه لا يكاد يعلل إلا بما تعلق بالمتكلم والمخاطب من جهة حصول الفائدة أو عدمها[2].

و قد اعتنى المبرد النحوي أيضا –بعد سيبويه– بضرورة ملاءمة الكلام للمتلقي أو بمعنى أصح ملاءمة الكلام لما ينتظره المتلقي لتنجح عملية التواصل، لأن الكلام إذا لم يحدث شيئا جديدا للمتلقي لم يلق قبولا ولم يحقق له البغية، ولأن المتلقي ينتظر دائما من الكلام شيئا جديدا يضيفه إلى رصيده المعرفي، ولعل هذا هو المبدأ الذي انطلق منه المبرد في الرد على اعتراض الكندي الذي زعم أن في الكلام حشوا.

فقد روى ابن الأنباري أنه قال: "ركب الكندي المتفلسف إلى أبي العباس وقال له: "إني لأجد في كلام العرب حشوا، فقال له أبو العباس: في أي موضع وجدت ذلك؟ فقال: أجد العرب يقولون: "عبد الله قائم"، ثم يقولون: "إن عبد الله قائم ثم يقولون: "إن عبد الله لقائم"، فالألفاظ متكررة والمعنى واحد، فقال أبو العباس بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ، فقولهم: "عبد الله قائم"، إخبار عن قيامه، وقولهم: "إن عبد الله قائم"، جواب عن سؤال سائل، وقوله: "إن عبد الله لقائم"، جواب عن إنكار منكر قيامه، فقد تكررت الألفاظ لتكرر المعاني"[(3)].فالمتكلم عليه أن يعدل كلامه وفق حال المخاطب ونوع الفائدة التي ينتظرها.

ثانيا : التفكير التداولي في التراث البلاغي:

إن عمل البلاغيين في التراث العربي كان مختلفا تماما عن عمل النحاة و اللغويين، ففي حين كان اللغويون و النحاة يهمون بتحيين اللغة من خلال جمعها ولم شتاتها كان البلاغيون يتضايقون من تلك

[1] الكتاب، 2/ 54.

[2] ينظر أمثلة كثيرة في الكتاب: ج 1/ 283- 381.

ج 2/345- 87- 93- 114- 233- 280- 294- 297- 345.

ج 3/ 7- 103- 104- 224.

[3] دلائل الإعجاز، ص315.

المقاييس المغلقة التي تجعل اللغة منغلقة على نفسها، و دأبوا على البحث عن أسرار الإعجاز في الخطاب القرآني و الخطابات الأخرى فتأسس عندهم مصطلح مقتضى الحال. و قد أشار الباحث تمّام حسّان إلى أنّ البلاغيين العرب كانوا السبّاقين إلى التعرّض للسياق بنوعيه في إطار معالجتهم لفكرة "لكل مقام مقال"، قال: "و لقد كان البلاغيون عند اعترافهم بفكرة المقام متقدّمين ألف سنة تقريبا على زمانهم لأنّ الاعتراف بفكرتي المقام و المقال باعتبارهما أساسين متميزين من أسس تحليل المعنى، يعتبر الآن من الكشوف التي جاءت نتيجة لمغامرات العقل المعاصر في دراسة اللغة."[1]

و يعتبر "بشر بن المعتمر" من أوائل البلاغيين الذين أشاروا إلى هذه الفكرة. فقد وردت في صحيفته حيث قال: "فكن في ثلاث منازل ؛ فإن أولى الثلاث أن يكون لفظك رشيقًا عذبًا، وفخمًا سهلًا، ويكون معناك ظاهرًا مكشوفًا، وقريبًا معروفًا، إما عند الخاصة إن كنتَ للخاصة قصدْتَ، وإما عند العامة إن كنتَ للعامة أردْت، والمعنى ليس يشرف أن يكون من معاني الخاصة، وكذلك ليس يتّضع بأن يكون من معاني العامة، وإنما مدار الشرف على الصواب وإحراز المنفعة مع موافقة الحال، وما يجب لكل مقام من المقال البيان و التبيين."[2] و يدل سياق هذا النص على أن فكرة مقتضى الحال نشأت في إطار التنظير لبلاغة الخطابة، و هذه الفكرة جمعت بين التداولية و البلاغة، فمفهوم التداوليّة أتى "ليغطّي بطريقة منهجية منظّمة المساحة التي كان يشار إليها في البلاغة القديمة بعبارة (مقتضى الحال) و هي التي أنتجت المقولة الشهيرة في البلاغة العربية (لكل مقام مقال)."[3]

و المتصفح لكتابي عبد القاهر الجرجاني (دلائل الإعجاز) و(أسرار البلاغة) مثلا يجد أنه لا تكاد تخلو صفحة منهما من مظاهر التداولية، وذلك لأنّ عبد القاهر الجرجاني ركّز على مراعاة قصد المتكلم، أو غرضه من الخطاب، أو مراعاة الحال ضمن ما أطلقوا عليه الإفادة، وهي ما يتحصله السامع من رسالة المتكلم، وكذلك ركّز على السياق الذي ينتج ضمنه الكلام وتأثيره في نجاح العملية

[1] اللغة العربية معناها و مبناها، تمام حسّان، عالم الكتب القاهرة، ط4، 2004م،ص337

[2] البيان و التبيين، 136/1

[3] بلاغة الخطاب و علم النص، ص26

التواصلية، بحيث سعى لتوضيح المعنى وأغراض المتكلم، حيث نجده يقول في هذا الصدد: "إنّ الناس إنما يكلّم بعضهم بعضا، ليعرف السامع غرض المتكلم ومقصوده"[1].

والقصدية أو الغرض لها دور بارز في فهم

الرسالة وتوجيهها، إذ نجد الجرجاني يقول: "لا يخفى على من له أدنى تمييز أن الأغراض التي تكون للناس في ذلك لا تعرف من الألفاظ ولكن تكون المعاني الحاصلة من مجموع الكلام أدلة على الأغراض والمقاصد، ولو كان الذي يكون غرض المتكلّم يعلم من اللفظ، ما كان لقولهم" ضرب كذا مثلا لكذا معنى، فما اللفظ "يضرب مثلا" ولكن المعنى، فإذا قلنا في قول النبيّ ﷺ "إياكم وخضراء الدّمن". فقد قصد رسول الله من خضراء الدّمن "المرأة الحسناء في منبت السّوء"، هذا ما لا يظنه من به مسّ، فضلا عن العاقل.[2]

هذا ما يجعلنا نستخلص أنّ الجرجاني قد جعل وظيفة اللغة الأساسية هي إقامة التواصل بين المتكلم والمتلقي، وذلك عن طريق إدراك المقاصد من طرف السامع ليتم قبول اللفظ من المتكلم حتى يتحقق التكامل الذي يجعل اللغة لفظ معيّن من متكلم معيّن في سياق معيّن موجه لمخاطب معيّن لغرض تواصلي معيّن.

و نجد عبد القاهر الجرجاني قد فرق بين "نظم الحروف"، و هو ما يخصّ تنظيم أصوات الكلمة الواحدة، وبين نظم الكلام وهو متعلق بنظم الجمل والتراكيب بحيث يقول عن نظم المفردات من أصواتها: "وذلك أن نظم الحروف هو تواليها في النطق، وليس نظمها بمقتضى عن معنى، ولا الناظم لها بمقتف في ذلك رسما من العقل اقتضى أن يتحرى في نظمه لها ما تحراه، فلو أن واضع اللغة كان قد قال: "ربض" مكان "ضرب" لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد"[3].

[1] دلائل الإعجاز، ص 357.

[2] المصدر نفسه، ص280

[3] المصدر نفسه، ص42

كما يقول في نظم الكلم: "فليس الأمر فيه كذلك، لأنك تقتفي في نظمها آثار المعاني، وترتبها على حسب ترتب المعاني في النفس، فهو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو "النظم" الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق ولذلك كان عندهم نظيرا للنسج والتأليف والصياغة والبناء والوشي والتحبير وما أشبه ذلك."[1]

و أما عن تقسيمه الثالث فيقول: "ممّا يوجب اعتبار الأجزاء بعضها مع بعض، حتى يكون لوضع كل حيث وضع، علة تقتضي كونه هناك وحتى لو وضع في مكان غيره لم يصلح"[2] . و كان هذا قوله فيما يخصّ اعتبار الأجزاء مع بعضها.

هذه التقسيمات التي أوردها الجرجاني نجدها تلتقي مع تقسيم "أوستن" المتضمن في "فعل القول".

كما أشار الجرجاني إلى معنى المعنى إذ قال: "وأنّ العلم بمواقع المعاني في النفس، علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق"[3] . وهذا ما نجده عند أوستن عند حديثه عن إنجاز الفعل وهذا ما يتعلق بتحقيق قصد المتكلم.

كما نجد أن ثنائية المتكلم (المخاطِب) والمخاطَب (المتلقي) قد لقيت اهتماما كبيرا عند الإمام عبد القاهر الجرجاني على اعتبار أنه لا يمكن من حدوث كلام بدون متكلم، فالمتكلم هو المنتج للكلام وباعثه والمخاطب هو الآخر تكتمل به العملية التواصلية.

و الجرجاني قد أولى المتكلم عناية كبيرة في كتابه دلائل الإعجاز في تنظيره لمفهوم "النظم"، ففي حديثه عن الخبر ركز على المتكلم باعتباره المخبر والمعبر عن الأغراض والمقاصد، فيقول "كذلك لا يتصور أن يكون خبر حتى يكون له مخبر يصدر عنه ويحصل من جهته"[4]. كما يدعو في كتاباته إلى

[1] دلائل الإعجاز، ص42
[2] المصدر نفسه، ص42
[3] المصدر نفسه، ص45
[4] المصدر نفسه، ص487

ضرورة توخي معاني النحو لاستقامة النظم، حتى يستقيم المعنى للمتكلم إذ يقول: "هذا وأمر النظم في أنه ليس شيئا غير توخي معاني النحو فيما بين الكلم وأنّك ترتب المعاني أولا في نفسك، ثم تحذو على ترتيبها الألفاظ في نطقك، وأن لو فرضنا أن تخلو الألفاظ من المعاني، لم يتصور أن يجب فيها نظم وترتيب في غاية القوة والظهور"[1]. وهذا كله ما يظهر جليا في حديثه عن الاستعارة، الكناية،... فالمتكلم يلعب دورًا بارزًا في العملية التواصلية، والجرجاني قد ركز على مقاصد المتكلم التي يتلقاها المخاطب، وبدورها التداولية اهتمت بالمتكلم والمخاطب كما سبق الإشارة إليها واهتمت بمقاصد المتكلم وأغراضه.

فالجرجاني قد ربط بين النظم والمتكلم والمتلقي، فوضع شروطا للمتكلم، وكذلك خصّ المتلقي بأن يكون عالما بلغة النص الذي يتلقاه إذ يقول: "واعلم أنّه لا يصادف القول في هذا الباب موقعا من السامع، ولا يجد لديه قبولا، حتى يكون من أهل الذوق والمعرفة وحتى يكون ممن تحدثه نفسه بأن لا يومئ إليه من الحسن واللطف أصلا، وحتى يختلف الحال عليه عند تأمّل الكلام فيجد الأريحية تارة، ويعرى منها أخرى، وحتى إذا عجبته عجب، وإذا نبهته لموضع المزية انتبه"[2]. بحيث نادى الجرجاني بضرورة فهم المتلقي للرسالة الموجه له من المتكلم وكما يجب على المتكلم مراعاة السامع من الجانب الفكري والثقافي، حتى يتمكن من فهم الخطاب، هذا ما أجاز الحذف في الجملة، والاتساع والاختصار والتقديم والتأخير وغيرها من الظواهر اللغوية التي وردت في دلائل الجرجاني.

و إذا اطلعنا على كتاب "مفتاح " للسكاكي و جدنا يقول: "فإن كان مقتضى الحال إطلاق الحكم فحسن الكلام تجريده من مؤكدات الحكم، و إن كان مقتضى الحال بخلاف ذلك فحسن الكلام تحلّيه بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضعفا و قوة. و إذا كان مقتضى الحال طي ذكر المسند إليه فحسن الكلام تركه، و إن كان المقتضى إثباته على وجه من الوجوه المذكورة فحسن الكلام وروده

[1] دلائل الإعجاز، ص416-417

[2] المصدر نفسه، ص190-191

على الاعتبار المناسب، و كذا إن كان المقتضي ترك المسند فحسن الكلام وروده عاريا عن ذكره، و إن كان المقتضى إثباته مخصصا بشيء من التخصيصات فحسن الكلام نقله على الوجوه المناسبة من الاعتبارات المقدّم ذكرها"[1].

إنّ فكرة "مقتضى الحال" كانت تؤطر عمل السكاكي في كثير من مباحث كتابه حتى أنّ الباحث عبد المالك مرتاض عدّ مصطلح مقتضى الحال عنده يكافئ دلاليا فبي اللسانيات الحديثة مصطلح تداوليّة اللغة. يقول: "و نلاحظ أنّ مفهوم السياق البلاغي تتنازعه نزعتان اثنتان احداهما "المرجع" و إحداهما الأخرى "تداولية اللغة" أو ما في حكمه او ما يطلق عليه أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر مُحَّد بن علي السكاكي (ت626هـ) مقتضى الحال"[2].

ففكرة "مقتضى الحال" و المقام أو السياق عموما بما يضمه من صفات للمتكلم و السامع ذات أبعاد تداولية بارزة تظهر من خلال إسهامها في تحديد دلالة الفعل الكلامي الإنجازي المباشر و غير المباشر و فهمها، و هو ما أكّده جون أوستن بقوله: " إنّ مسألة الأغراض و المقاصد في التلفظ بالعبارة و ما يحتف بها من سياق قرائن الأحوال، هي مسألة لها خطرها و شأنها"[3].

وخلاصة ما يمكن قوله هو أن الدرس التداولي مع حداثة ظهوره إلا أنّ له علاقة وجذور مع الدرس البلاغي العربي القديم.

[1] مفتاح العلوم، ص256-257

[2] نظرية البلاغة، عبد المالك مرتاض، دار القدس العربي، الجزائر، ط2، 2010م، ص166

[3] نظرية أفعال الكلام العامة: كيف ننجز الأشياء بالكلام، ص65

المحاضرة الرابعة عشر

التداولية عند المحدثين

اطلع العلماء العرب المحدثون على مفاهيم التّداولية و حاولوا تطبيقها على اللّغة العربية، و قد ركّزنا في هذه المحاضرة على باحثين بارزين هما الباحث الجزائري عبد الرّحمان الحاج صالح و الباحث المغربي طه عبد الرحمن .

أوّلا: التّداولية في فكر الدّكتور عبد الرّحمن الحاج صالح:[1]

1- مفهوم اللّغة و الكلام عنده:

لقد كان للحاج صالح بصمة تداولية حيث عرّف اللّغة و اللّسان وربطهما بالخطاب ، فقال أثناء تعريفه للّسان : "إن للّسان البشري جوانب كثيرة كما قلنا ، فإنّه نظام من الرّموز الصّوتية الموضوعة لغرض التّبليغ"[2]، يشير هنا إلى أن اللّغة غرضها الأساسي التّواصل ، ثم يضيف قوله:" ثم إن الأصوات المتسلسلة في مدرّج الكلام تدلّ على معان وأغراض ، و للنّاطق بها سلوك خاص في ذلك "[3] وهذا الرّأي يوافق ما جاء به التّداوليون عندما وصفوا اللّغة بأنّها "أبرز الأنسقة السّيمولوجية ،

[1]- هو عالم لغوي جزائري، ولد بمدينة وهران في 7 يوليو 1927 م، الموافق لـ 7 محرم 1346هـ.وفي سنة 1947 م، التحق طالبا بكليّة اللّغة العربيّة بالجامعة الأزهرية بمصر، ثم انتقل إلى بوردو وباريس أين تحصّل على التّبرير ودكتوراه الدّولة في اللّسانيات، بعد الاستقلال اشتغل أستاذا و باحثا في جامعة الجزائر ، و عيّن في سنة 1964 م رئيسا لقسم اللّغة العربية و قسم اللّسانيات ، ثم أُنتُخِب عميد كليّة الآداب وبقي فيها إلى غاية 1968م. أسّس لنظريّة لسانيّة سمّاها النّظرية الخليليّة الحديثة، وألّف عدّة كتب. توفي عبد الرحمن الحاج صالح صبيحة الأحد 07 جمادي الثانية 1938 م للهجرة الموافق لـ 05 مارس 2017 م للميلاد عن عمر يناهز التسعين سنة. ينظر المدارس النحوية، التواتي بن التواتي ، دار الوعي ، الجزائر ، 2008م ، ص 140.

[2] بحوث و دراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمن الحاج صالح موفم للنشر ، الجزائر، 2012 م، الجزء الاول ، ص 270

[3] المرجع نفسه ، الصفحة نفسها.

باعتبارها نظاما معقّدا من العلامات و الرّموز ، ذلك النّظام الّذي يجعل منها كيانا قائما بذاته ، فكلّ حديث عن الوظيفة التّواصلية للّغة يقتضي بالضّرورة الكلام عن وظيفة رموزها و علاماتها"[1] .

ثم ربط الحاج صالح اللّغة والكلام بالخطاب و التّخاطب وهنا يظهر لنا تصوّراته التّداولية، فيقول عن الكلام " إنَّ الكلام المستغني أو الجملة المفيدة هو أقل ما يكون عليه الخطاب إذا لم يحصل فيه حذف، وممكن أن يحلل إلى مكوّنات قريبة إلى حدّ تعبير علماء اللّسانيات، تكون خطابية لا لفظية صوتية، وهذه العناصر هي المسند و المسند إليه "[2].

2- الخطاب و التّخاطب عند الحاج صالح:

يبيّن الحاج صالح وظيفة الخطاب والّتي تتمثّل في الحوار المتبادل فيقول: " إنّ وظيفة التّخاطب الأساسية هي الإعلام و البيان المتبادل."[3]

ويذكر قول الجاحظ عن التّخاطب: "و هو البيان الذي جعله الله تعالى سببا فيما بينهم و معبرا عن حقائق حاجاتهم ولم يوصى لهم من البيان لصنف واحد...وجعل آلة البيان التي بها يتعارفون معانيهم و الترجمان الذي إليه يرجعون عند اختلافهم."[4]

ويعلّق على الأقوال السابقة قائلا : "فقد صرّحوا كلّهم بأنّ هذه العمليّة هي تواصل بين الضمائر (intersubjective) باللّغة ، فهو فعل يمكّن من معرفة الفرد بما لا يمكنه معرفته بكيفية صريحة ممّا يكِنُّهُ الآخرون في أنفسهم إلا بهذا النّوع من السّلوك"[5]. وهذا الكلام كلّه أشار إليه أوستن ، مع أفعال الكلام و الإشاريات.

---

[1] التداولية ظلال المفهوم و آفاقه ، حسن خميس الملخ، عالم الكتب الحديث ، الأردن ، اربد، ط1 ، ، 2015م، ص 3.

[2] التداولية ظلال المفهوم و آفاقه ، ص 293.

[3] الخطاب و التخاطب في نظرية الوضع و الاستعمال، عبد الرحمان الحاج صالح ، سلسلة علوم اللسان عند العرب، ص 49.

[4] الحيوان، 1/44-45

[5] الخطاب و التخاطب في نظرية الوضع و الاستعمال، عبد الرحمان الحاج صالح، ص50

ثم يتكلّم الدّكتور عبد الرّحمان الحاج صالح عن أفعال المتكلّم الإنشائية، الّذي أطلق عليها بمصطلحي الإنشاد والإيقاع : إن مثّل الخبر و الاستفهام ، الأمر والنهي وغيرها من معاني الكلام هي المعاني الأساسية التي يصوغ المتكلم عليها كلامه و لهذا يكون لألفاظها التي تدخل على الكلام الصّدارة مثل أدوات التوكيد و الاستفهام والنفي والشرط وغيرها. وهذه المعاني هي في الواقع الخطاب أفعال للمتكلم ، كما قلنا، فهو الّذي يؤكّد ويستفهم وينفي ويشترط ويأمر وينهي ...إلخ. ولهذا سمى أحد فلاسفة اللغة الغربيين هذا الجانب الذي هو أفعال المتكلم Illocutionary"[1].

ثم يواصل شرحه لدور الخطاب وأهميته وشروطه، فيقول:"فكلّ خطاب هو فعل للمتكلّم حتى الإخبار). ومع ذلك فقد أقاموا فرقا في هذا الإطار العام بين الخبر (constative) والطّلب الذي سمّي فيما بعد إنشاء"[2].

وطبعا كما هو معروف عن الدّكتور الحاج صالح متمسّك بالتّراث العربي، فيبيّن بأنّ كلّ المفاهيم التّداولية الحديثة أشار إليها المتقدّمون ، فيقول عن الكلام الإنشائي: " ونؤكّد من أنّ النّحاة صرّحوا بأنّ كلّ كلام هو إخبار مهما كان المعنى المقصود منه ، فالجملة المفيدة هي التي يستفيد منها المخاطب شيئا ، وهذا لا يمنع أن يكون لها معنى آخر ، أمّا الإنشائية مثل الإيقاعية فهي في الوقت نفسه إخبار بما حصل من إرادة المتكلم و تحقيق هذا بالكلام."[3]

فكل هذه التّصريحات من الدّكتور الحاج صالح مفادها أنّ الكلام هو ما وُضع لغرض الإخبار والإفادة ، سواء كانت إخبارية أو إنشائية.

ويصرّح بأنّ الكلام هي أفعال محكمة ، فيورد قول عبد الجبّار الذي قال :" إنّ الكلام من جملة الأفعال المحكمة التي تصح إلاّ من العالم بكيفيتها ، فلا يصحّ وقوعه من كل قادر و إنّما يتأتّى ذلك

[1] المرجع نفسه، ص 174.

[2] المرجع نفسه ، الصفحة نفسها.

[3] الخطاب و التخاطب في نظرية الوضع و الاستعمال، ص 178.

من القادر ، إذا كان عالما بكيفياتها ويضيف بعد ذلك إلى هذه القدرة و إلى العالم باستعمال المواضعة وهو الإحكام لفعل الكلام شيئا ثالثا يسمّيه الإرادات والآلات و يعني بذلك آلة الكلام التي هي الجهاز الصوتي ويضيف إليه ما يريده المتكلم بكلامه"[1].

فقد اهتم الحاج صالح باللّغة واللّسان والكلام وربطهم بالخطاب والتّخاطب، وكلّ المفاهيم التي جاء بها مفادها التّداول والتّواصل، وأنّ الغاية الأولى و لأخيرة من اللّغة هي التّبليغ.

وكان عمله قائم على التّمييز بين اللّغة في حالة الوضع، وبين كيفية استعماله في حالة التّخاطب، وانسجاما مع مدلول روح الحداثة ، واعتمادا على مبدأ تعدّدها، فإن الحاج صالح يدعو إلى ضرورة نحت منظومة اصطلاحية جديدة. فالكلام عنده جمل مفيدة تامّة لا حذف فيها ، وتكون لغرض التّواصل ، وهذا التّواصل كان مقصودا من المتكلّم ، وهذا أيضا ما عبّر عنه أوستن بأفعال الكلام.

وأثناء عرضه لمفهوم الخطاب يقول عن الكلام:" فحقيقة الكلام يُعنى به الكلام في ذاته أي كخطاب لا من حيث بنية لفظه ، وأمّا هذه البنية اللّفظية فيعبّر عنها مرّة بترتيب اللّفظ ومرّة أخرى بالتّعبير"[2]

فأدلّة اللّغة عنده هي "ألفاظها الدّالة على معان وما يتركّب منها من الجمل المفيدة على ما تعارف عليها أهلها"[3]وهذا الرّأي يحيلنا إلى تعريف ابن جني عندما قال "حدّ اللّغة أصوات يعبّر بها كّل قوم عن أغراضهم" ، وأيضا ما ذهب إليه فلاسفة اللّغة عندما قالوا:" إنّ الوظيفة الأساسية للّغة هي تحقيق التّواصل"[4].

[1] إعجاز القرآن، القاضي عبد الجبار، تحقيق أمين الخولي، القاهرة، 1960، 300/16

[2] بحوث و دراسات في اللسانيات العربية ، 1/ 300

[3] المرجع نفسه، ص 09.

[4] التداولية أصولها و اتجاهاتها ، ص 09.

وكذلك نجد عبد الرّحمان الحاج صالح قد أعطى اهمية كبيرة للسياق في أبحاثه حيث قال: :"إن اللغة وضع و استعمال أي نظام و استخدام لهذا النظام: فالفظ و المعني شيء في الوضع و شيء أخر في الاستعمال، و بالنسبة للمعني خاصة فإن للفظ مدلولا تحدده المعاجم و قد لا تكون هو المقصود في نّص من النصوص و لاسيما النصوص العلمية القديمة في تراثنا ولا يمكن أن يعرف ذلك بالتحقيق إذ لا توجد قواميس لكل المصطلحات العلمية القديمة تصف كل ما قصده العلماء بدقة و استفاضة و بحصر كل الامثلة. " [1] فهو يقر ضمنيا أن الكلمة لا يفهم معناها و لا تتحدد دلالتها إلا من خلال السياق .

ثانيا: الفكر التداولي عند الباحث طه عبد الرحمن:[2]

1- تحديد مفهوم التداولية:

يبدأ طه عبد الرحمن بتحديد المفهوم من الناحية اللغوية والاصطلاحية؛ والتداول من تداول يتداول وجذره – دَولَ– وهو على صيغة التجاوز، وفي تأملنا لهذا الفعل الذي يفيد معنى المشاركة، نجد أنه يجمع بين جانبين اثنين مترابطين، وهما "التواصل والتفاعل" ومن ثمة يكون معنى التَّداول، أن يكون القول موصولا بالفعل.[3]"إن الفعل تداول يدل على معنى" النقل "و"الدوران"،فقولنا :تداول الناس كذا بينهم، يفيد معنى، تناقله الناس وتداوروه فيما بينهم، "فالنقل "و"الدوران "يدلان بذلك في

[1] السماع اللغوي العلمي عند العرب و مفهوم الفصاحة، عبد الرّحمان الحاج صالح، موقع النشر دار الطبع دار الثقافة 2007، ص 29

[2] ولد طه عبد الرّحمن بمدينة الجديدة بالمغرب سنة 1944م،وبها درس دراسته الابتدائية ، ثم دراسته الإعدادية بمدينة الدار البيضاء ، ثم بجامعة السوربون ، حيث حصل منها على إجازة ثانية في الفلسفة و دكتور السلك الثالث عام 1972 برسالة في موضوع " اللغة و الفلسفة: رسالة في البنيات اللغوية لمبحث الوجود"، ثم دكتور الدولة عام 1985 عن أطروحته " رسالة في الاستدلال الحجاجي و الطبيعي و نماذجه"، درس المنطق في جامعة مُحَمَّد الخامس بالرباط منذ بداية السبعينات. حصل على جائزة الإسيسكو في الفكر الإسلامي و الفلسفة عام 2006، ينظر (قراءة في مشروعه الفكري) طه عبد الرحمن، مشروح ابراهيم، مكتبة مؤمن قريش ، بيروت ، ط1 ، 2009 م ، ص 29.

[3] ينظر تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن المركز الثقافي العربي. الطبعة الثانية. (د.ت)، ص244.

استعمالهما اللغوي على معنى النقل بين الناطقين، أو قل معنى" التواصل"، ويدلان في استعمالهما التجريبي على معنى الحركة بين الفاعلين أو" التفاعل"، فيكون التداول جامعا بين جانبين اثنين هما : "التواصل "و"التفاعل"،فمقتضى التداول إذن أن يكون القول موصولا بالفعل . أما لفظ" المجال " فقريب من معنى التداول إذ يشترك مع هذا الأخير في معنى"النقلة "و"الحركة"، فإن الفعل "جال"، "يجول "يدل لغة على معنى" دار "فيكون المجال هو"موضع الدوران ."و الغاية من إضافته إلى التداول هي تحديد مكان وزمان هذه النقلة أو الحركة نطقا كانت أم حسا."[1]

أما من الناحية الاصطلاحية فقد جعله عبد الرحمن امتدادا لمعناه اللغوي، يقول:"" فالتّداول عندنا متى تعلّق بالممارسة التّراثية ، وهو وصف لكلّ ما كان مظهر من مظاهر التّواصل والتّفاعل بين صانعي التّراث ، من عامّة النّاس وخاصّتهم ، كما أنّ المجال في سياق هذه الممارسة هو وصف لكلّ ما كان نطاقا مكانيا وزمانيا لحصول التّواصل والتّفاعل ، فالمقصود " بمجال التّداول في التّجربة التّراثية ، هو إذن حل التّواصل والتّفاعل بين صانعي التّراث "[2].

ويعطي تعريفا اصطلاحيا آخر للمجال التّداولي فيقول : "فالمجال التّداولي يشمل اللّغة المستعملة و الثّوابت العقدية، وجانب من الممارسة المعرفيّة ، بحيث يكون العمل الذي يختصّ به هذه العناصر حاصلا بالتّراكم متغلغلا في تاريخ المجتمع ، وعلى هذا فالمجال التّداولي أخصّ من المجال الثّقافي، فكل ما هو تداولي ثقافي لكن لا يصح أن كل ما هو ثقافي تداولي"[3].

هنا يأخذ من التداولية معناها الفلسفي. و للمجال التداولي خصوصية تميزه من سائر المجالات مثل" المجال الثقافي والاجتماعي"، و" المجال الايديولوجي"، و"المجال التخاطبي.

[1] تجديد المنهج في تقويم التراث ، ص248 .

[2] تجديد المنهج في تقويم التراث ، ص 244

[3] سؤال العمل (بحث الأصول العملية في الفكر و العلم) ، طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، المغرب ، ط1، 2012م، ص 33.

فيكون التّداول جامعا بين جانبين اثنين هما: التّواصل والتّفاعل، فمقتضى التّداول إذن أن يكون القول موصولا بالفعل، فالمقصود بمجال التّداول في التّجربة التّراثية هو إذن محل التّواصل والتّفاعل بين صانعي التّراث.[1]

2- التداولية و التراث الثقافي:

طه عبد الرّحمن يربط التداول بالتّراث الثقافي العربي، ورأى أن المجال التداولي ينبني على أصول لغوية وعقدية ومعرفية تضبطها قواعد تقوم بوظائف تداوليّة مخصوصة، وتؤدّي مخالفتها إلى آفات تداولية تختلف درجة ضررها باختلاف أنواع هذه القواعد و عددها. فيقول: "ومقتضى التداول هو أن الشُّعب الثّقافية الثّلاث للتّراث، وهي العقيدة واللغة والمعرفة لا تستقيم على أصول التّراث الإسلامي العربي حتى يتحقّق العمل بها وفق ما ينفع الغير فضلا عن نفع الذّات. فالتّداول إذن هو عبارة عن البقاء على العمل المتعدّي نفعه إلى الغير، فيكون تواصلا وتفاعلا"[2].

و يفرّق بين التّداول والمجال التّخاطبي، فيقول :" و اعلم أن مجال التّداول ليس هو المجال التّخاطبي و إن كان يتّفق معه في بعض الأوصاف ، فهو و إن تعلّق بالأقوال والمعارف والمعتقدات المشتركة مثلا، فإنه يتناولها بوصفها مستعملة استعمالا شاملا لا جزئيا ، دائما لا وقتيا ، أمّا المجال التّخاطبي فتدخل فيه هذه العناصر التّداولية بوصف المتكلّم ، و المخاطب مستحضرين بعضها عن فتح باب التّخاطب بينهما ، مثل المعارف التي تكون لكل واحد منهما عن الآخر ، والتّصورات التي تكون لكل واحد منهما عن معرفة الآخر به ، و هكذا ، فإن المجال التّخاطبي محدود من جهتين: من جهة عدد العناصر التّداولية المستعملة، ومن جهة زمان هذا الاستعمال، وهو الوقت الذي تستغرقه

[1] سؤال المنهج في أفق التأسيس لأنموذج فكري جديد ، طه عبد الرحمن، المؤسسة العربية للفكر و الإبداع ، ط2، ، ص 244.
[2] سؤال المنهج في أفق التأسيس لأنموذج فكري جديد، ص 63.

المخاطبة في حين يخلو مجال التّداول من هذين القيدين، فهو يشتمل على كلّ العناصر التّداولية، ويمدّ بها كل مقامات الكلام في جميع أزمنتها وأمكنتها."[1]

وباختصار فإنّ المجال التّداولي ينبني على "مبادئ ثلاثة تميّزه عن غيره من المجالات الإجرائية أوّلها مبدأ التّطبيق، الذي يفصله عن المجال الثقافي الاجتماعي والثّاني مبدأ الجمع بين التّحقيق والتّقويم الذي يفصله عن المجال الفكراني، والثّالث مبدأ الجمع بين الشّمول والدّوام الّذي يفصله عن المجال التّخاطبي."[2]

3- مصادر التّفكير التّداولي عند طه عبد الرحمن:

ميّز طه عبد الرحمن المجال التّداولي عن غيره من المجالات التّداولية، وأكّد على أنّ المجال التّداولي الإسلامي لا يقوم إلا على اللّغة والعقيدة والمعرفة.

1-اللّغة: أعطى طه عبد الرحمن للغة اهتماما كبيرا لأن اللّغة أداة من أقوى الأدوات الّتي يستخدمها المتكلّم لتبليغ مقاصده إلى المخاطب، وللتّأثير فيه بحسب هذه المقاصد، بقدر ما تكون هذه الأسباب مألوفة للمخاطب وموصولة بزاده من الممارسة اللّغوية فهما وعملا، يكون التّبليغ أفيد، والتّأثير أشدّ[3].

هذا التّعريف يحيلنا إلى تعريف ابن جني عندما عرّف اللّغة، قائلا "حدّ اللّغة أصوات يعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم"، فاللّغة إذن تعبيريّة تواصليّة واجتماعية بمعنى هي أساس التّواصل بين أفراد المجتمع.

وأثناء تعريفه للّغة خصّ اللّغة العربية بالتّفضيل والاهتمام، فيقول: "هي ليست مجرد لغة طبيعية مثلها مثل أيّة لغة إنسانية خاصّة، وإنّما هي لغة كونية خاصّة".[1]

---

[1] سؤال المنهج ، ص 244

[2] سؤال المنهج ، ص 248

[3] ينظر تجديد المنهج في تقويم التراث ، ص 245

[1] سؤال العمل، ص 52

والملاحظ أنّ طه عبد الرّحمن أولى اهتماما بالغا باللّغة، واعتبرها أساسا للتّداول، وركيزة أساسية في المجال التّداولي.

2-العقيدة: يربط طه عبد الرّحمن العقيدة بالتّواصل، وأنّها لا تقلّ أهميّة عن اللّغة في هذه العمليّة قائلا: "فلولا الصّبغة العقديّة الدّينيّة لهذه الأسس، لما تمتّعت هذه الممارسة بما نعلمه عنها من السّعة والثّراء"[1].

3-المعرفة: يؤكّد طه عبد الرّحمن في مجال المعرفة أنه "لا تواصل ولا تفاعل في التّراث إلا بالمعرفة المتوسّلة باللّغة و المبنية على العقيدة"[2]،وهذا يعني أنّه ربط المعرفة باللّغة المتداولة بين المخاطب و المتكلّم المبنيّة على العقيدة، و هذه المعرفة بذات مستقلّة، أو بين أفراد الجماعة ، أي بمعنى فعل إدراكي مخصوص من بين الأفعال المتعدّدة، و الّتي يأتيها الإنسان بوصفه حيّا كفعل السّمع ، أو فعل القيام .

فالمعرفة هي أصل التّداول وهو عبارة عن تقدّم العمل على النّظر، وينتظم هذا الأصل هو الآخر على قواعد ثلاث:

1.التّسليم بأفضلية المعرفة الإسلامية.

2.التّسليم باسناد العقد النّظري إلى العقل العملي.

3.إسناد العقل الوضعي إلى العقل الشرعي.

وتتداخل أقسام التّداول باعتبارين:[1]

[1] تجديد المنهج، ص 145

[2] سؤال المنهج، ص 246.

[1] تجديد المنهج في تقويم التراث، ص 284

-الاستعمال: وذلك أن كل قسم كما قلنا لا تتعين وظيفته التّداولية حتى يقع استعماله، فاللّغة ما لم تنقل إلى الغير ما يحمله على الحركة فلا عمل تحتها، والعقيدة ما لم يمتدّ أثرها إلى الغير، وتنهض همّته إلى الاشتغال. فاستعمال اللّغة إذن أن تكون مُبيِّنة، واستعمال العقيدة أن تكون راسخة، واستعمال المعرفة أن تكون نافعة.

- الاستكمال: و ذلك أنّ كلّ قسم لا تكتمل وظيفته التّداولية حتى يتعلّق بالقسمين الآخرين، فلا استكمال لغير اجتماع التّبليغ اللّغوي و التّحقيق المعرفي و التّقويم العقدي، فاللّغة ما لم تبلغ معرفة نافعة مستندة إلى عقيدة راسخة تتوسّل بلغة مبيّنة فلا كمال فيها كذلك، فاستكمال اللّغة إذن أن تكون مبلّغة، و استكمال العقيدة أن تكون مقوّمة ، واستكمال المعرفة أن تكون محقّقة.

وعلى هذا فكلّ ما ينتسِب إلى مجال التّداول فلا بدّ أن يجتمع فيه الوصفان: الاستعمال و الاستكمال، فاللّغة تجمع بين البيان والتّبليغ، والعقيدة تجمع بين الرّسوخ و التّقويم و المعرفة تجمع بين النّفع و التّحقيق.

4- قضايا التداولية عند طه عبد الرحمن:

- **نظرية أفعال الكلام عند طه عبد الرحمن:** وفي كتابه "اللسان و الميزان" نجده يتحدث عن أفعال الكلام في مبحث سمّاه " العلاقة التخاطبية و تكوثر الكلام، فيرى أنّ لفظ الكلام في حدّ ذاته دال على معنى التواصل حتّى أنّ ما يسوده من وسائل التواصل المعلومة إنّ كانت إشارات مبثوثة أو رموز منظمة تبدو لنا موضوعة على قانونه و مفهومه على مقتضاه، فلا تواصل بدون كلام و حتى الرموز و الإيماءات هي ضرب من الكلام لأنّها ببساطة تؤدّي رسالة إلى الملتقى فحقيقة الكلام ليست تلك الأصوات المنطوقة فحسب لأنّ الإنسان قد ينطق من غير وعي و لا إدراك كلاما ليس له معنى و لايبنى عن قصد لكن حقيقة الكلام لا تقود في مجرد النطق بألفاظ مرتبة على مقتضى مدلولات محدّدة لأنّ هذا النطق قد يقع عرضا كما في حال النوم و الترتيب قد يأتي صدفة كما في حال اللعب

و الدلالة قد تنتزع عنوة كما في حال فلتة اللسان، و إنّما حقيقته كامنة كونه يبنى على قصدين اثنين هما:

فالمقصد الأوّل مقتضاه أنّ المنطوق به لا يكون كلاما حقا حتى تحصل من الناطق بإرادة توجيهية إلى غيره؛ وما لم تحصل منه هذه الإرادة، فلا يمكن أن يعدّ متكلّما حقا، حتى و لو صادف ما نطق به حضور من يتلقفه، لأنّ المتلقف لا يكون مستمعا حقا حتى يكون قد ألقى إليه بما تلقف، مقصودا بمضمونه هو أو مقصودا به غيره بوصفه واسطة فيه، أو قل حتى يدرك رتبة "المتلقي"، فالمتلقي هو عبارة عن المتلقف الذي قصده الملقي بفعل إلقائه.

وأمّا القصد الثاني، فلا يكون المنطوق به كلاما حقا حتى تحصل من الناطق إرادة إفهام الغير، وما لم تحصل منه هذه الإرادة، فلا يمكن أن يعدّ متكلّما حقا حتى لو صادف ما لفظ به فهما ممن التقطه ، لان الملتقط لا يكون مستمعا حقا حتى يكون قد أفهم ما فهم سواء أوافق الإفهام الفهم أم خالفه. [1]

ثمّ إنّ فعل القول ضروري لحصول العملية التخاطبية، يقول طه عبد الرحمان في هذا السياق : " ولا يخفى على ذي بصيرة أنّ أولى مراتب العمل الضرورية لحصول التخاطب "فعل القول" نفسه كما لا يخفى أنّ مراقبة هذا الفعل القولي على مقتضى الانتفاع لا يمكن أن تكون إلاّ بإتيانه على مقتضى ما يميّز الفعل الإنساني عن غيره من أفعال الكائنات الحيّة"[2]

- **القصدية:** و قد عرض "طه عبد الرحمن" نموذجا للقصد في كتابه أصول الحوار و تجديد علم الكلام وعدّه أساسيا لحصول الانتفاع، ويقتضى على هذا النموذج تأسيس الدلالة اللغوية على قصود المتكلّمين، ويتخذ الصور العامّة التالية: أنّ قول القائل لا يمكن أن يفيد شيئا إلاّ إذا قصد القائل الأمور التالية:

[1] ينظر اللسان و الميزان أو التكوثر العقلي، طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، ط1، 1998م، ص213-214
[2] المرجع السّابق، ص217

أن يدفع قوله أي نهوض المقول له بالجواب.

أن يتعرّف المقول له على هذا القصد

أن يكون انتهاض المقول له بالجوانب مستندا إلى تعرفه على قصد القائل[1]

ويلزم هذا النموذج تعدد المقاصد حيث تنعقد مستوياتها وتتداخل كما يظهر ذلك في الشرط الثاني من النموذج، فمردّه إلى قصود ثلاثة متراكبة هي:" القصد، قصد القصد، قصد قصد القصد، إذ يقصد القائل بأنّ القائل قصد أن ينهض المقول له بالجواب و لا شيء يمنع من ترتيب قصود أخرى عليها تكاد تفوق الحصر مثل قصد قصد قصد القصيدة.

كما ميّز طه عبد الرحمن بيت قصد الخبر وقصد صدق الخبر (فقد يقع الخبر من صاحبه عن طريق عفوي) و قصد الإخبار و قصد التـأثير في المقول لهو ما إليها. وهكذا بالنسبة لأفعال التكلّم الأخرى غير الإخبار.[2]

فما يميّزه عن غيره من الباحثين في حقل التداولية قوله بأنّ الأقوال و الأفعال لابدّ أن تنضبط بجملة من القواعد تحدّد وجوه استقامتها الأخلاقية باعتبار أنّ التخاطب يقتضي اشتراك جانبين عاقلين في إلقاء الأقوال و إتيان الأفعال.[3]

وتعرض طه عبد الرحمن أيضا في نظرية أفعال الكلام لمصطلح " العرض" الذي عرّفه بقوله:" أن ينفرد العارض بناء معرفة نظرية سالكا في هذا البناء طرقا مخصوصية يعتقد أنّها ملزمة للمعروض

[1] ينظر في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص45

[2] في أصول الحوار و تجديد علم الكلام، ص45

[3] ينظر اللسان و الميزان أو التكوثر لعقلي، ص237

عليه."[1] و يقصد بالعارض (المخاطب)، وبالمعروض عليه (المخاطب)، أمّا العرض فهو القول أو الخبر أو الكلام الموجه من المخاطب إلى المخاطب، فالعرض بهذا الاعتبار هو ادعاء من حيث أنّ:

- العارض يلزم المعروض عليه بتصديق عرضه.
- يقيم العارض الأدّلة على مضامين عرضه
- يعتقد صدق ما يعرض.
- يوجز بصدق قضايا دليله و بصحة تدليله.[2]

- **نظرية الاستلزام الحواري**: إنّ العلاقة الحوارية في نظر طه عبد الرحمن هي المؤسسة لحقيقة الكلام، وهي تتحدّد من جانب المتكلّم بالتوجه إلى المستمع و بإفهامه مراده، ومن جانب المستمع بالتلقي من المتكلّم و فهم مراده لهذا لا يمكن للعلاقة أن تنحصر في عملية نقل مضمون القول من أحد الطرفين إلى الآخر نظرا لأنّ هذا النقل له جوانب متعدّدة ادخل في تشكيل العلاقة التخاطبية.[3]

كما أنّ النقل الذي يمارسه المتكلّم نوعان:[4]

النقل الضمني: وهو ما تعلّق بالمعاني المضمرة و المجازية غير مستقلة عن هذه المقامات

النقل الصريح: وهو ما تعلّق بالمعاني الظاهرية و الحقيقية المستقلة عن مقامات الكلام

فالمتكلّم لا يمارس النقل أثناء التحاور و التخاطب إلاّ على مقتضى الجمع بين نوعين الصريح و الضمني ولهذا سمى طه عبد الرحمن نقل المتكلّم بالتبليغ ، وعدّه من أهمّ جوانب العلاقة الحوارية

[1] في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص38

[2] ينظر المرجع نفسه، ص39-40

[3] اللسان و الميزان أو التكوثر العقلي، ص216.

[4] المرجع نفسه، ص216.

التخاطبية.[1] ونجده يؤكّد على شيء مهم يتعلّق بالمتكلّم وهو مراقبته لفعل قوله و هو ما اصطلح عليه بالتهذيب و معناه أن يبتعد عن كلّ ما يشين قوله أخلاقيا من جهة الدّالة في نظر المستمع و يعرّفه قائلا :" التهذيب هو عبارة عن العمل الذي يحرص القول الطبيعي ممّا يعيب دلالته و ينزع عنه أسباب الانتفاع له"[2] ولهذا يرتقي المتكلّم في نظره من كونه ذات مجرّدة للتبليغ إلى ذات محمولة على التهذيب، فيكون التهذيب على درجتين مختلفتين ونوعين متباينين اصطلح عليهما : التأدب و التخلق.[3] فالتأدب هو أن يأتي المتكلّم بفعل القول الذي برز به دلالته القريبة و يقوّي أسباب الانتفاع العاجل به.

أمّا التخلق فهو أن يأتي المتكلّم بفعل القول على الوجه الذي برز به دلالته البعيدة فضلا عن اعتبار دلالته القريبة ويقوي أسباب الانتفاع الآجل به فضلا عن اعتبار الانتفاع العاجل به.

انتقلت التداولية بمفاهيمها الغربية للفكر العربي حيث تناولها اللغويون المحدثون في مؤلفاتهم ووضعوا تعريفات متنوعة لها، حيث نجدها عند الأديب العربي **طه عبد الرحمن** بأنها: "الدراسات التي تختص بوصف وإذ كان بتفسير العلاقات التي تجمع بين الدول الطبيعية ومدلولاتها وبين الدالين بها وهي تعالج أبوابا هامة من البحث التواصلي والتفاعلي و الإبلاغي نحوه: أفارض الكلام ومقاصد المخاطبين وقواعد الخطاب."[4] إذ نجده هو أول من اقترح مصطلح التداولية مقابل للمصطلح الغربي Pragmatique، ثم تبناه "أحمد المتوكل" واستعمله فلقي استحسانا من المتخصصين الذين تداولوه في محاضراتهم وكتاباتهم.

[1] اللسان و الميزان أو التكوثر العقلي، ص216.
[2] المرجع نفسه، ص223.
[3] المرجع نفسه، ص223.
[4] في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص 28.

- **الحجاج**: عرّف الباحث طه عبد الرحمن الحجاج، فقال: " كل منطوق به موجّه إلى الغير لإفهامه دعوى مخصوصة يحقّ له الاعتراض عليها بحسب القيمة التي تحملها"[1].

يفهم من هذا التعريف أن طبيعة الخطاب لا تتحدّد في العلاقة التخاطبية، بل إنّ للعلاقة الاستدلالية أيضا دور في ذلك، إذ "لا خطاب بغير حجاج، و لا مخاطِب من غير أن تكون له وظيفة (المعترِض)"[2].

إنّ الأصل في تكوثر الكلام هو صفته الخطابية بناء على أنه لا كلام بغير خطاب إذ حقل الحجاج هو الخطاب، و الأصل في تكوثر الخطاب هو صفته الحجاجية، بناء على أنه لا خطاب بغير حجاج، إذ الحجاج يوصف بأنّه طبيعة في كل خطاب، ونجد الباحث طه عبد الرحمن قد عقد له باب سماه الخطاب والحجاج كما أنه عرّف الحجاج انطلاقا من مبدأين أساسيين هما: قصد الادعاء، وقصد الاعتراض.

و يرى أنّ الأصل في الحجاج هو صفته المجازية، بناء على أنّه لا حجاج بغير مجاز"[3]، فحتّى إن تضمّن الحجاج علاقة استدلالية، فينبغي إرجاعها إلى العلاقة المجازية.

[1] اللسان و الميزان، ص231

[2] المرجع نفسه، ص 226

[3] المرجع نفسه، ص 213

قائمة مصادر و مراجع المحاضرات:

-آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، دار النشر الإسكندرية، دار المعرفة ط1، 2002م.

-إرهاصات التداولية في التراث اللغوي العربي، صلاح الدين زرال، مجلة الأثر، العدد الخاص: أشغال الملتقى الدولي الرابع في تحليل الخطاب.

-أساس البلاغة، الزمخشري، شركة ابن شريف الأنصاري للطباعة و النشر، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان،2005م

-الأساليب الإنشائية في النحو العربي، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط5، 2005م.

-الاستدلال في معاني الحروف دراسة في اللغة والأصول، أحمد كروم، المطبعة والوراقة الوطنية المغرب. ط1، 2000م.

-استيراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية ، عبد الهادي بن ظافر الشهيري، دار الكتاب الجديد ، بيروت، ط1، 2004م.

-الأسس الإبستمولوجية و التداولية للنظر النحوي عند سيبويه، إدريس مقبول، عالم كتب الحديث، ط1، 2006م.

-إعجاز القرآن، القاضي عبد الجبار، تحقيق أمين الخولي، القاهرة، 1960م.

-بحوث و دراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمن الحاج صالح موفم للنشر ، الجزائر، 2012 م.

-بلاغة الخطاب وعلم النص، صلاح فضل، عالم المعرفة، ط1، الكويت، 1999م.

-البلاغة والتداولية، باديس لهويمل، مجلة العمدة في اللسانيات وتحليل الخطاب. العدد الثاني، 2017م.

-البعد التداولي في العملية التواصلية، شعر الأمير عبد القادر أنموذجا، عيسى بربار، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص لسانيات جامعة أحمد بن بلة ، وهران، السنة الجامعية 2015-2016م.

-البعد التّداولي عند سيبويه، مقبول إدريس، مجلّة عالم الفكر، العدد1، مج33، يوليو سبتمبر،2004م.

-البيان و التبيين، أبو عثمان عمرو بن الجاحظ، تحقيق وشرح عبد السلام مُحَّد هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط7، 1418هـ / 1998م.

-تحقيقات فلسفية، فتغنشتياين لودفيك، ترجمة عبد الرزاق بنور، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2007م.

-تحليل الخطاب ، جون براون و جون سيرل ، تر مُحَّد لطفي الزليطي ومنير التريكي، جامعة الملك سعود للنشر العلمي، السعودية 1997م.

-تحليل الخطاب السردي في ضوء نظرية التداولية، مُحَّد بلخير، منشورات الاختلاف الجزائر ، ط1، 2003م.

التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، صلاح إسماعيل عبد الحق، بيروت، دار التنوير، 1993م.

-التّحليل اللّغوي في ضوء علم الدّلالة، محمود عكّاشة، دار النشر للجامعات، مصر، القاهرة، ط1، 1426هـ /2005 م.

-التداولية، جورج يول، ترجمة قصي العتابي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 1431هـ/2010م.

-التداولية، فرناند هالين، عز الدين العوف، مجلة الآداب الأجنبية، مجلة فصلية تصدر عن إتحاد الكتّاب العرب دمشق، ،شتاء 2006م، العدد125 .

-التداولية أصولها و اتجاهاتها، جواد ختام، دار كنوز المعرفة، عمّان، ط1، 2016م.

-التداولية البعد الثالث في سيميوطيقا موريس، عيد بلبع، مجلة فصول، القاهرة.

-التداولية ظلال المفهوم و آفاقه ، حسن خميس الملخ، عالم الكتب الحديث ، الأردن ، اربد، ط1 ، ، 2015م.

-التداولية في البحث اللغوي و النقدي، بشيري البستاني، مؤسسة السياب ، لندن، ط1، 2012م.

-التداولية في الفكر الأنجلوسكسوني، المنشأ الفلسفي و المآل اللساني، قويدر شان، مجلة اللغة و الأدب، جامعة الجزائر ، العدد17جانفي2006م.

-التداولية في الفكر النقدي، كاظم جاسم منصور الغزاوي، أطروحة دكتوراه، جامعة بابل، 1433هـ/2012م.

-التداولية من أوستن إلى غوفمان، فيليب بلانشيه، صابر الحباشة، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا، دط، 2007م.

-التداولية و تحليل الخطاب الأدبي، راضية خفيف بكري، مجلة الموقف الأدبي ، إتحاد الكتاب دمشق العدد 399،تموز 2004م.

-التداولية وتحليل الخطاب، نحو تحليل جديد لجنس المقامة، ضمن التداوليات وتحليل الخطاب، محمود طلحة، مجموعة من الباحثين، كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2014م.

-التداولية و الحجاج مداخل النصوص، صابر الحباشة، دار صفحات للدراسات و النشر، سوريا دمشق، ط1، 2008م.

-التحاجج طبيعته ومجالاته ووظائفه وضوابطه : حمو التقاري ،ط1 ، النجاح الجديد الدار البيضاء ، 2006م .

-تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن المركز الثقافي العربي. الطبعة الثانية. (د.ت).

- التدرج البلاغي في الرسالة الصحفية / مقاربة تفسيرية للسلم الحجاجي، أكرم فرج الربيعي، عمان ، دار أمجد للنشر والتوزيع 2016م، ص102

-التذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، حققه حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ط1، 2002م.

-التركيب في كتاب سيبويه، نظام الجملة وأصول التقدير، المومني مُحَّد، أطروحة دكتوراه مرقونة بخزانة جامعة مُحَّد بن عبد الله بفاس.

-تصور المقام في البلاغة العربية، مُحَّد بدري عبد الجليل ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003 م.

-التفكير التداولي في مفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي، غماري نصيرة، رسالة دكتوراه علوم، تخصص قضايا الأدب و الدراسات النقدية المقارنة ، جامعة الجزائر 2 ، 2009/ 2010م.

-التواصل اللساني و الشعرية مقاربة تحليلية لنظرية لرومان جاكبسون، الطهر حسن بومريز، منشورات الاختلاف، ط1، 2007م.

-الحجاج في اللسانيات التداولية، دراسة لنماذج من القرآن الكريم، بن أحمد عالم فايزة، جامعة مستغانم، الجزائر ، بحث منشور في مجلة الكلمة، مركز آفاق للدراسات، العدد 75.

-الحجاج في اللغة، مجلة فكر ونقد، أبو بكر العزاوي، العدد 61.

-الحجاج والاستدلال الحجاجي" عناصر استقصاء نظري"، حبيب أعراب، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،الكويت، ع1، م30، يوليو سبتمبر 2001م.

-الخصائص، ابن جني، أبو الفتح عثمان، تحقيق مُحَّد علي النجار، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية، ط2،1381هـ 1952م.

خطاب الاستفهام في اللغة العربية (مقاربة لسانية للبنية و الوظيفة)، بنعيسى عسو أزابيط، مجلة الحوار المتمدن، 2017م.

-الخطاب و التخاطب في نظرية الوضع و الاستعمال، عبد الرحمان الحاج صالح ، سلسلة علوم اللسان عند العرب.

-دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني ، شرح وتعليق د مُحَّد عبد المنعم خفاجي.

-دور السياق في توجيه المعني "الديكتاتور" لمحمود درويش – أنموذجا –، هادية علاوة رسالة ماستر ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم لبواقي 2016/2015 م.

-سؤال العمل (بحث الأصول العملية في الفكر و العلم) ، طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، المغرب ، ط1، 2012م.

-سؤال المنهج في أفق التأسيس لأنموذج فكري جديد ، طه عبد الرحمن، المؤسسة العربية للفكر و الإبداع ، ط2.

سر الفصاحة، عبد الله بن مُحَّد ابن سنان الخفاجي، دار الكتب العلمية، ط1، 1402هـ/1982م.

-السماع اللغوي العلمي عند العرب و مفهوم الفصاحة ، عبد الرّحمان الحاج صالح، موقع النشر دار الطبع دار الثقافة 2007م.

-السياق و النص الشعري من البنية إلى القراءة ، علي ايت أوشان دار النجاح الجديدة الدار البيضاء ، ط 1،سنة 2000م.

-السيميائيات النشأة والموضوع، سعيد بنكراد، عالم الفكر، يناير، مارس، 2007، المجلد 35، العدد 3.

-علم الدّلالة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط5، 1998م.

-علم الدلالة، لنور الهدى لوشن ، المكتب الجامعي الحديث.

-علم الدلالة و النظريات الدلالية الحديثة، حسام بنهساوي ، مكتبة زهراء الشرق، 2007م.

-علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، صبحي إبراهيم الفقي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1.

-علم اللّغة نشأته وتطوّره، محمود جاب الربّ، دار المعارف، القاهرة، ط1، 1985م.

-علم اللغة الحديث ، جرهاد هيلش، تر سعيد حسين بحيري، مكتبة زهراء ، القاهرة ط1، 2003م.

-عندما يكون الكلام هو الفعل، جيل بلان، ترجمة جورج كتورة، مجلة العرب و الفكر العالمي، العدد الخامس، 1989م.

-فعل القول من الذاتية في اللغة، أوريكيوني، ترجمة مُحَمَّد نظيف، المغرب، الدار البيضاء، أفريقيا الشرق، 2007م.

-فلسفة اللغة، بول ريكور، مجلة العرب و الفكر العالمي، العدد الثامن، 1989م.

-الفلسفة واللغة، نقد المنعطف اللغوي في الفلسفة المعاصرة، الزاوي نغورة، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 2005.

-في أصول الحوار وتجديد الكلام، طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي .الدار البيضاء المغرب، 2000م.

-في البرجماتية، الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة، دراسة دلالية ومعجم سياقي، علي محمود حجي الصراف، مكتبة الآداب، ط1، القاهرة، 2010م.

-في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، خليفة بوجادي، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، العلمة، الجزائر، ط1،2009 م.

-الفينيمينولوجيا عند هيرسل، رافع سامح، دار شؤون الثقافية العامة. بغداد، ط1.

-القاموس الموسوعي للتداولية، جاك موشلر و آن ريبول، تر مجموعة من الاساتذة و الباحثين، اشراف عز الدين المجدوب، مراجعة خالد ميلاد، دار سيناترا، تونس، 2010م.

-القراءة وتوليد الدّلالة، حميد لحمداني، المركز الثّقافي العربي، ط1، 2003م.

-القصدية والمقبولية بين التراث النقدي والدرس اللساني الحديث، ميلود مصطفى عاشور و أياد نجيب عبد الله، مجلة جامعة المدينة العالمية/مجمع /عدد17يوليو،2016م.

-قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، (البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي)، أحمد المتوكل، دار الأمان، الرباط، 1995م.

-الكتاب، سيبويه، تحقيق و شرح عبد السلام مُحَّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م.

-كشاف اصطلاحات الفنون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، التهانوي، ط4، 1977م.

-كيف يعمل العقل، القصدية، جون سيرل، ترجمة سعيد الغانمي، مجلة العلوم الإنسانية، كلية الآداب جامعة البحرين، 2006، عدد 12.

-اللسانيات العامة اتجاهاتها و قضاياها الراهنة، نعمان بوقرة، علم المكتبة الحديثة، إربد، الأردن، ط1، 1430هـ /2009م.

-اللسانيات و اللغة العربية، نماذج تركيبية دلالية ، عبد القادر الفاسي الفهري، دار توباق للنشر، المغرب، 2008م

-لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت لبنان ، ط2، 2004م.

-اللسان و الميزان أو التكوثر العقلي، طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، ط1، 1998م.

-اللغة العربية معناها و مبناها، تمام حسّان، عالم الكتب القاهرة، ط4، 2004م.

-مبادئ اللسانيات، خولة طالب الإبراهيمي، دار القصبة للنشر، الجزائر، ط2، 2002م.

-مبادئ اللسانيات، أحمد مُحَّد قدور، دار الفكر ، دمشق، ط3 1429هـ/2008م.

-محاضرات في علم اللسان العام، دي سوسير، ترجمة عبد القادر قنيني، مراجعة أحمد حبيبي، إفريقيا الشرق، 1987.

-المدارس النحوية، التواتي بن التواتي ، دار الوعي ، الجزائر ، 2008م.

-مدخل إلى اللسانيات التداولية لطلبة معاهد اللغة العربية وآدابها، الجيلالي دلاش، ترمُحَّد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ط، د.ت.

مصطلح الحجاج بواعثه وتقنياته، عباس حشاني، مجلة المخبر، أبحاث في اللغة و الأدب الجزائري، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد التاسع.

-المقاربة التداولية، فرانسوا أرمينكو، تر سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، 1986م.

-مقاييس اللغة، ابن فارس أحمد بن زكريا، تح عبد السلام مُحَّد هارون، دار الفكر، 1979.

-المعاجم اللّغوية في ضوء دراسات علم اللّغة الحديث، محمّد أحمد أبو الفرج، دار النّهضة العربية، ط1، 1966م.

-المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والانجليزية واللاّتينية، جميل صليبا الشركة العالمية، بيروت، لبنان، د ط

-معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب القاهرة، ط1، 2008م.

-معجم المصطلحات الأدبية ، ابراهيم فتحي، العاضدية العالمية للطباعة و النشر تونس 1986.

-مفتاح العلوم، السكاكي، ضبطه و كتب هوامشه و علّق عليه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط2، 1987م.

-معرفة اللغة، جورج يول، ترجمة محمود فرّاج، دار الوفاء، ط1، الإسكندرية، 1998م.

-الملفوظية، جان سيرفوني، ترجمة قاسم المقداد، منشورات اتحاد الكتاب العرب 1998م.

-من أفعال اللغة إلى بلاغة الخطاب السياسي، بهاء الدين مُحَّد مزيد، شمس للنشر و التوزيع ، القاهرة ، ط1، 2010م.

-النص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي و التداولي، فان دايك، ترجمة عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، 2000م.

- نظرية أفعال الكلام العامة، كيف ننجز الأفعال بالكلام، جون لانكشو أوستين، تر القادر قنيتي، إفريقيا، المغرب، 2008م.

- نظرية الأفعال الكلامية، في الموسوعة الفلسفية العربية، عادل فاخوري، بيروت، معهد الانماء العربي، 1986م.

-نظرية البلاغة، عبد المالك مرتاض، دار القدس العربي، الجزائر، ط2، 2010م.

-النظرية الحجاجية من خلال الدراسات البلاغية والمنطقية واللّسانية، مُحَّد طروس، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، 2005م.

-نظرية الحجاج في اللغة، ضمن كتاب أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم، شكري المبخوت، إشراف حمادي صمود، كليّة الآداب، تونس.

-نظرية السياق بين القدماء و المحدثين، دراسة نحوية دلالية، عبد النعيم خليل، دار الوفاء، ط1 سنة 2007م.

-نظرية القراءة الكلامية بين التراث العربي و المناهج الحديثة دراسة تداولية، مُحَّد مندور، مجلة الواحات والبحوث والدراسات، جامعة غرداية الجزائر، 2012م، العدد 12.

-النظرية القصدية في المعنى عند جرايس، صلاح إسماعيل، حوليات الآداب و العلوم الاجتماعية، عدد25، 2005م،

-النظريات اللسانية الكبرى، ماري أن يافو، جورج الياسر فاني، ترمُحَّد الراضي، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت، ط1، 2012م.

-الوظائف التداولية في اللغة العربية، أحمد المتوكل، منظمة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 1985م.

-الوظيفة بين الكلية و النمطية، أحمد المتوكل، دار الأمان للنشر و التوزيع، الرباط، ط1، 1424هـ/2003م.

فهرس المحتويات:

المحاضرة الأولى: مفهوم التداولية.....ص1

المحاضرة الثانية: مهام التداولية.....ص8

المحاضرة الثالثة: التداولية: المنطلقات، النشأة و التطور.....ص 14

المحاضرة الرابعة: علاقة التداولية بالعلوم الأخرى..... ص 27

المحاضرة الخامسة: مبادئ التداولية: أفعال الكلام..... ..ص36

المحاضرة السادسة: الإشاريات.....ص43

المحاضرة السابعة: متضمنات القول.....ص49

المحاضرة الثامنة: الاستلزام الحواري.....ص53

المحاضرة التاسعة: القصدية.....ص60

المحاضرة العاشرة: التداولية و النظرية السياقية..... ص65

المحاضرة الحادية عشر: التداولية و البلاغة الجديدة (الحجاج)..... ص76

المحاضرة الثانية عشر البلاغة و التداولية.....ص84

المحاضرة الثالثة عشر :التداولية في التراث اللغوي العربي.....ص95

المحاضرة الرابعة عشر: التداولية عند المحدثين..... ..ص104